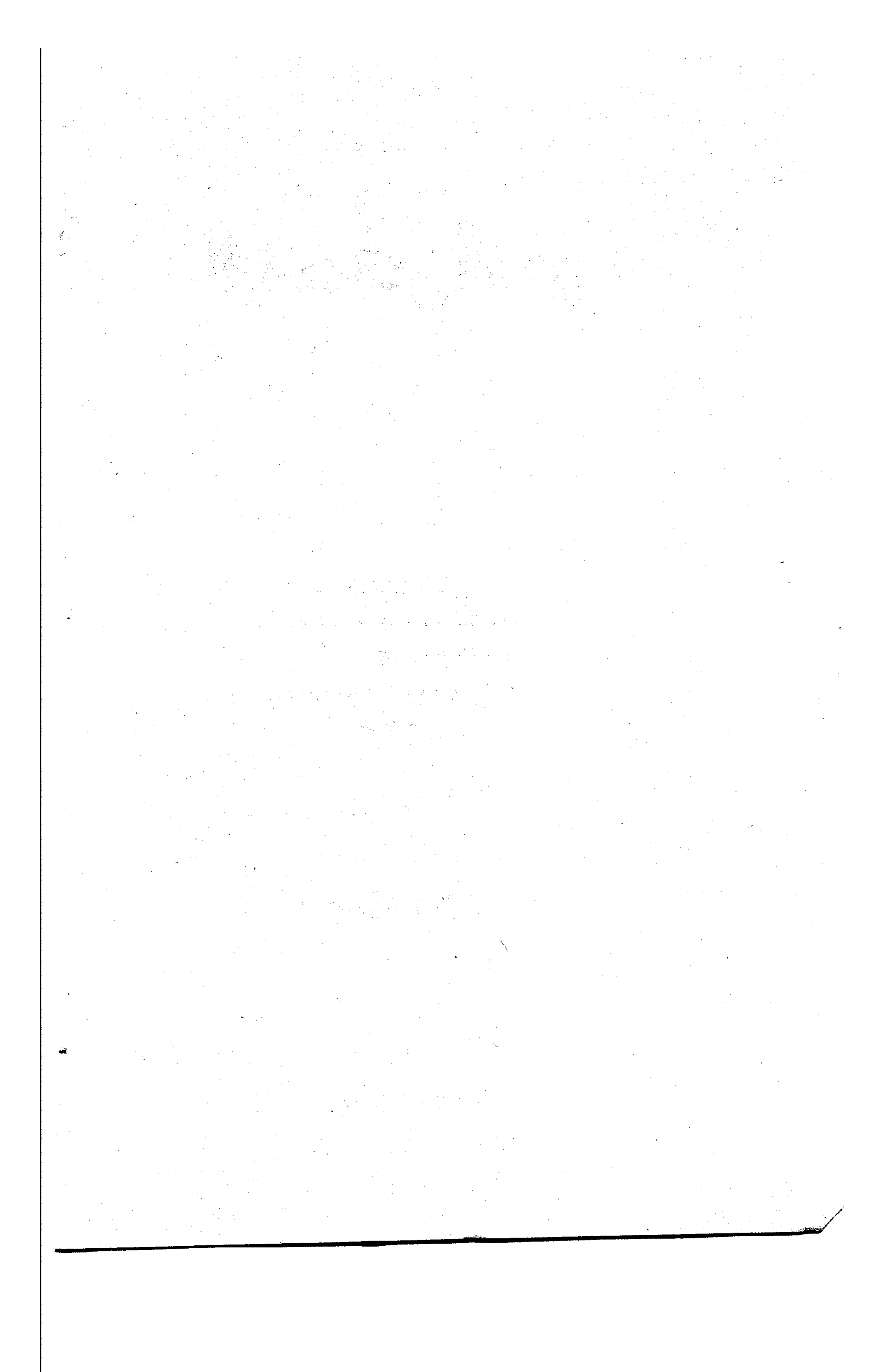
الرائد فى النحو

تأليف الدكتور
محمد السعيد عبدالله عامر
أستاذ مساعد اللغويات
والمشرف على شعبة اللغة العربية
بدراسات دسوق

الجزء الأول

١٤١٨ / ١٩٩٨



بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لله على ما وفق وأعان وشكراً له على ما أنعم به من آلاء وما أسدى إلينا من فضل وإحسان.

وبعـد...

فهذا هو الجزء الأول من الرائد فى النحو، بذلت والحمد لله فيه من الجهد ما يجعلنى أشكر الله على توفيقه لى، وإنه لمن المعلوم أن قواعد اللغة نحوها وصرفها قد قعدت منذ قرون عدة، والمطولات والمبسوطات لم تترك للمتأخرين شيئا، ولكن الموقف اليوم لمن يريد أن يكتب كتابا فما عليه إلا أن يعمد إلى القواعد التى اشتمل عليها المنهج ليفسرها ويوضحها ويبسطها ويزيل غموضها ويحسن عرضها ويلم بشتاتها، وما أظننى قصرت فى هذا النهج، ولقد عمدت إلى الكتب لتوضيح ما أبهم وإزالة اللبس عما أغمض وخاصة إذا كان مؤلفها واحدا كابن هشام، فمن كتبه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك الذى نعتمد عليه كثيرا، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، وهل هناك من هو أقدر من المرء نفسه على تفسير وتوضيح مراده من كلمة أو جملة أو نص أو قاعدة هذا فضلا عن البحث فى الكتب التى شرحت الألفية كالأشمونى وشرح ابن عقيل بالإضافة إلى الكتب الأخرى، ولم أرد من هذا الحشد التعقيد أو التطويل بل كنت كمن يقتطف من كل بستان زهرة ثم يضع الرحيق كاملا لمن يريد أن يتذوق ويتعرف على ما فى لغتنا من أسرار.

ثم اتبعت ذلك كله بأسئلة عامة على المنهج كله لينتفع بها الطلاب.

فإن كنت قد وفقت فهذا فضل من الله وإنعام وتوفيق وإلا فللمجتهد أجر الاجتهاد وبذل الجهد والإخلاص فى العمل وحسن النية، و"إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا".

" وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وغليه أنيب "

المؤلف،،

دكتور/ محمد السعيد عبد الله عامر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة في نشأة النحو العربي وتطوره

كان العرب في جاهليتهم يقيمون في شبه الجزيرة العربية لا يختلطون بغيرهم إلا لماما ولذلك نشأت لغتهم سليمة نقية بالسليقة والفطرة، وكانت اللغة المثالية شائعة في الجزيرة العربية ومستأثره باهتمام العرب جميعا، وكانوا يسمونها لغة البوادى، وكان سهلا على الأعرابى أن يحفظ بها لأنها لغته نفسها فكانت خالصة لأبنائها مذ ولدت بريئة مما يشينها من أدران اللغات الأخرى لبثت كذلك أحقابا جديدة كان العرب فيها يغدون ويروحون داخل مجتمعهم البدوى تحيط بهم الصحراء يعيشون على الزراعة والرى وينتظرون نزول الأمطار، وسط قطرات الأمطار والطبيعة التى يعيشونها بما فيها من مظاهر البداوة الجافة، تحت السماء التى قد تمطر وقد ينقطع المطر وفوق الأرض بما عليها من حيوانات معظمها أليفة يشربون لبنها ويأكلون لحمها ويلبسون من صوفها ووبرها، ساروا كذلك غير متطلعين إلى نعيم الحياة وزخارفها فيما حولهم من بلاد فارس والروم وغيرها، وإن دفعتهم الحاجة إليها حينا وتبادل المنافع أحيانا.

وكانت هناك أسواق تقام بينهم كسوق عكاظ ومجنة وذى المجاز كانت تلك الأسواق تغنيهم عن عيشتهم البدوية القانعة، بأغراضها الاقتصادية كالتجارة وتبادل السلع وفوق ما تضمه من مرافق الحياة ومتطلبات المعيشة كانت مجامع ومؤتمرات وملتقى للشعراء والخطباء ومنتديات للأدب يتبارون فيها بخطبائهم ويتفاخرون فيها بأنسابهم ويشدو شعراؤهم ويتسابق النابهون منهم في المنافرات والمعاظمات مما عاد على اللغة بإحكام رسوخها وتثبيت دعائمها وجودة صقلها وبقائها متماسكة البنيان غير مشوبة بلوثة الإعجام.

وعندما سطع نور الإسلام على الجزيرة العربية وما حولها بالفتوحات الإسلامية ودخل الناس فى دين الله أفواجا، واضطر العرب إلى الانتشار فى الأرض والاختلاط بغيرهم من الأعاجم فى سائر البلاد المفتوحة، وكان المسلمون من الأعاجم يأتون للحج ولقضاء مصالحهم فى حاضرة الإسلام (المدينة) فى عهد الخلفاء الراشدين، فاختلط العرب بالعجم فى البيوت وفى الأسواق وفى المناسك ونشأت بينهم علاقات فتبادلوا التجارة، ثم حدثت المصاهرة فتزوجوا منهم، فنشأت طبقة جديدة من المولدين لا تستطيع ضبط لسانها نتيجة للاختلاط المستمر فى البيوت والأسواق والمناسك والمساجد والاندماج فى بعضهم بالمصاهرة، فكان لزاما على غير العربى أن تكون لغته العربية لغة القرآن مع المعاناة فى نطق بعض الكلمات أو بعض الحروف، كما كان لزاما على العربى أن يتأثر ولو قليلا ببعض اللكنة الأجنبية نتيجة للسمع والتخاطب والمحاكاة، ومن هنا أخذت السليقة العربية فى لغتها يتسرب إليها الضعف والوهن، لكل هذا تسرب اللحن إلى اللغة بطول الاتصال والامتزاج، كما أن العربى عندما كان يذهب فاتحا فى بلاد غير عربية كان لابد له أن يتأثر ولو نسبيا نتيجة تواجده فترة الفتح طالت أو قصرت، وكان معظم اللحن على ألسنة الموالى والمتعربين وطفق يزداد رويدا رويدا، يقول أبو الطيب: "واعلم أن اول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم الاعراب، لأن اللحن ظهر فى كلام الموالى والمتعربين من عهد رسول الله ﷺ، فقد روينا أن رجلا لحن بحضرته فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل" "ومر عمر بن الخطاب ﷺ على قوم يسيئون الرمى فقرعهم، فقالوا إنا قوم متعلمين، فأعرض مغضبا، وقال: والله لخطؤكم فى لسانكم أشد على من خطئكم فى رميكم، وروى أن كاتبا لأبى موسى الأشعرى كتب إلى عمر بن الخطاب ﷺ: من أبو موسى الأشعرى، فكتب عمر إلى أبى موسى رضى الله عنهما: إذا أتاك كتابى هذا فاضربه سوطا".

لهذه الأسباب ولغيرها وظهور اللحن وتفشيه فى السنة بعض العرب دعت الحاجة لوضع النحو.

تعددت الروايات ومنها أن رجلين تداعيا إلى على بن أبى طالب ﷺ فادعى أحدهما قبل الآخر مالا فأعذر على إلى الآخر فى ذلك فقال يا أمير المؤمنين ماله عندى حق، فقال على: ادفع له ماله، فقال: وكيف ذلك وأنا أردت نفى المال عنى، فقال على ﷺ: فسد اللسان ورب الكعبة يا أبا الأسود انح للناس نحوا يعتمدون عليه، فقال: وكيف أقول يا أمير المؤمنين فقال: قل: الكلام عربيه ومعجمه لا يخلو من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبئ به والحرف ما أفاد معنى، يقول أبو الاسود الدؤلى: وقال لى: انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع اليك واعلم يا أبا الاسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الاسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر - وأراد بذلك الاسم المبهم - فأخذتها ووضعت باب التعجب، ثم وضعت: الفاعل رفع، والمفعول نصب وحروف الرفع والنصب والجزم إلى غير ذلك، وفى رواية أخرى قال: ثم وضعت بابى العطف والنعت، ثم بابى التعجب والاستفهام إلى أن وصلت إلى باب "إن وأخواتها" ما خلا "لكن" فلما عرضتها عليه أمرنى بضم "لكن" إليها وكنت كلما وضعت بابا من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحو الذى نحوت.

وقيل: ان أبا الأسود سمع بنية له صغيرة تقول - وقد نظرت إلى السماء: يا أبت ما أحسن السماء - بالضم - فقال: نجومها، فقالت: لم أرد هذا، إنما أردت أن السماء حسنة، فقال لها: فقولى: ما أحسن السماء - بالنصب - فلما أصبح ذهب إلى على فذكر ذلك له، وقال: إننى أخاف أن يفسد لسان العرب.

وهناك روايات أخرى عديدة ليس الغرض هنا أن نحصرها إنما نبين بعض الأسباب التى ذكرت ودعت إلى وضع النحو.

تدرج النحو

كما قلنا إن لأبى الأسود الدؤلى الفضل فى وضع النحو بتوجيه من الإمام على ﷺ، فى بدء الغرس الذى نما وترعرع، وكانت للبصرة الباع الأوفر فى الاستفادة من هذا الفن وتدوينه، وذلك اتقاء للحن الوافد على لسان الأعاجم وسريانه إلى العرب مع توالى الفتوحات الإسلامية على الأمصار مع حاجة الموالى إلى تلقى هذا العلم رغبة منهم فى تقويم لسانهم وتخليصه من رطانة العجمة فهب العلماء يشرعون فى تدوينه حتى نضج، واكتمل وتم وضعه فى العصر الأموى دون سائر العلوم اللسانية(١).

وما استهل العصر العباسى إلا وهو يدرس دراسة واسعة النطاق فى البصرة والكوفة وكمل وأوفى على الغاية فى بغداد ولما ينقض العصر العباسى الأول، وذلك قبل تمام القرن الثالث الميلادى ويروى لنا التاريخ أن البصريين هم الذين وضعوه وتعهدوه بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والميل إلى التندر بالطرائف من الملح والنوادر، ثم تكاتف الفريقان على استكمال قواعده واستحثها التنافس الذى جد بينهما واستحرت ناره روحا من الدهر ينيف على مائة سنة خرج بعدها هذا الفن تام الأصول كامل العناصر، وانتهى الاجتهاد فيه، وحينذاك التأم عقد الفريقين فى بغداد فنشأ المذهب البغدادى الذى عماده الترجيح بين الفريقين حتى نضج ثم شع

---

(١) نشأة النحو ٢٥.

نور هذا العلم فى سائر البلاد الإسلامية التى احتفظت بعد أن دالت دولة بغداد العلمية، وفى طليعتها الأندلس فى عصرها الزاهر، ومصر والشام وما تتاخمهما.

أطوار النحو الأربعة(١)

١- طور الوضع والتكوين: بصرى.
٢- طور النشوء والنمو: بصرى وكوفى.
٣- طور النضوج والكمال: بصرى كوفى.
٤- طور الترجيح والبسط فى التصنيف (بغدادى وأندلسى ومصرى وشامى).

وتفصيلهما على النحو التالى:

الطور الأول

هذا الطور منه عصر أبى الأسود الدؤلى إلى أول عصر الخليل بن احمد وينتهى فى عصر بنى أمية.

وهذا الطور كما ذكرنا بصرى وانقسم إلى طبقتين:

الطبقة الأولى: أخذت عن أبى الأسود واستثمرت ما تلقته عنه واستنبطت كثيرا من أحكامه وقامت بنشره وإذاعته بين الناس ومن أفذاذ هذه الطبقة: عنبة ابن معدان الفيل ونصر بن عاصم الليثى وعبد الرحمن بن هرمز ويحيى بن يعمر العدوانى، ولم يدرك أحد من هذه الطبقة الدولة العباسية.

الطبقة الثانية: أكثر عدداً من الأولى وأوفر حظاً، إذ وطأت لها سبيله فازدادت مباحثها لديها وأضافت كثيرا من القواعد وجدت فى تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هيأ لها وقتها واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض

(١) مستقى من نشأة النحو بإيجاز وتصرف يسير رحم الله مؤلفه الذى جمع كتابه من المجلدات الكبرى ولم بالكثير مما يعتبر خير كتاب فى العصر الحديث فى تاريخ النحو.

الكتب المفيدة ومن أصحابها: عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي صاحب الكتابين في النحو: الجامع والإكمال، وأبو عمرو بن العلاء صاحب التصانيف الكثيرة.

ورجال هذه الطبقة أظلتهم الدولة العباسية جميعا خلا عبد الله بن ابى إسحاق الذى مات سنة ١١٧هـ.

فى هذه الحقبة من الزمن الذى عاصر هذه الطبقة وفق العلماء إلى وضع طائفة كبيرة من أصوله بعثتهم إلى التزيد فيها فاختمرت بينهم فكرة التعليل التى كان أول متجه لها ابن أبى إسحاق كما أنه أول من نشط للقياس واعمل فكره فيه وخرج مسائل كثيرة عليه ووافقه عليه عيسى بن عمر وخالفهما بعض معاصريهما فأثرى العلم وانفسح ميدانه، وقد كانت هذه الفترة مزيجا من النحو والصرف واللغة والأدب وما إلى ذلك من علوم اللغة العربية.

الطور الثانى

هذا الطور من عهد الخليل بن أحمد البصرى وأبى جعفر محمد بن الحسن الرؤاسى إلى أول عصر المازنى البصرى وابن السكيت الكوفى تلاقت فيه الطبقة الثالثة برياسة الخليل بن أحمد والأولى الكوفية بزعامة الرؤاسى وكذا بعدهما طبقتان من كل من البلدين، فوثب هذا الفن وثبة حيى بها حياة قوية أبدية فكان حرياً أن تسمى طور النشوء والارتقاء وكان النحو فيه بمعناه المقام، حيث كان علماؤه مازالوا مشتغلين صون قواعده من عوائل اللحن ورعاية قوانينه، وظهرت مباحث الصرف فى طى كتب النحو واستمر هذا الاندماج طويلا من الزمن حتى تدوول فى بعض كتب المتأخرين، ولذا عرف بعضهم النحو بأنه:

علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفرادا وتركيبا ليشمل الأمرين، كما تقلص عن كتب النحو من أوائل هذا الطور ما لا يتصل به هذا الاتصال الوثيق كمباحث اللغة والأدب والأخبار.

ويتميز هذا الطور بنشاط علمائه فى التقصى والاستقراء للمأثور عن العرب وفى إعمال الفكر واستخراج القواعد، ومبعث هذا التنافس بين علماء البصرة والكوفة، فهذا هو الخليل يجوب وادى الحجاز ونجد وتهامة للاستماع إلى أحاديث العرب ثم يعود إلى البصرة ليفرغ للبحث عن لآلئ هذا الفن من بحر علمه العميق حتى جمع أصوله وفرع تفاريعه، وساق الشواهد وعلل الأحكام بيد أنه اكتفى عن تدوين موسوعته بإملائها على طلبته، ومن حمل الراية فىالبصرة مع "الخليل: "يونس" فكان له حلقات دراسة يؤمها القاصى والدانى من فصحاء الأعراب وأهل العلم، وكان له فى النحو أقيسة ومذاهب خاصة تفرد بها.

وفى المقابل كان هناك الرؤاسى الكوفى بعد ان اشترك مع علماء الطبقة الثانية فى التلقى عاد إلى الكوفة وأقام بها، فوجد عمه معاذ بن مسلم الهراء وكان أقدم منه سنا يزاول هذا العلم، إلا أنه اشتغل بالبحث عن الابنية والتمارين إلى أن غلبت عليه الناحية الصرفية التى فاق فيها علماء الكوفة معاصريهم من علماء البصرة حتى عدهم المؤرخون الواضعين لعلم الصرف، وانبعثت فيهم فكرة التأليف، وكان أول مؤلف تداولوه بينهم كتاب "الفيصل" للرؤاسى.

تكون على يد الإمامين "الخليل" ومن معه من البصريين، و"الرؤاسى" ومن معه من الكوفيين بكل من البلدين مدرسة خاصة لها علم تنحاز إليه كل فرقة وتتابعت الطبقات المتعاصرة من كلا البلدين.

فسطع فى سماء البصرة نجوم متالقة تألف منها عقد الطبقة الرابعة بزعامة سيبويه، وكان يعاصرها الطبقة الثانية الكوفية التى يقودها "الكسائى" الذى لم يأل

جهدا حتى أخرج للناس مؤلفات استفادوا منها وأعد للكوفيين متكأ وسعى سعيه حتى كون من الكوفيين جبهة قوية ثبتت أمام الجبهة البصرية، ولذا يعتبر بحق المؤسس للمذهب الكوفى، وازداد التنافس بين علماء البصرة والكوفة.

فهذا هو الأخفش البصرى شيخ الطبقة الخامسة يصنف ويذيع على الناس ما أوتيه من علم ومعاصره الكوفى "الفراء" أستاذ الطبقة الثالثة الكوفية الذى ساعده المأمون بعطاياه مما أتاح له أن يدون طوال الكتب التى راجت فى بغداد والكوفة.

لم ينقض هذا الطور حتى قطع النحو شوطا كبيرا شارف فيه على النهاية وكثرت فيه المؤلفات، وإن كان التصريف ما لبث مندسا فيه عند البصريين، وأما الكوفيون فقد ألفوا فيه بعض الصرف كتبا خاصة فصنف الرواسى كتاب التصغير "والكسائى" كتاب المصادر و"الفراء" فعل وأفعل، وطفق النحو يتخلص من الصرف ويستقل الصرف بالتأليف فى مستهل الطور الثالث الآتى.

الطور الثالث

هذا الطور من عهد "أبى عثمان المازنى البصرى" إمام الطبقة السادسة البصرية ويعقوب بن السكيت إمام الرابعة إلى آخر عصر "المبرد" البصرى شيخ السابعة، وثعلب الكوفى شيخ الخامسة.

كان هذا الطور نتيجة طبيعية للأثر الناجح للطور السابق وما بذلوه من جهد مضن أدى إلى تخريج جمهرة من العلماء امتازت بالنضوج ومضاعفة الجهد، فشمر الجميع عن ساعد الجد ونزلوا الميدان كل ينزع نحو طائفته بصرية أو كوفية وكان على رأسهم فى البصرة أبو عثمان المازنى وأبو عمرو صالح الجرمى وأبو محمد التوزى وأبو على الجرمازى وأبو حاتم السجستانى، والرياشى والمبرد وغيرهم.

وفى الكوفة يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان، وثعلب والطوال وغيرهم، وكثيرا ما جمعت المناظرات والمنفاحات بين الفريقين فى بغداد وتعصب كل لمذهبه حتى تلاقيا أخيرا وتوطنا بغداد ومع تعاقب الأيام خفت حدة التنافس شيئا فشيئا.

وفى هذا الطور أكمل ما فات وشرح العلماء ما أجمل، واختصروا أو بسطوا ما يستحق ذلك وأكملوا وضع المصطلحات وميزوا كل أمر عن نظيره، وخلصوا النحو من الصرف.

وأول من سلك هذا السبيل المازنى، فقد ألف فى الصرف وحده ففتح الطريق لغيره، فمن مؤلف فى النحو إلى مصنف فى الصرف إلى من خلط بينهما، وكثرت المؤلفات والمصطلحات النحوية عن ذى قبل ولم ينسلخ هذا الطور حتى فاضت دراسات النحو فى المدن الثلاثة البصرة والكوفة وبغداد وغيرها حتى استوى النحو قائما على قدميه وتمت أصوله وانتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يدى الإمامين: المبرد خاتم البصريين وثعلب خاتم الكوفيين وكانت بينهما إحن وضغائن ولكل شيعته وأنصاره والمناظرات بينهما سجال مما اثرى على التأليف النحوى.

وفى أخريات القرن الثالث الهجرى كانت نهاية الطور الثالث بعد أن توافد الفريقان على بغداد وهجر البصرة والكوفة بعد ان كثرت فيهما الاضطرابات، فوحد الوطن والاتصال بالخلفاء والأمراء والشعب البغدادى مما ساعد على إزالة دعائم الخلاف بينهما وتطهير ما علق بالنفس من شوائب أو تعصب مقيت.

الطور الرابع

بعد أن تلاقى علماء البصرة والكوفة فى بغداد، وجدنا طائفة تستقرئ ما صح من القوانين النحوية دون التحيز إلى فريق دون آخر، فجر ذلك إلى الخلط بين المذهبين لاستخلاص مذهب منهما مرضى عنه عندهم.

ولقد اتسعت هذه الحركة ونمت حتى احتل مكانا بين المذهبين مذهب آخر جديد مؤلف من المذهبين لفروق قليلة اشتهر بالمذهب البغدادى على أنهم اسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا، وممن جمع بين النزعتين البصرية والكوفية: ابن قتيبة الدينورى وابن كيسان والأخفش الصغير وابن شقير وابن الخياط ونفطويه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام وما يتألف منه:

الكلام هو اللفظ المفيد.

والمراد باللفظ: الصوت المشتمل على بعض الحروف، دل على معنى كزيد، أم لم يدل كديز مقلوب زيد.

والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

أقل ما يتألف الكلام منه:

أقل ما يتألف منه الكلام:

١- من اسمين: ك "زيد قائم".

٢- ومن فعل واسم: كـ "قام زيد"، ومنه: "استقم" فإنه مكون من فعل أمر، وفاعله الضمير المستتر "أنت".

الكلم: اسم جنس جمعي واحده كلمة، بمعنى أنه يدل على جماعة بلفظه، وإذا زيد عليه تاء التأنيث فقيل: كلمه، نقص معناه فدل على الواحد، لبن ولبنة، ونبق ونبقة وشجر وشجرة.

والكلمة: قول مفرد.

والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى كرجل وفرس.

والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو زيد فإن أجزاءه وهى الزاى والياء والدال - إذا أفردت لا تدل على شئ مما يدل هو عليه.

وتنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

وقد تطلق الكلمة فى اللغة على الكلام، قال تعالى: ﴿**كلا إنها كلمة هو قائلها**﴾ إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت**﴾ وقول رسول الله ﷺ : "أصدق كلمة قالها لبيد: ألا كل شئ ما خلا الله باطل".

وخلاصة ما تقدم أن:

١- أن الكلام شرطه الإفادة، ويكون من كلمتين فأكثر.

٢- المشهور أن أقل الجمع ثلاثة، فبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه، فالكلام يطلق على المفيد وغيره، فهو أعم من الكلام من جهة المعنى، وأخص من جهة اللفظ، لكونه لا يطلق على المركب من كلمتين، فنحو "زيد قام أبوه" كلام لوجود الفائدة، وكلم لوجود أكثر من كلمتين، وقام زيد "كلام لوجود الفائدة لا كلم لكونه أقل من ثلاث كلمات، وإن قام زيد: كلم لوجود ثلاث كلمات ولا يعد كلاما لانعدام الفائدة.

والقول: أعم من الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا،

أما كونه أعم من الكلام، فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد والمركب من كلمتين ومن أكثر والكلم مختص بهذا الثالث، وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب وعلى المفرد، والكلمة مختصة بالمفرد.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه، فالكلام أعم من جهة التركيب، وأخص من جهة الإفادة، والكلم بالعكس فيجتمعان فى الصدق فى نحو: زيد أبوه قائم، وينفرد الكلام فى نحو: قام زيد، وينفرد الكلم فى نحو: إن قام زيد.

يقول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ∴ اسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم ∴ وكلمة بها كلام قد يؤم

معنى الأبيات: الكلام عند النحويين هو اللفظ المفيد مثل قولك: استقم.

والكلم: ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وهو اسم جنس واحده كلمة، والقول أعم من الكلام والكلم والكلمة.

أقسام الكلمة وعلامة كل قسم

تنقسم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: الاسم والفعل والحرف.

علامات الاسم

الاسم في اللغة: مأخوذ من السمة، وهى العلامة، يقال: وسمت الدابة: أى علمتها، وفى اصطلاح النحويين: ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمن.

بم يتميز الاسم عن الفعل والحرف؟

يتميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات:

أولاها: الجر، والمراد به: الكسرة التى يحدثها العامل، وليس مجرد دخول حرف الجر على ما بعده، لجواز أن يقال: عجبت من أن قمت.

وأنواع الجر: الجر بالحرف نحو: إماطتك الأذى عن الطريق صدقة أو بالاضافة نحو: "إن أمر المسلمِ كله خير" أو بالتبعية نحو: برك بأخيك المسلِمِ من تمام الاسلام، وقد اجتمعت الثلاثة فى "بسم الله الرحمن الرحيم".

ثانيها: التنوين: وأنواعه أربعة:

١- تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المعربة نحو: زيد ورجل، وفائدته: الدلالة على خفة الاسم وتمكنه فى باب الاسمية، وذلك لبعده عن شبه الفعل الذى يمنع الاسم من الصرف، وكذلك بعده عن شبه الحرف الذى يوجب بناء الاسم (كالشبه الوضعى والمعنوى والاستعمالى).

٢- تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها، تقول مررت بسيبويهِ - وسيبويهٍ آخر فالأول معرفة، والثانى نكرة، وكلاهما مبنى على الكسر وتقول لشخص يحدثك بحديث، فإذا أعجبك حديثه الخاص وأردت الاستزادة منه (إيه) بدون تنوين لكونه معينا، أما إذا أردت منه أى حديث، لا حديثا خاصا، وإنما أنت سامع لكل ما يقوله: إيهٍ، فما نون كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة.

٣- تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، فإنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم، فجعل التنوين وهنا نون ملفوظة فى آخر الجمع السالم للمؤنث ليكون الجمعان السالمان متساويين فى النهاية وهى (النون) نحو: مسلمات.

٤- تنوين العوض: وهو على ثلاثة أقسام:

أ - عوض عن حرف، وهو اللاحق لنحو: جوارٍ وغواشٍ وما يشبههما - رفعا وجرا - نحو: "ومن فوقهم غواش، ومررت بجوارٍ، فحذفت الياء فى (غواشٍ) وهو مرفوع بالابتداء، وفى (جوارٍ) وهو مجرور، وأتى بالتنوين عوضا عن الياء فى كل منهما.

ب- عوض عن كلمة، وهو: تنوين (كل) و (بعض) عوضا عما يضافان إليه "قل كل يعمل على مشاكلته"، أى كل إنسان وقال رؤبة:

داينتِ أروى والديون تقضى ∴ فمطلت بعضاً وأدت بعضاً

، أى مطلت بعض الديون، وأدت بعض الديون.

وذهب البعض أن تنوين (كل) و (بعض) تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها.

جـ- عوض عن جملة: وهو اللاحق (إذ) عوضا عن الجملة التى تضاف (إذ) إليها كقوله تعالى: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾ والتقدير: -والله أعلم-: ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، فحذفت جملة (غلبت الروم) وجئ بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا وتحسينا - كما قال الأزهرى - فالتقى ساكنان (إذ) والتنوين فكسرت الذال، لالتقاء الساكنين، ونحو قوله: "وأنتم حينئذ تنظرون، أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم" فحذفت جملة: (بلغت الروح الحلقوم) وأتى بالتنوين عوضا عنه.

هذه الأنواع الأربعة الماضية هى الخاصة بالاسم وكونها فى آخره علامة على اسمية اللفظ والكلمة.

وهناك نوعان آخران هما:

١- تنوين الترنم: وهو اللاحق للقوا فى المطلقة، أى التى آخرها حرف مد كقول الشاعر[1]:

أقلِّى اللوم عاذل والعتابنْ ∴ وقولى: إن أصبت لقد أصابنْ

فجئ بالتنوين بدلا عن الالف (العتابا) لترك الترنم كما صرح بذلك سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها،فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون وذكر ذلك "ابن هشام" فى "التوضيح" بأن المراد ترك الترنم، وبعض النحويين قالوا: الترنم، أى حصول الترنم بالنون، لأنه حرف أغن، لأن حرف العلة مدة فى الحلق، فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم، لأن التنوين غنة فى الخيشوم كما

(١) الشاهد فيه قوله: (والعتابنْ) و (أصابنْ) حيث دخلهما تنوين الترنم وآخرهما حرف علة، وليس مختصا بالاسم بدليل دخوله الماضى (أصاب (ن).

صرح بذلك ابن يعيش، ووافقه ابن هشام فى المغنى وابن عقيل فى شرحه على الألفية.

٢- التنوين الغالى: وهو اللاحق للقوافى المقيدة، أى التى يكون رويها ساكنا ليس حرف مد زيادة على الوزن، ولذا سمى غاليا، من الغلو، وهو الزيادة، فهو فى آخر البيت كالخزم ومن ذلك قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ∴ كان فقيراً معدماً قالت وإنن[١]

فقد دخل التنوين آخر الكلمة (إن) وهى حرف ساكن مقيد عن المد، فقد لحق العروض والقافية زيادة على الوزن.

وقد اختلف فى هذين النوعين الأخيرين - الترنم والغالى - فالبعض نفى عنهما تسمية التنوين، وأطلقوا عليهما: النون الزائدة فى الوقف، وبذلك صرح ابن هشام موافقا فقال: "والحق أنهما نونان زيدتا فى الوقف كما زيدت نون "ضيفن" فى الوصل والوقف، وليسا من أنواع التنوين فى شئ، ولحذفهما فى الوصل، وعلى هذا فلا يردان على من أطلق أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوين، أما باعتبار ما فى نفس الأمر فلا"

ثالثها: أى علامات الاسم: النداء: نحو: "يا نوح" "يا آدم"، "يا هود" "يا مريم" والمراد قبول الكلمة للمناداة، وليس المراد به دخول حرف النداء، فقد يلى حرف النداء فى الظاهر ما ليس باسم نحو: "يا ليت قومى"، و "ألا يا اسجدوا" بتخفيف اللام فى قراءة الكسائى[٢].

---

(١) الشاهد قوله (وإن) فى الموضعين جميعا حيث لحق التنوين فى القافية المقيدة زيادة على الوزن، و(إن) حرف باتفاق، ولحوق هذا التنوين فى هذا البيت دليل على عدم اختصاص هذا النوع بالاسم.

(٢) قراءة الكسائى (ألا) فإنه يقف على (ألايا) ويبتدئ بالأمر اسجدوا، فقيل: أن المنادى محذوف، والتقدير: ألا يا هؤلاء وقيل: إن الياء للتنبيه وليست للنداء.

رابعها: ال غير الموصولة: ومن ذلك قول أبى الطيب المتنبى:

الخيل والليل والبيداء تعرفنى ∴ والسيف والرمح والقرطاس والقلم

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (ال) عليها.

فأما (ال) الموصولة فقد تدخل على المضارع كقول الفرزدق:[١]

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومته ∴ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

خامسها: الإسناد اليه، وهو أن يسند إليه ما تحصل به الفائدة وذلك كما فى (قمت) و (أنا مؤمن)، فإن القيام مسند فى المثال الأول إلى ضمير المتكلم، وهو التاء، والإيمان مسند فى الثانى إلى ضمير المتكلم وهو (أنا).

يقول ابن هشام[٢]: "وهذه العلامة هى أنفع علامات الاسم، وبها تعرف أسمية "ما" فى قوله تعالى: ﴿قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة﴾ ﴿ما عندكم ينفد وما عند الله باق﴾: ألا ترى أنها قد أسند إليها الأخيرية فى الآية الأولى، والنفاد فى الآية الثانية، والبقاء فى الآية الثالثة، فلهذا حكم بأنها فيهن اسم موصول بمعنى (الذى) وكذلك (ما) فى قوله تعالى: ﴿إنَّ ما صنعوا كيدُ ساحر﴾ هى موصولة بمعنى (الذى) و (صنعوا) صلة، والعائد محذوف، أى إن الذى صنعوه و (كيد) خبر، ويجوز لك أن تقدرها موصولا حرفيا، فتكون هى وصلتها فى تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفا كافًّا مثله فى قوله تعالى: ﴿إنما الله إله واحد﴾، لأن ذلك يوجب نصب (كيد) على أنه مفعول (صنعوا).

---

(١) الشاهد دخول (ال) على الفعل المضارع فى قوله (الترضى) وهى لا تدخل إلا على الأسماء، ويقال (ان) ال هنا موصولة، وليست (ال) التى تدخل على الأسماء وقيل: إن (ال) الموصولة لا تدخل على المضارع إلا فى الضرورة، وقيل: إنه جائز فى السعة.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ص ١٩.

يقول ابن مالك فى علامات الاسم:

بالجرِّ والتنوين والندا وال ∴ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل

وبيت ابن مالك واضح من خلال ذكر العلامات ولا يحتاج لمزيد من الشرح.

علامات الفعل

للفعل علامات يتميز بها عن الاسم والحرف، وهى أربع علامات:

أولها: قبوله وصلاحيته للحاق تاء الفاعل، وتكون مضمومة للمتكلم نحو: قمت، ومفتوحة للمخاطب نحو: تباركت، ومكسورة للمخاطبة نحو: فعلت قال تعالى: ﴿وإني خفت الموالي من ورائي﴾ وقال: ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾ وقال: ﴿فإذا خفتِ عليه فألقيه في اليمّ ولا تخافي﴾.

ثانيها: تاء التأنيث الساكنة نحو: قامت وقعدت، قال تعالى: ﴿وقالت لأخته قُصّيه فبصرت به﴾ وهى خاصة بالدخول على الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل، أما المتحركة فتختص بالأسماء قال تعالى: ﴿وامرأته قائمة فضحكت فبشّرناها بإسحاق﴾

قال الشاعر:

ألمّت فحيّت ثم قامت فودّعت ∴ فلما تولّت كادت النفس تزهقُ

فقد لحقت تاء التأنيث الساكنة ستة أفعال.

وبتاء التأنيث استدل على أن (عسى) و (ليس) فعلان وبهذا ردّ على ابن السرّاج وثعلب فى (عسى)، وأبو على الفارسى فى (ليس) وأيضاً لقبولهما تاء الفاعل، تقول: ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا، ومثال تاء الفاعل قول الله تعالى: ﴿لست منهم في شيء﴾ وقوله: ﴿فهل عسيتم إن توليتم﴾.

وبتاء التأنيث استدل بها - أيضاً - على فعلية نعم وبئس ورد بها على الفراء الذى ذهب إلى اسميتهما، قال رسول الله ﷺ: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت" أى ونعمت الرخصة الوضوء، وقال الشاعر[١]:

نعمت جزاء المتقين الجنة ∴ دار الأمانى والمنى والمنّة

ثالثهما: ياء المخاطبة نحو قوله تعالى: ﴿**فكلى واشربى وقرّى عينا فإما ترينّ من البشر أحدا فقولى إنى نذرت للرحمن صوما**﴾ وبهذه العلامة ردّ على من قال: إن (هات) و (تعال) اسما فعلين، قال الشاعر:[٢]

إذا قلت هاتى نوّلينى تمايلت ∴ علىّ هضيم الكشح ريّا المخلخل

رابعهما: نون التوكيد شديدة أو خفيفة نحو قوله تعالى: ﴿**ليسجننّ وليكونًا من الصاغرين**﴾ وأما قول الشاعر:[٣]

أقائلنّ أحضروا الشهودا

فضرورة شعرية.

---

(١) الشاهد (نعمت) حيث لحقته تاء التأنيث الساكنة فدل ذلك على فعليته وفاعله (جزاء المتقين) وهو وإن كان مذكرا إلا أن المخصوص بالمدح (الجنة) مؤنث، وهو (الجزاء)، ورد به على من قال باسميته وهو الفراء ومن وافقه.

(٢) الشاهد هو قوله (هاتى) فقد اتصل به ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب فدلّ ذلك على أنه فعل أمر، وليس اسم فعل.

(٣) الشاهد فيه (أقائلن) حيث لحقت نون التوكيد اسم الفاعل، وهو ضرورة، لأنها لا تدخل إلا على الفعل المضارع والأمر، والذى سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع المقرون بهمزة الاستفهام.

يقول ابن مالك: بنا فعلْتَ وأتتْ ويَا إفعلى
ونونِ أقبلنَّ فعلٌ ينجلـــى

معنى البيت: بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء "افعلى" أى ياء المخاطبة، ونون التوكيد مثل التى فى "أقبلنَّ" ينجلى الفعل ويتميز.

علامة الحرف

يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسماء الخمسة ولا علامات الأفعال الأربعة، نحو: هل وفى ولم.

وأنواع الحروف ثلاثة:

١- مشترك بين الأفعال والأسماء كهل فإنه يدخل على الجملتين الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء﴾ والاسمية نحو قوله تعالى: ﴿فهل أنتم شاكرون﴾.

٢- ومختص بالأسماء كـ (فى) نحو قوله تعالى: ﴿وفى السماء رزقكم﴾.

٣- ومختص بالأفعال كـ (لم) نحو قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد﴾.

أنواع الفعل وعلامة كل فعل

الأفعال ثلاثة:

ماض: وهو ما دل على حدث وقع فى الزمن الماضى.

ومضارع: وهو ما دل على حدث يقع فى الزمن الحاضر أو المستقبل.

وأمر: وهو ما طلب به حدوث فعل فى الزمن المستقبل.

ولكل علامات يعرف بها ويختص بها دون أخويه:

١- علامة الماضي: (١) قبوله لتاء الفاعل كقوله تعالى: ﴿إني نذرت للرحمن صوما﴾، وقوله: ﴿ولولا إذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله﴾ وقوله: ﴿فإذا خفت عليه فألقيه في اليم ولا تخافي﴾ "لقد جئت". (٢) قبوله لتاء التأنيث الساكنة نحو قوله تعالى: ﴿فأتت به قومها تحمله قالوا يا مريم لقد جئت شيئا فريا﴾.

ومتى دلت على معنى الماضي ولم تقبل إحدى التاءين كانت اسم فعل كهيهات بمعنى (بعد) و (شتان) بمعنى (افترق).

٢- علامة المضارع: صلاحيته لقبول (لم) نحو قوله تعالى: ﴿لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد﴾.

ولابد من كونه مفتتحا بحرف من أحرف (نأيت)، النون للمتكلم ومعه غيره والهمزة للمتكلم وحده والياء للغائب المذكر والتاء للمخاطب المذكر وللغائبة المفردة المؤنثة.

وهذه الأحرف (نأيت) تفتح إن كان الماضي غير رباعي نحو: يأكل وينطلق ويستخرج، وتضم إن كان رباعيا نحو دحرج يدحرج، أكرم يكرم ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل (لم) فهي اسم فعل نحو (أوه) بمعنى (أتوجع) و (أف) بمعنى (أتضجر).

٣- علامة الأمر: مجموع شيئين لابد منهما معا.

أحدهما: دلالته على الطلب وثانيهما قبوله ياء المخاطبة نحو قوله تعالى: ﴿أكرمي مثواه﴾ ﴿وقالت لأخته قصيه﴾، ﴿واستغفري لذنبك﴾، ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾. ذكر ذلك ابن هشام في شرح القطر وشرح شذور الذهب وفي التوضيح ذكر العلامة الثانية قبوله نون التوكيد، وأيضاً ابن مالك في الألفية وابن عقيل في شرح الألفية ومثال نون التوكيد نحو: قومن واذهبن.

فإن قبلت الكلمة النون أو يـاء المخاطبـة ولـم تـدل علـى الطلـب فهـى فعـل مضـارع نحـو قولـه تعـالى: ﴿ليسجنن وليكوناً من الصاغرين﴾ وإن دلـت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد فهى اسم فعل أمـر نحـو: نزال ودراك بمعنى انزل وأدرك. يقول ابن مالك:

سواهما الحرف كهل وفى ولم ∴ فعل مضارع يلى (لم) كيشـم

وماضى الأفعال بالتامز، وسم ∴ بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

معنى البيتين:

ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بعدم قبولـه لعلامـات كـل منهمـا وهـو ينقسم إلى مشترك بين الأفعال والأسماء (كهلْ) ومختص بالأسماء (كفِـى)، ومختص بالأفعال كـ (لم)، ثم بين علامـة الفعـل المضـارع بصحـة دخـول (لم) عليه كقولك فى (يشم): لم يشم.

وأما الماضى فميّزه بالتاء – تاء الفـاعل وتـاء التـأنيث – وأمـا فعـل الأمـر فعلّمه بقبوله لنون التوكيد مع دلالته بالصيغة على الطلب. ثم قال:

والأمر إن لم يكن للنون محلّ

فيه فهو اسم نحو: صه وحيّهلْ

يعنى: أن ما دلَّ على الأمر إن لم يقبل نون التوكيـد فهـو اسـم فعـل وليـس بفعل. فـ (صـه) و (حيهـل) الأول بمعنـى (اسـكت) والثـانى بمعنـى (أقبِـلْ) ولكنهما لا يقبلان دخول النون، لا تقول صهن ولا حيهلن.

المعرب والمبنى بين الأسماء

الإعراب فى اللغة: مصدر أعرب، أى أبان أى أظهر أو أجـال ولـه معـان أخرى كثيرة، وأما فى الاصطلاح ما جئ به لبيان مقتضى العامل من حركـة أو

حرف أو سكون أو حذف، وقيل: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، والمذهب الأول أقرب إلى الترجيح.

والبناء: ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكما أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من التقاء ساكنين، وقيل: هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال.

والمعرب – وهو الأصل فى الأسماء – : ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، ويسمى متمكنا، لأنه بالإعراب تمكن فى باب الاسمية، ثم إن كان منصرفا، أى منونا كان أمكن وأقوى لبعده عن شبه الفعل، وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف كما سيأتى.

والمبنىّ – وهو الفرع – ويسمى لعدم إعرابه غير متمكن فى باب الاسمية: وهو: ما لزم حالة واحدة وإن تعاقبت عليه عوامل الإعراب المختلفة.

متى يبنى الاسم ؟

يبنى الاسم إذا أشبه الحرف فى نوع من الأنواع الثلاثة الآتية:

أنواع شبه الحرف ثلاثة:

النوع الأول: الشبه الوضعي: وضابطه: أن يكون الاسم موضوعا على حرف أو حرفى هجاء، مثال ما وضع على حرف كتاء (قمتُ) فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولامه وواو العطف وفائه، ومثال ما وضع على حرفين: الضمير (نا) من: (قمنا) فإنه شبيه بنحو: قد وبل.

أما سر إعراب (أب) و (أخ) مع كونها على حرفين، فإن شبهها بما وضع من الحروف على حرفى هجاء عارض وليس أصليا، فإن أصل كل منهما (أبو) و (أخو) فهما على ثلاثة أحرف، ثم حذفت اللام، بدليل ردّ اللام فى المثنى تقول (أبوان) و (أخوان).

النوع الثاني: الشبه المعنوي: وضابطه: أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف، بأن يخلف حرفا فى معناه. أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف، سواء تضمن معنى حرف موجود كما فى (متى) فإنها تستعمل للشرط نحو: متى تقم قم، فهى مبنية لتضمنها معنى (إن) الشرطية، وللاستفهام نحو قول الله تعالى: ﴿متى نصر الله﴾ فهى شبيهة فى المعنى بهمزة الاستفهام، وكلاهما موجود فى الخارج وإنما أعربت (أى) الشرطية فى نحو قوله تعالى: ﴿أيما الأجلين قضيت﴾ والاستفامية فى قوله تعالى: ﴿فأى الفريقين أحق بالأمن﴾ فـ (أى) فى الآية الأولى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ (قضيت) وقدم لأن له الصدارة و(أى) فى الآية الثانية مبتدأ مرفوع لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة إلى المفرد التى هى من خصائص الأسماء.

أو تضمن الاسم معنى غير موجود فى الحروف كـ (هنا) فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع له العرب حرفا، ولكنه معنى من المعانى – والأصل فى المعانى العامة أن تؤدى بالحروف –، لأنه كالخطاب والتنبيه، فهنا مستحقه للبناء لتضمنها لمعنى حرف كان يستحق الوضع. فإذا قيل: فلماذا أعرب "هذان وهاتان" مع تضمنهما لمعنى الاشارة؟ فالجواب: لضعف شبههما بالحرف؛ فقد جاءا على صورة المثنى، والتثنية من خواص الأسماء.

النوع الثالث: الشبه الاستعمالي: وضابطه: أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف: ١- كأن ينوب الاسم عن الفعل فى معناه وعمله فلا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه. ٢- وكأن يفتقر الاسم افتقارا متأصلا إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية.

١- فما ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل اسم الفعل لـ (هيهات) و (صه) و (أوه) وما شابهها من أسماء الأفعال ، فإنها نائبة عن (بعد) و (اسكت)

و(أتوجع)، فأشبهت (ليت) و (لعل) مثلا، فإن (ليت) نائبة عن (أتمنى) و(لعل) نائبة عن (أترجى)، ولا يدخل عليهما عامل أصلا فضلا عن أن يتأثرا به.

أما ما ينوب عن الفعل ويعمل فيما بعده ولكنه يتأثر بما يدخل عليه من العوامل، فقد بعد شبهه عن الحرف، فيعرب، ومن ذلك المصدر فى قولك: (ضرباً زيداً)، فإنه ناب عن الفعل (اضرب) فى نصب ما بعده على المفعولية، ولكنه تاثر بوقوعه مفعولا مطلقا لفعل محذوف وجوبا ولذلك أعرب، وكذلك (ضرب) في قولك: أعجبنى ضرب زيد وكرهت ضرب زيد، وعجبت من ضربه، فقد وقع فاعلا فى المثال الأول لأعجب ومفعولا فى الثانى لكره ومجرورا بمن فى الثالث، وقد جر ما بعده بالإضافة فى الأمثلة الثلاثة.

٢- والثاني: المفتقر إلى الجملة بعده كـ (إذ) و (إذا) و (حيث) من الظروف الزمانية كالأول والثانى أو المكانية كالثالث وكالذى والتى من الموصولات، تقول: جئت إذ، فلا يتم المعنى إلا بذكر الجملة بعده، فتقول: جاء زيد، وما أشبهها، ومثل هذا فى باقى الظروف المضافة إلى الجمل.

فإن كان الافتقار عارضا، وليس دائما ومتأصلا نحو قوله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ فإنه يكون معربا، فـ (يوم) مضاف إلى الجملة، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه فى إفادة المعنى، ولكن هذا الافتقار يزول إن قلنا: صمت يوماً، وسرت يوما، فلا يحتاجان إلى الجملة بعدهما و (يوم) فى قراءة الرفع خبر (هذا).

وكذلك إن كانت الإضافة لازمة ولكن إلى المفرد، فلا بناء ومن ذلك (سبحان) اسم مصدر و (عند) من الظروف، فإنهما ملازمان للإضافة ولكن للمفرد، فلذلك أعربا نصبا على المصدرية والظرفية، والناصب لـ(سبحان) فعل محذوف تقديره: أسبِّحُ، لأن شرط البناء الاحتياج إلى الجملة كما يفتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة، لأنه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء.

وإنما أعرب (اللذان) و (اللتان)[1] و (أي) الموصولة في نحو: "اضرب أيّهم أساء" - بنصب أي -، وذلك لضعف الشبه بالحرف مما عارضه من مجئ (اللذان) و (اللتان) على صورة المثنى، ومن لزوم إضافة (أي) إلى المفرد، فإنها وإن كانت مفتقرة افتقاراً إلى جملة الصلة إلا أن الإضافة إلى المفرد، وهي من خصائص الأسماء أبعدت الشبه لأي عن الحرف، فلذلك أعربت.

يقول ابن مالك:

والاسم منه معربٌ ومبني	∴	لشبه من الحروف مُدني
كالشبه الوضعيّ في اسمَيْ جئتنا	∴	والمعنويّ في (متى) وفي (هنا)
وكنيابةٍ عن الفعل بِلاَ	∴	تأثُّرٍ وكافتقارٍ أُصِّلا

<u>شرح الأبيات:</u>

الاسم ينقسم قسمين معرب ومبني، ويبنى الاسم إن أشبه الحرف في جهة من الجهات وذلك كأن يوضع الاسم على حرف أو حرفي هجاء كالتا ونا من قولك: جئتنا، أو شبه معنوي كأن يشبه في أداء معنى من المعاني حرفا موجودا كـ (متى) فإنها تستعمل للاستفهام كالهمزة وللشرط كـ(إن)،

---

(١)

أو يشبه حرفا غير موجود كـ (هنا) للإشارة، وهى معنى من المعـانى كـان حقه أن يوضع له معنى يدل عليها.

أو يشبه الحرف فى كونه مؤثرا فيما بعده ولا يتأثر بما قبلـه، وكـان يفتقر إلى الجملة افتقار الحرف فى إتمام معناه افتقارا متأصلا.

يقـول ابن عقيـل: "وحاصل البيتيـن أن البنـاء يكـون فـى سـتة أبـواب: المضمرات، وأسـماء الشـرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشـارة وأسـماء الأفعال والأسماء الموصولة.

متى يعرب الاسم ؟

يعرب الاسم إن سلم من شبه الحرف فى وجه من الوجوه السابقة، وإعرابه يكون على أحد نوعين:

الأول: مـا يظهر إعرابه كـ (أرض)، تقـول: هـذه أرض ورأيـت أرضـا، ومررت بأرض، فأعربت بالحركات الظاهرة لأنه اسم صحيح.

الثانى: ما لا يظهر إعرابه - الإعراب المقدر - كـ (الفتـى)، تقـول: جـاء الفتـى، ورأيـت الفتـى ومـررت بـالفتى فهـو مرفـوع فـى الأول بالضمـة المقـدرة، ومنصوب فى الثانى بالفتحة المقدرة، ومجرور فى الثالث بالكسرة المقدرة، وذلـك لاعتلاله.

يقول ابن مالك:

ومعربُ الأسماءِ ما قد سلما ∴ من شبهِ الحرف كأرضٍ وسَمَا

معنى البيت:

المعرب غير المبنى، ويكون الاسم معربا إن سلم مـن شـبه الحـرف وهـو نوعان: صحيح الآخر كـ (أرض) وهو معـرب بحركـات ظـاهرة ومعتـل الآخـر:

كـ(سما) فقد وضح أن كلتا الكلمتين مجرورة، وظهرت حركة الجر، وهى الكسرة في المثال الأول ولم تظهر الكسرة على الثانى.

المعرب والمبنى من الأفعال

الفعل ضربان: مبنى – وهو الأصل – فى الأفعال، إذ لم تعتورها معان تفتقر فى تمييزها إلى إعراب. ومعرب، وهو بخلاف المبنى.

المبنى من الأفعال: نوعان:

١- أحدهما: الماضى: وبناؤه مجمع عليه.

حالات بناء الماضى:

الحالة الأولى: يبنى على الفتح إذا لم يتصل بآخره شئ نحو: ضرب أو اتصلت به تاء التأنيث الساكنة نحو ضربت هند أختها، أو اتصل به ألف الاثنين نحو: ﴿قالا ربنا إنا نخاف﴾.

الحالة الثانية: يبنى على السكون العارض ﴿وبى إنى نذرت للرحمن صوما﴾ فالسكون عرض لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

الحالة الثالثة: ويبنى على الضم – العارض أيضاً – إذا اتصلت به واو الجماعة نحو: ﴿قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾.

وكان البناء للماضى على الحركة، لمشابهته للمضارع فى الجملة، لوقوعه خبرا وحالا وصفة وصلة، وكانت الفتحة هى الأصل لخفتها وثقل الضم والكسر واعتبر كل من السكون والضمة عارضا، لعروضهما بعد اتصال كل من الضدين، زيادة على أصل الفعل.

٢- ثانيها: الأمر: ويبنى على ما يجزم به مضارعه على الأصح خلافا للأخفش والكوفيين فى زعمهم أن الأمر مجزوم بلام الأمر، وأنها حذفت

حذفا مستمرا، والأصل عندهم فى قم: لتقم، فحذفت لام الأمر وحرف المضارعه، ووافقهم ابن هشام فى بعض كتبه مدللا على ذلك بأن النهى قسيم الأمر فى الطلب يكون بحرف زائد وهو (لا)، فحق الأمر أن يكون كأخيه، وهناك أدلة للمؤيدين والمعارضين لا يتسع لها المقام هنا.

حالات بناء الأمر: الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه وهى كما يلى:

الحالة الأولى: البناء علىالسكون إذا كان صحيح الآخر نحو: اضرب.

الحالة الثانية: البناء على حذف حرف العلة نحو: اسع وادع واقض.

الحالة الثالثة: البناء على حذف النون إذا كان متصلا به ضمائر الرفع الساكنة نحو: اضربا واضربوا واضربى.

أما إذا كان المضارع مبنيا، فيتجدد بناء الأمر على الحالة التى وجد عليها مضارعه، فيبنى علىالسكون – أيضا – إذا اتصل به نون النسوة شأنه فى ذلك شأن المضارع نحو قوله تعالى: ﴿**واذكرن ما يتلى فى بيوتكن من آيات الله والحكمة**﴾ وبناء على ذلك تزيد حالات البناء حالة لم يكن المضارع فيها معربا، وهى إذا اتصل بالمضارع نون توكيد مباشرة نحو: ﴿**ليسجنن وليكوناً من الصاغرين**﴾.

الحالة الرابعة: البناء على الفتح: إذا اتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا لمضارعه نحو: اخشَيَنَّ اللهِ يا مسلم، واكرمَنَّ جارك واعطيَنَّ الفقير واحترِمَنَّ الكبير.

إعراب المضارع

يعرب المضارع إن خلا من التنوين، فلم تلحقه نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد، وذلك لمشابهته للاسم فى الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء

والجريان على اسم الفاعل فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الأصول والزوائد نحو: يقوم زيد.

بناء المضارع

يبنى المضارع فى حالتين:

الحالة الأولى: البناء على السكون إذا لحقته نون الإناث نحو: "والوالدات يُرْضِعْنَ" "والمطلقات يتربَّصْنَ".

الحالة الثانية: البناء على الفتح: وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالا مباشرا، ولم يفصلها عن الفعل فاصل لفظا أو تقديرا نحو قوله تعالى: ﴿**ليسجنن وليكوناً من الصاغرين**﴾.

فقد اجتمع فى الآية نونان الأولى ثقيلة (مشددة) والثانية خفيفة (ساكنا) أما إذا كان هناك فاصل، فإن الفعل يكون معربا لا مبنيا مثال ذلك: (لتسمعُنَّ) فإن الفعل أصله: (لتسمعونن) حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ثم واو الجماعة لالتقاء الساكنين فصار (لتسمعُنَّ) فالفعل معرب بالنون المحذوفة لتوالى ثلاث نونات وليس مبنيا.

يقول ابن مالك:

وفعل أمر ومضى بُنِيَا ∴ وأعربوا مضارعا إنْ عرِيَا

من نون توكيد مباشر ومن ∴ نون إناث: كيرعْنَ من فتن

الشرح: الفعل أمر والماضى مبنيان والمضارع معرب إن خلا من نون التوكيد المتصلة به اتصالا مباشرا، ومن نون الإناث مثاله: يرعن من فتن: فيرعن: مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ولم يتعرض ابن مالك لحالات بناء الأمر ولا الماضى، بل أتى كلامه مجملا.

نماذج إعرابية تحليلية

١- لتبلوُنَّ

الفعل: بلا: ماض مبنى للمعلوم مضارعه: يبلو مبنى للمعلوم والمبنى للمجهو: يبلى، والمخاطب تبلى. أسند لواو الجماعة فصار: تبلوون، كما تقول: من (نصر) لجماعة الذكور المخاطبين بالبناء للمجهول: (تُنصَرُون)، واللام فيه لام القسم.

فالواو الأولى فى (تبلوون) لام الفعل، والواو الثانية هى واو الجماعة، والنون نون الرفع، لأن الفعل من الأفعال الخمسة، هذا هو أصل الكلمة قبل أن تلحقها نون التوكيد.

أ - استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت.

ب- فالتقى ساكنان: واو الفعل، وواو الجماعة التى هى نائب عن الفاعل.

جـ- حذف أول الساكنين، وهو واو الفعل.

د - لما أكد بالنون الثقيلة التقت ثلاث نونات:

(١) نون الرفع.

(٢) ونون التوكيد المشددة التى هى عبارة عن نونين: أولاهما ساكنة مدغمة فى ثانيهما.

هـ- حذفت نون الرفع لفظا دفعا لكراهة توالى ثلاث نونات.

و - فالتقى ساكنان (واو الجماعة، والنون الأولى من نونى التوكيد).

ز - ولما تعذر حذف أحدهما حركت الواو بحركة تجانسها فصارت: لتبلوُنَّ.

١- وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال، فهى مقدرة الثبوت، لأنها علامة الرفع فى الأفعال الخمسة.

٢- فيكون الفعل المضارع معربا مع وجود نون التوكيد فى المثال؛ لأنها وإن كانت فى الظاهر لاحقة للفعل؛ فإنها فى الحقيقة ونفس الأمر فصل بينها

وبين الفعل بنون الرفع التـى هى مـع حذفهـا فإنهـا مقـدرة الوجـود، ونـون التوكيد حينذاك لا تكون مباشرة للفعل لوجود هذا الفاصل المحذوف المقدر وجوده.

٢- فإما تَرِينَّ

الفعل الماضى (رأى) مضارعه: (ترَى) بحذف الهمزة وهى عين الفعل عند إسناده لياء المخاطبة يصير تريِينَ:

١- حذفت الكسرة لثقلها على الياء، لأنها باجتماعها مع الياء وبعدها ياء صارت بمثابة حرف ثالث وهذا مكروه كما قلنا من قبل.

٢- فلما حذفت الكسرة التقى ياءان أولاهما لام الفعل والثانية ياء المخاطبة.

٣- فحذفنا الياء الأولى كما فعلنا عند اجتماع واوين فى (لتبلوون).

٤- وبدخول الجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة فى (ما) الزائدة حذفت نون الرفع.

٥- فصار الفعل (فإما ترَىْ) بسكون الياء المفتوح ما قبلها.

٦- ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة، فالتقى ساكنان (ياء المخاطبة والنون الأولى من نونى التوكيد).

٧- لما تعذر الحذف لكثرة ما حذف من الفعل حركنا الياء الساكنة بحركة مجانسة تخلصا من التقاء الساكنين فصار (ترَ يِنَّ).

٣- لا تتبعانِّ

أ - أصله قبل دخول حرف النهى وهو (لا) وقبل لحوق نون التوكيد: (تتبَّعانِ): فعل من الأفعال الخمسة مسند لألف الأثنين مرفوع بثبوت النون.

ب- دخل عليه (لا) الناهية الجازمة فحذفت نون الرفع لأن الأفعال الخمسة تجزم بحذف النون فصار: (لا تتبَّعَا).

جـ- أكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان (ألف الاثنينْ) وهى فاعل وحذفها يلبس باسناد الفعل للواحد ولم يجز تحريكها، لأن الساكن المعتل وهو (الألف) لا يقبل التحريك، ولا يجوز حذف الحرف الساكن الثانى - أيضاً) وهو (النون) الأولى من نونى التوكيد.

د - فلم يعد لنا من سبيل للتخلص من التقاء هذين الساكنين سوى أن نحرك النون.

هـ- فحركناها بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى الواقعة بعد الألف.

النوع الثالث من أقسام الكلمة

الحروف كلها مبنية، لأنها لا تتصرف ولا يتعاقب عليها من المعانى ما تحتاج معه إلى إعراب نحو: أخذت من الدراهم، فمعنى التبعيض المستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب.

أنواع البناء: أربعة

١- الأول: البناء على السكون - وهو الأصل - ولخفته دخل فى الكلم الثلاث: الحرف والفعل والاسم، فى الحرف نحو: (هل) وفى الفعل نحو (قم) وفى الاسم نحو: كم.

٢- النوع الثانى: البناء على الفتح - وهو أقرب الأنواع الحركات إلى السكون، فلهذا دخل الكلام الثلاث أيضاً - فى الحرف نحو: سوف، وفى الفعل نحو: قام وفى الاسم نحو: أين.

النوع الثالث: البناء على الكسر: ويدخل الحرف نحو: لام الجر مثال: ذهبتُ لِلمسجد، وفى الاسم نحو: أمسِ عند الحجازيين.

النوع الرابع: البناء على الضم: كمنذُ فى لغة من جر بها أو رفع، فإن الجارة للاسم حرف، والرافعة له اسم كما سيأتى فى باب (حروف الجر).

ومما تقدم يتضح أن البناء على الكسر والضم لا يكون فى الفعل، وأن البناء على الفتح أو السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف.

وإلى أنواع البناء الأربعة وبناء الحرف يقول ابن مالك:

وكل حرف مستحق للبنـــا ∴ والأصل فى المبنى أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ∴ كأين أمس حيث والساكن كم

الشرح: وكل حرف استحق البناء. وأصل البناء السكون ومن أنواع البناء ما بنى على الفتح أو الكسر، فمثال المفتوح (أين)، والمكسور (أمسِ) والمضموم (حيثُ) والساكن (كمْ).

تذييل: أقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح، وسمى الأول ضماً، لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا، وسمى الثانى كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجرارا قويا وسمى الثالث فتحا، لأنه يتولد من مجرد فتح الفم، وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم فى ياء (سيبويه) والفتح فى نحو (لا فتى إلا على) والكسر فى نحو: (هؤلاء) حال الوقف.

الإعـــراب

تعريفه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل.

والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر: الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها، والمراد بالمقدر: ما ينوى، كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة فى نحو (الفتى) وكما تنوى الضمة والكسرة فى نحو (القاضى) وكما تنوى الضمة فى نحو (تدعو).

أنواع الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم.

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: قسم مشترك بين الاسم والفعل نحو: زيد يقوم، وإن زيداً لن يقوم، وقسم يختص به الاسم، وهو الجر نحو: مررتِ بغلام زيد الظريف، وقسم يختص به الفعل وهو الجزم نحو: لم يقم.

علامات الإعراب:

للإعراب علامات أصول، وعلامات فروع.

فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب والكسرة للجر، وحذف الحركة، أى السكون للجزم، وقد سبق التمثيل لهذه الحركات.

العلامات الفروع:

ينوب عن العلامات الأصلية فى الاعراب عشر علامات ثلاث للرفع، وهى: الواو، والألف، وثبوت النون وهى نائبه عن العلامة الأصلية للرفع، وهى الضمة وأربع للنصب: تنوب عن العلامة الأصلية للنصب - الفتحة - وهى: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون.

وعلامتان للجر: تنوبان عن علامة الجر الأصلية - الكسرة - وهما: الفتحة والياء.

وعلامة للجزم تنوب عن العلامة الأصلية - السكون - وهى: الحذف، والحذف نوعان: حذف حرف العلة وحذف النون وكلاهما حذف حرف نائب عن السكون يقول ابن مالك.

والرفع والنصب اجعلن إعرابا	∴	لاسم وفعل نحو: لن أهابا
والاسم قد خصص بالجر كما	∴	خصص الفعل بأن ينجزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر	∴	كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين، وغير ما ذكر	∴	ينوب نحو: جا أخو بنى نمر

معنى الأبيات:

ألقاب الإعراب الأربعة منها ما هو مشترك بين الاسم والفعل وذلك فى نوعين: الرفع والنصب مثال نصب الفعل: لن أهاب أما الاسم فقد خصص بنوع واحد هو الجر كما خصص الفعل بالنوع الرابع وهو الجزم، أما الرفع فعلامته الأصلية الضمة والفتحة للنصب والجر بالكسرة، ثم ذكر مثالا يجمع الرفع والنصب والجر وهو: ذكر الله عبده لسر، فذكر مبتدأ مرفوع بالضمة، ولفظ

الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة و(عبد) منصوب بالفتحة على المفعولية، والهاء فى محل جر بالإضافة و(يسر) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، والجملة خبر المبتدأ، ثم ذكر علامة الجزم الأصلية ثم قال: وغيرها من علامات الإعراب تكون نائبة عنها ومثل لبعضها بقوله: جا أخو بنى نمر فـ (جا) مقصور (جاء) فعل ماض و (أخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الستة، و (أخو) مضاف و(بنى) مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف و(نمر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكن لأجل الوقف وجملة (جاء أخو بنى نمر) إما أن تكون فى محل جر بإضافة (نحو)، أو فى محل نصب مفعول لفعل محذوف تقديره: نحو قولك (جاء.....

ما يعرب بعلامات فرعية

ما يعرب بعلامات فرعية نائبة عن علامات الإعراب الأصول سبعة أبواب،

الباب الأول

الأسماء الستة: وهى: أب، أخ، حم، هن، فو، ذو فإن رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء: نيابة عن الضمة والفتحة والكسرة على الترتيب، ولإعرابها هذا الإعراب شروط خاصة فى (ذو) فليشترط فيها أن تكون بمعنى (صاحب)، وأن تضاف إلى أسماء الأجناس الظاهرة لا الصفات نحو: جاءنى ذو مالٍ، فلا يجوز جاءنى ذو قائم، فإن كانت (ذو) بمعنى (الذى) وإخوته لزمتها الواو وكانت مبنية على السكون، وقد تعرب بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجراً كقول الشاعر[1]:

فإما كرامٌ موسرون لقيتهُم ∴ فحسبى من ذِي عندهم ما كفانيا

---

(١)

وشرط خاص بـ (فو) أن تكون خالية من الميم نحو: هذا فوه ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه، فإن كان بالميم أعربت بالحركات نحو: هذا فمك ورأيت فمك ونظرت إلى فمك.

أما الشروط العامة فهى أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة لا مقطوعة عن الإضافة، فإذا لم تضف أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب قال الله تعالى: ﴿**وله أخ....**﴾ ﴿**إن له أبا**﴾... ﴿**وبنات الأخ**﴾.

ثانيها: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت إلى ياء المتكلم كان إعرابها بالحركات المقدرة نحو: هذا أبى، ورأيت أبى ومررت بأبى، قال الله تعالى: ﴿**إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وأخى هارون هو أفصح منى لسانا**﴾ وقوله: ﴿**إنى لا أملك إلا نفسى وأخى**﴾.

ثالثها: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هذا أبى زيد وذوى مال، ورأيت أبى زيد وذوى مال ومررت بأبى زيد وذوى مال.

رابعها: أن تكون مفردة، فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعا وبالياء جراً ونصبا كما يعرب المثنى، تقول: جاءنى أبوان ورأيت أبوين ومررت بأبوين، وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة قال الله تعالى: ﴿**قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم....**﴾. ولو كانت مجموعة كجمع التصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء نصبا وجراً نحو جاء أبون ورأيت أخين ومررت بحمين.

ويجوز فى (أب، أخ، حم) الإتمام والإعراب بالحروف: هذا أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، والنقص بحذف اللام - حرف العلة - والإعراب بالحركات على النون تقول: هذا أبك ورأيت أبك ومررت بأبك ويجوز إعراب الاسم المقصور بالحركات المقدرة على الألف رفعا ونصبا وجرا تقول: هذا أباك ورأيت أباك ومررت بأباك.

(١) الأوجه الجائزة
فى (أب ، أخ ، حم)

١- الوجه الأول:

الإتمام والإعراب بالحروف:

تقول فى حالة الرفع: هذا أبوك، وفى حالة النصب: رأيت أخاك وفى حالة الجر: مررت بحميك [ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء]

٢- الوجه الثانى:

النقص بحذف اللام والإعراب بالحركات الظاهرة تقول فى حالة الرفع: هذا أبك، وفى حالة النصب: رأيت أبك وفى حالة الجر: مررت بأبك

[ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة مع ظهور الحركات على آخرها].

٣- الوجه الثالث:

القصر: فتلزم الألف رفعا ونصبا وجراً ويعرب بحركات مقدرة على الألف كما فى ألف (الفتى) تقول فى حالة الرفع: هذا حماك، وفى حالة النصب: رأيت أباك وفى حالة الجر: مررت بحماك

[فتقدر كل من الضمة والفتحة والكسرة على الألف]

هذه الأوجه الثلاثة جائزة فى (أب، أخ، حم) فى حالة إضافتها لما بعدها.

ومن الإعراب على الوجه الثانى قول الشاعر[(١)]:

بأبِه اقتدى عديٌّ فى الكرمْ ∴ ومن يُشابه أبَهُ فما ظلمْ

---

(١) الشاهد قوله (بأبه)، (يشابه أبه) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثانى بالفتحة الظاهرة على لغة من يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على آخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة ليجعلوها حروف إعراب.

فجر (أب) فى الشطر الأول بالكسرة، ونصب (أب) فى الثانىب الفتحة

ومن الإعراب على الوجه الثالث قول الشاعر[١]:

إن أباها وأبا أباها ∴ قد بلغا فى المجد غايتاها

ومن الإعراب الوجه الثالث قولهم: "مُكرَهٌ أخاكَ لا بطلْ" فـ (أخاك) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف و (بطل)[٢] معطوف بـ (لا) على (مكره)، و(مكره) اسم مفعول خبر مقدم.

ولا يجوز أن يكون (مكره) مبتدأ و (أخاك) نائب على الفاعل سد مسد الخبر، لعدم اعتماده على النفى أو الاستفهام عند جمهور البصريين، وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتى.

(٢) الأوجه الجائزة فى (الهن)

١- الأفصح فى(الهن)النقص؛أى يعرب بالحركات الظاهرة على النون - بدون حرف علة - نحو: هذا هن زيد، ورأيت زيد، ومررت بهن زيد، ومن ذلك قوله ﷺ[٣]: "من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضوهُ بهنِ أبيه ولا تكنوا".

٢- ويجوز الإتمام، لكنه قليل جدا نحو: هذا هنوه، ورأيت هناه ونظرت إلى هنيه.

---

(١) الشاهد فى هذا البيت هو (أباها) الثالثة، لأن الأولى منصوبة اسما لأن والثانية معطوفة عليها فلا يظهر أثر اللغة الثالثة عليها، أما (أباها) الثالثة فهى فى محل جر بإضافة (أبا) الثانية إليها، ومع ذلك فقد لزمت الألف، ولو كانت على اللغة الأولى لجرت بالياء، فدل ذلك على إجرائها مجرى الاسم المقصور فى لزوم الألف رفعا ونصبا وجرا ومع ذلك فلا يظن أن تكون الأولى والثانية بلغة والثالثة بلغة أخرى، ولكنه احتمال قائم، وإن كان بعيدًا من حيث التطبيق.

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يحمله غيره على أن يقوم بعمل شئ ليس من شأنه، فيضطر لفعله، وهو مكره على ذلك.

(٣) هذا حديث لرسول الله ﷺ معناه: من دعا بدعاء الجاهلية، فقال: يا لفلان ويا لفلان، أى يدعو إلى العصبية القبلية التى حاربها الرسول ودعا للقضاء عليها ومعنى (أعضوه بهن أبيه) قولوا له: عض أير أبيك ومعنى (لا تكنوا): قولوا له بلفظ صريح، مبالغة فى التشنيع عليه، ومحل الاستشهاد قوله ﷺ (بهن أبيه) فقد استعمله بدون الواو وجره بالكسرة على النون.
ومن ذلك أيضا ما ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال ٢/٣٠٠: "من يطل هن أبيه ينتطق به" يريد من كثر إخوانه اشتد ظهره وعزه بهم، قال الشاعر:

فلو شاء أبى كان أير أبيكم طويلا كأير الحارث بن سدوس

قال الأصمعى: كان للحارث بن سدوس واحد وعشرون ذكرا.

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وانصبن بالألـــف	∴	واجرر بياء ما من الأسماء أضف
من ذاك "ذو" إن صحبة أبانــــا	∴	والفـم، حيث الميم منه بانــــا
(أب)،(أخ)،(حم) كذاك و(هـن)	∴	والنقص فى هذا الأخير أحســن
وفى (أب) وتالييـــه ينـــدر	∴	وقصرها من نقصهن أشـــهر
وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا	∴	لليا كجا أخو أبيك ذا اعتـــلا

شرح الأبيات:

وارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بـالألف نيابـة عـن الفتحـة واجـرر بالياء نيابة عن الكسرة نوع من الأسماء المضافة ثم ذكرهـا بعد ذلـك فقـال: مـن ذلك (ذو) بشرط أن يكون معناه الصحبة و(أبانـا) أى (أظهـر)، و(الفـم) -أيضـاً- بشرط أن يخلو من الميم، وهذا هو المراد مـن قولـه حيث الميم منـه (بـان) أى: انفصل، ثم ذكر بقية الأسماء الستة بقوله (أب)، (أخ)، (حم)، (هن) واشار إلى أن استعمال (هن) منقوصة أحسن من استعمالها تامة، أى أن لها: لغتين، وفـى (أب) و(أخ) و(حم) يندر النقص وقصرها أى أستعمالها استعمال الاسم المقصور أشـهر من النقص هذا بجـانب اللغـة الأولـى، وهـى الإتمـام الـذى أشـار إليهـا فـى سـائر الأسماء الستة بقوله: وأرفع بواو وانصبن بـالألف واجـرر بيـاء مـا مـن الاسـماء أضف.

فتلخص بذلك أن فى:

١) الأب والأخ والحم ثلاث لغات: الإتمام (بالواو والألف والياء) والقصر بالألف رفعا ونصبا وجرا، والنقص بحذف الأحرف الثلاثة (الـواو والألـف واليـاء) وجعل الإعراب على الحـرف الثـانى بالحركـات وأن النقص أنـدر اللغـات الثلاثة.

٢) أما (هن) ففيها لغتان: الإتمام والنقص، والنقص أشهر من الإتمام.

٣) أما (ذو) بمعنى صاحب و(فو) بدون الميم فليس فيها إلا لغة واحدة هى الإتمام.

الباب الثانى: مما يرفع بعلامات فرعية

المثنى

المثنى: اسم دال على اثنين أو اثنتين بزيادة فى آخره أغنت عن المتعاطفين نحو: الزيدان والهندان، إذ كل منهما دال على اثنين هما: زيد وزيد، وهند وهند، فأغنت الزيادة وهى الألف والنون رفعا والياء والنون نصبا وجراً كما سيجئ عن تكرار الاسم وذكر حرف العطف فيهما، فخرج بقولنا بزيادة فى آخره قولك: شفع، فإنه يدل على اثنين، ولكن بلفظه الموضوع له، لا بواسطة الزيادة، وخرج - أيضاً - اثنان، فإن الألف والنون ليست زائدة، لأننا لا نستطيع إسقاطهما، فلا قال: اثن.

إعرابه: يرفع بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا نحو قوله تعالى: ﴿**قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما**﴾ رفعا، وقوله تعالى: ﴿**ربنا واجعلنا مسلمين لك**﴾ نصبا، وقوله تعالى: ﴿**لولا نُزِّل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم**﴾ جرّاً.

ويلحق بالمثنى أربعة ألفاظ: لا مفرد لها.

١- لفظتان بلا شرط، وهما: اثنان واثنتان، تقول في الرفع: جاءنى اثنان وفى النصب قوله تعالى: ﴿**ربنا أمتّنا اثنتيْن**﴾ وفى الجر مررت برجلين اثنين.

٢- ولفظتان بشرط إضافتهما للضمير نحو: جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما.

أما إذا أضيف إلى ظاهر أعربا إعراب الاسم المقصور بالضمة المقدرة رفعا ونصبا وجرا، قال الله تعالى: ﴿**كلتا الجنتين آتت أكلها**﴾ فـ (كلتا) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

تذييل:

١- تحذف نون المثنى وما ألحق به عند الإضافة، تقول: جاء مسلما المدينة، ورأيت اثنتى زيد.

٢- من العرب من يلزم المثنى الألف مطلقا رفعا ونصبا وجرا - إعراب الاسم المقصور بالضمة والفتحة والكسرة على الألف ومنه قول الشاعر:

تزود منا بين أذناه طعنة

فلزم الألف قوله (أذناه) مع إضافة "بين" إليه فهو مجرور بالإضافة.

٣- أن الياء فى المثنى يفتح ما قبلها وأن نون المثنى يكون مكسورة.

يقول ابن مالك:

بالألف ارفع المثنى، وكـلا	∴	إذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا، كذاك اثنان واثنتان	∴	كأبنين وابنتين يجريان
وتخلف اليافى جميعها الألف	∴	جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

شرح الأبيات:

يرفع الاسم المثنى بالألف، وكذلك (كلا) مضافة الىالضمير وكلتا مثل كلا فى الإضافة الىالضمير، وكذلك (اثنان) و (اثنتان) تشبهان (ابنان) و(أبنتان) فى الرفع بالألف والنصب والجر بالياء ثم يقول: إن الياء تخلف الألف فى المثنى والألفاظ الملحقة بها جميعا فى حالتى النصب والجر، ويكون ما قبلها مفتوحا إشارة إلى الفرق بين الياء فى المثنى وفى الجمع، فإن الياء فى الجمع كون ما قبلها مكسورا عكس المثنى.

الباب الثالث

جمع المذكر السالم

مما يعرب بعلامات فرعية: جمع المذكر السالم.

يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، قال الله تعالى: ﴿**قد أفلح المؤمنون.....**﴾ وقال: ﴿**وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين**﴾، وقال: ﴿**وقل رب اغفر وارحم وأنت خير الراحمين**﴾.

ويشترط للاسم الذى يجمع هذا الجمع - علما أو صفة - ثلاثة شروط:

الأول: الخلو من التاء، فلا يجمع هذا الجمع نحو: طلحة وحمزة وعلامة.

الثاني: أن يكون لمذكر، فلا يجمع هذا الجمع نحو: زينب وحائض.

الثالث: أن يكون لعاقل، فلا يجمع هذا الجمع نحو، واشق علما لكلب، ولا سابق صفة لفرس.

ويشترط فى العلم: ألا يكون مركبا تركيبا إسناديا نحو برق نحره والمنطلق زيد، ولا مزجيا نحو معد يكرب.[(١)]

ويشترط فى الصفة: أن تقبل التاء حالة تأنيثها، أو تكون دالة على التفضيل نحو: قائم ومذنب وأفضل.

الملحق لهذا الجمع: حمل على هذا الجمع فى الإعراب وليس بجمع، وإنما أعطى حكمه رفعا ونصبا وجرا ألفاظ منها:

---

(١) المركب الإسنادى: هو ما تركب من كلمتين أو أكثر ويكون جملة أسمية أو فعلية فى الأصل، ثم ينقل ويسمى به شخصا، وهو قسم من أقسام العلم المنقول.
والمركب المزجى: هو ما تكون من جزءين لكل منهما قبل التركيب معنى خاص ثم امتزجا وصارا كلمة واحدة لا علاقة لها بالمعنى السابق.

١- أسماء جموع - وهى ما دلت على الجمع ولا واحد لها من لفظها، وإنما لها واحد من معناها، من ذلك: (أولو)، فله واحد من لفظه، وهو (ذو) وكلاهما بمعنى (صاحب) قال الله تعالى: ﴿ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى﴾ فـ (أولو) فاعل وعلامة رفعه الواو و(أولى) مفعول وعلامة نصبه الياء، ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿إن فى ذلك لذكرى لأولى الألباب﴾ فـ (أولى) مجرور باللام وعلامة جرّه الياء، ومنها (عشرون وبابه) فإنها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها نحو: ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ وقوله تعالى: ﴿إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين﴾، وقوله تعالى: ﴿فإطعام ستين مسكينا﴾ ومنها: (عالمون) اسم جمع (عالم) - بفتح اللام - وليس جمعا له، لأن (العالم) عام فى العقلاء وغيرهم و(العالمون) مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منا.

٢- جموع تكسير، وهى (بنون) و(حرون) و(أرضون) و(سنون) وبابه[1] نحو: عضة وثبة وعزة، قال الله تعالى: ﴿كم لبثتم فى الأرض عدد سنين﴾،

---

(١) سنون: جمع لسنةاسم للعام، ولامها واو أو هاء، ويطرد هذا فيما أشبه سنين، فى كل اسم ثلاثى حذفت لامه، وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر، فيعرب بالحركات ليلحق فى إعرابه بجمع المذكر السالم، ومنه (عضون) ومفرده (عضة) وأصلها: عضو: واحد الأعضاء، أو من (عضه) بالهاء: الكذب والبهتان ومنه (عزون) جمع: عزة - الفرقة من الناس - وأصلها: عزى أو عزو ومنه (ثبون) ومفرده (ثبة) وهى الجماعة، واصلها: ثبو، وقيل: ثبى من ثبيت، أى جمعت، فلامها واو أو ياء.
ولا يجوز فى (شاة وشفة)، وإن كانا محذوفى اللازم معوضا عنها هاء التأنيث، لأنهما كسرا على (شياه وشفاه) فأعربا بالحركات، فاستغنى بتكسيرهما عن تصحيحهما.
وشذ (أبون وأخون) لعدم التعويض، فكان القياس عدم الجمع، ولا يجوز جمع (اسم وأخت وبنت)، لأن العوض فيهن عن اللام غير الهاء، أما نحو (تمرة) فلا تجمع هذا الجمع لعدم حذف الهاء، ولا (عدة وزنة)، لأن للحذوف الهاء، ولا (يد ودم) لعدم التعويض، وشذ (بنون) أن يكون جمع تصحيح لـ (ابن)، لأن المعوض فيه همزة الوصل وأصله (بنو)، وإنما يقال: له ملحق بجمع المذكر السالم، لأنه مكسر.

وقال: ﴿الذين جعلوا القرآن عضين﴾ وقال: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾، وتقول: ضجت الأرضون.

٣- جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة فى الاسم والصفة كـ (أهلون) جمع (أهل)، وهم العشيرة، و(وابلون) جمع (وابل) ، وهو المطر الغزير، فإن (أهلا) و(وابلاً) ليسا علمين ولا صفتين، كما أن (وابلا) غير عاقل.

٤- ما سمى بهذا الجمع، أى يطلق الاسم المجموع لفظا المستوفى للشروط أو كان مما ألحق بهذا الجمع، على واحد كـ (زيدون) علما على شخص، و(عليون)، وهو اسم لأعلى مكان فى الجنة، ومفرده (علىّ) بكسر العين واللام وتشديدهما، قال الله تعالى: ﴿إن كتاب الأبرار لفى عليّين وما أدراك ما عليّون﴾، فيعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية، وإن كانا مفردين حين التسمية.

يقول ابن مالك:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ∴ سالم جمع "عامر" و "مذنب"

وشبه ذين، وبه عشرونا ∴ وبابه ألحق، والأهلونا

أولو، وعالمون، عليونا ∴ وأرضون شذ والسنونا

وبابه، ومثل حين قد يرد ∴ ذا الباب، وهو عند قوم يطرد

ونون مجموع، وما به التحق ∴ فافتح، وقل من بكسره نطق

ونون ما ثنى والملحق به ∴ بعكس ذاك استعملوه، فانتبه

الشرح:

يقول: ارفع بالواو واجرر وانصب بالياء جمع سالم لمذكر علما كعامر أو صفة كمذنب، فأشار بـ (عامر) للاسم الجامد العلم المستوفى للشروط، وللمذنب

بالصفة المستوفاة للشروط، وشبهما، وما ألحق بالجمع ومنه (عشرون) وبابه إلى التسعين، و(أهلون)، غير مستوف للشروط، و(أولو)، مما لا واحد له من لفظه، و(عالمون) اسم جمع لـ(عالم) و(عليون) جمع سمى به المفرد، و(أرضون) شذ، لأن مفردها مؤنث غير عاقل وتجمع جمع تكسير، و(سنون) وبابه من كل اسم ثلاثى حذفت لامه ولم يجمع جمع تكسير، كل هذا ملحق بالجمع فى إعرابه.

ثم قال يجوز فيما ألحق بالجمع أن يعرب إعراب (حين) فى الإعراب بالحركات على النون مع لزومها عند الإضافة تقول: هذه سنين ورأيت سنيناً ومررت بسنين ومنه قوله ﷺ: "اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف" فى إحدى الروايتين ثم أردف قائلا: "إن نون جمع المذكر السالم وما ألحق به تفتح وقليل من العرب يكسرها ونون المثنى وما ألحق به عكس الجمع، أى تكسر، وقد تكسر نون الجمع شذوذا كقول الشاعر:

عرفنا جعفراً وبنى أبيه ∴ وأنكرنا زعانف آخرين

وفتح نون المثنى لغة ومنه:

على أحوذيين استقلت عشية ∴ فما هى إلا لمحة وتغيب

الأوجه الجائزة في اعراب
(زيدون) وما أشبهه
مما سمي بالجمع علماً على مفرد

يجوز فيما سمى بالجمع مثل (زيدون، عليون) أربعة أوجه:

الوجه الأول:

إعرابه إعراب جمع المذكر السالم على أصله قبل التسمية بـه، فيكـون مـن الملحقات بالجمع:

أ - تقول في حالة الرفع: هذا زيدونَ.

ب- تقول وفى حالة النصب: رأيت زيدينَ.

ج- وفي حالة الجر: مررت بزيدينَ.

[بالواو رفعا وبالياء نصبا وجراً، وتكون النون مفتوحة في الحالات الثلاث غير منونة، لأنها ليست محل الإعراب].

ومن هذا الوجه جاء قول الله تعالى: **﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين * وما أدراك ما عليون﴾**.

الوجه الثاني:

إعرابه إعراب (غسلين)، في لزوم اليـاء فـي الحـالات الثـلاث، والإعـراب بالحركات الثلاث رفعا ونصبا وجراً على النون مع التنوين.

أ - تقول في حالة الرفع: هذا زيدينٌ.

ب- وفي حالة النصب: رأيت زيديناً.

ج- وفي حالة الجر: مرت بزيدينٍ.

[بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جراً على النون، مع وجود التنويـن على النون].

الوجه الثالث:

إعرابه إعراب (عربون)، فى لزوم الواو فى الحالات الثلاثة والإعراب بالحركات على النون (الضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جراً مع التنوين).

تقول فى حالة الرفع: هذا زيدونٌ.

وفى حالة النصب: رأيت زيدوناً.

وفى حالة الجر: مررت بزيدونٍ.

[رفع بالضمة، ونصب بالفتحة وجر بالكسرة مع ظهور التنوين على النون].

وهذا الوجه يختلف عن سابقه، فى أن السابق بالياء، وهذا بالواو، مع اتفاقهما بالإعراب على النون مع التنوين،

ومن هذا الوجه جاء قول الشاعر:

.... ∴ واعترتنى الهموم بالماطرونِ

فلقد أعرب (الماطرون) بالكسرة على النون مع وجود الواو قبلها، ومن البدهى أن التنوين هنا لم يوجد على النون، لأنه معرف بال، والتنوين لا يلحق الاسم المقرون بالألف واللام.

الوجه الرابع:

لزوم الواو والنون - أيضاً - إلا أن النون مفتوحة دائما فى الحالات الثلاث:

أ - تقول: هذا زيدونَ فى حالة الرفع.

ب- و : رأيت زيدونَ فى حالة النصب.

ج- و : مررت بزيدونَ فى حالة الجر.

[ولقد قيل: إن الاسم معرب بحركات مقدرة على الواو رفعا ونصبا وجـراً، وأما النون فتكون علامة للجمع ومعلوم أن الاسم ملحـق بـالجمع، فهو جمـع فـى الأصل قبل التسمية به].

ما يجوز فى إعراب

(بنون) وباب (سنون)

يجوز وجهان:

الوجه الأول:

إعراب (غسلين): بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا، وبالكسرة جراً على النون مع التنوين، ولزوم الياء فى حالات الإعراب الثلاث، وبنو تميم لا ينونون

أ - تقول فى حالة الرفع: هؤلاء بنينٌ

ب- وفى حالة النصب: رأيت بنيناً

ج- وفى حالة الجر: مررت ببنينٍ

ومن هذا الوجه جاء قول الشاعر:

وكان لنا أبو حسن على ∴ ونحن لـه بـــــنينُ

ومن باب (سنون) قول الشاعر:

دعانى من نجد فإن سنينه..............................

الوجه الثانى:

إعرابه إعراب جمع مذكر سالم، فهو ملحق به، لأن:

١- (ابن) جمع تكسير، فلقد تغيرت صورة الجمع عن صورة المفرد، فـلا يعـد جمع مذكر سالم، وإنما ألحق به فى الإعراب فقط.

٢- وكذلك باب (سنون)، فإن مفرده (ثلاثى حذفت لامـه، وعـوض عنهـا هـاء التأنيث ولم يكسر.

وهذا الوجه الثانى هو الإعراب الأول الوارد فى الملحقات، والأوجه والأولى.

ومن هذا الوجه ما ورد فى كتاب الله:

﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا - وأمددناكم بأموال وبنين﴾، ﴿وجعلت له مالا ممدودا، وبنين شهودا﴾ فقد رفع (بنون) بالواو فى الأول، وجر فى الثانى بالياء ونصب فى الثالث بالياء.

ومنه - أيضاً - قول الله تعالى: ﴿كم لبثتم فى الأرض عدد سنين﴾.

جمع المؤنث السالم وما ألحق به

وبعضهم يسميه: ما جمع بألف وتاء مزيدتين[1] وذلك لأنه قد يجمع هذا الجمع مذكر ما لا يعقل أو صفته أو مصغره، فمن الأول اصطبل واصطبلات وسرادق وسرادقات وحمام وحمامات، ومن الثانى جبال شاهقات وقدور راسيات ومن الثالث: دريهم ودريهمات وهذا هو الباب الرابع مما تنوب فيه بعض العلامات عن العلامات الأصلية، وهنا نابت حركة الكسرة فى النصب عن حركة الفتحة أما فى الرفع فيعرب بالضمة وهى العلامة الأصلية، وكذا يجر بالكسرة وهى العلامة الأصلية مثال ذلك فى الرفع: ﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ وفى النصب: ﴿خلق الله السموات﴾ ﴿لا تتبعوا خطوات الشيطان﴾ وفى الجر: ﴿فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب﴾ وان كان المفرد المؤنث

---

(١) كتب قليلة ومعظمها حديثة هى التى ذكرت جمع المؤنث السالم وغالبها ذكر: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، فعلاوة على ما ذكرنا، فإن بعض المفردات قد تتغير حركاتها وسكناتها: كسجدات بفتح الجيم فى الجمع وسكونها فى المفرد وكذا عرفات - بضم الراء وفتحا، ومفردها (عرفة) و (سدرات) بكسر الدال وفتحها ومفردها (سدرة).

محذوف اللام كقولهم (لغات) مفردها (لغة) واصلها (لغو) فحذفت اللام ثم لحقتها تاء التأنيث أجازوا فى جمعه النصب بالفتحة - أيضاً - فتقول: سمعت لغاتهم بالفتح، والكسر أفصح وإن كانت التاء فى المفرد أصلية كـ (بيت) و (ميت)، أو كانت الألف غير زائدة بأن كانت منقلبة عن (ياء) كقضاة جمع (قاض) وأصلها: قضية أو عن واو كـ (غزاة) واصله (غزوة) الأول من (قضيت) والثانى من (غزوت) بزنة (فعلة)، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما، فقلبت كل منهما ألفا، فالألف ليست زائدة، بل منقلبة عن أصل، فهى بمنزلة الأصلية.

الملحق بجمع المؤنث السالم:

يلحق بهذا الجمع فى الإعراب شيئان:

الأول: أولات: اسم جمع لا واحد لها من لفظها، وإنما من معناها وهو (ذات) - مؤنث (ذو) - بمعنى صاحبة، قال الله تعالى: ﴿**وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يضعْن حملهن**﴾، وقال: ﴿**وإن كن أولاتِ حمل فانفقوا عليهن**﴾.

الثانى: ما سمى بهذا الجمع وما ألحق به نحو: نعمات وحسنات وخيرات وفرحات وبركات وما شابه ذلك، فإن مفرده: نعمة وحسنة وخير وفرحة وبركات، ومن ذلك عرفات علم على موضع الوقوف يوم الحج، وأذرعات قرية بالشام قال الله تعالى: ﴿**فإذا أفضتم من عرفاتٍ**﴾.

يقول ابن مالك:

وما بتا و ألف قد جمع ∴ يكسر فى الجر وفى النصب معا

كذا أولات، والذى اسما قد جعل ∴ - كأذرعات - فيه أيضا ذا قبل

الشرح:

يقول ابن مالك:

"إن ما جمع بألف وتا مزيدتين تكون الكسرة علامة أصلية للجر، وتأتى أيضاً علامة للنصب، ولكنها تكون فرعية نائبة عن الفتح، كذا (أولات)، وما جعل اسما لهذا الجمع كأذرعات فيه قبل هذا الإعراب، أى يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة، تقول: هذه أذرعات، ورأيت أذرعات ومررت بأذرعات وترك ابن مالك علامة الرفع، وهى الضمة، للعلم بها، فقد ذكر العلامة للنصب فهى علامة فرعية وجمع بينها وبين علامة الجر، ليشير بذلك إلى أن الكسرة علامة لنوعين هما النصب والجر، ولكن واحدة منهما أصلية للجر، والثانية فرعية للنصب".

ما سمى بجمع المؤنث
السالم مثل
(عرفات - أذرعات)

أ - عرفات: علم لموضع وقوف الحجاج يوم التاسع من ذى الحجة من كل عام بمكة المكرمة.

ب- أذرعات: قرية من قرى الشام.

فى إعراب مثل هذا، وهو ما كان على صورة الجمع، ولكنه فى الاستعمال يطلق على مفرد ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

١- إعرابه ملحقة بجمع المؤنث السالم، فيعرب على ما كان عليه قبل تسمية المفرد به، فيرفع بالضمة، وينصب بالكسرة، ويجر بالكسرة، مع تنوين الاسم تنوين المقابلة، كما لو كان جمعا.

أ - تقول فى حالة الرفع: عرفاتٌ موقف الحجاج.

ب- وفى حالة النصب: إن عرفاتٍ موقف الحجاج.

جـ- وفى حالة الجر: شاهدت الحجاج فى عرفاتٍ.

الوجه الثانى:

إعرابه على ما كان عليه قبل التسمية، كالوجه السابق، فيعرب بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجراً مراعاة لحالة الجمع الذى وجد على صورته ولكنه يترك التنوين نظرا إلى أنه الآن فى الاستعمال مفرد، لكونه علما، وليس جمعا، فراعى من الجمع الإعراب، وراعى من المفرد ترك التنوين لكونه علما لمؤنث على البقعة.

أ - تقول فى حالة الرفع: هذه عرفاتُ.

ب- وفى حالة النصب: رأيت عرفاتِ.

جـ- وفى حالة الجر: وقفت على عرفاتٍ.

الوجه الثالث:

إعرابه اعراب ما لا ينصرف مراعاة لحالته التى آل إليها فقط، فهو الآن مفرد بالاستعمال ولم ينظر إلى أصله، بل إلى حالة التسمية الموجود عليها الآن، وهو بهذه الصورة علم مفرد لمؤنث، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

أ - تقول فى حالة الرفع: هذه عرفاتُ.

ب- وفى حالة النصب: رأيت عرفاتَ.

جـ- وفى حالة الجر: مررت بعرفاتَ.

وهو فى هذا الوجه الثالث: خالف الحالتين السابقتين،

١- فهو فى الحالة الأولى: نصب بالكسرة، وجر - أيضاً - بالكسرة مع استصحاب التنوين.

٢- وفى الحالة الثانية: نصب بالكسرة كما جر بالكسرة، مع ترك التنوين.

٣- أما فى الحالة الثالثة فقد نصب وجر بالفتحة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث.

وجاء بالأوجه الثلاثة (أذرعات) فى قول الشاعر:

(تنورتها من أذرعات وأهلهـــا
بيثربَ أدنى دارها نظر عالى)

فقد روى (أذرعات) فى البيت بالأوجه الثلاثة المذكورة

١- إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا مع التنوين.

٢- إعرابه بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا مع ترك التنوين.

٣- إعرابه إعراب ما لا ينصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجراً مع ترك التنوين.

ولقد استشهد ابن هشام بالبيت على الأوجه الثلاثة.

الباب الخامس مما يعرب بعلامات فرعية

ما لا ينصرف

وهو ما فيه علتان من علل تسع: إحدى العلتين معنوية والثانية لفظية: والعلتان المعنويتان هما: العلمية والوصفية، ومع العلمية ست لفظية: التأنيث والعجمة والمختوم بألف ونون زائدتين والمركب تركيب مزج، وذو الوزن، والعدل، وثلاث مع الوصفية: وزن الفعل وزيادة الألف والنون والعدل فى أُخَرَ.

أو ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين، وينحصر ذلك فى شيئين:

١- التأنيث بالألف: مقصورة كانت كبهمى أو ممدودة كصحراء.

٢- والجمع الذى لا نظير له فى الآحاد، أى لا مفرد لـه علـى وزنـه، وهـو مـا كان على مفاعل أو مفاعيل وشبههما، ويقال لـه: صيغة منتهى الجموع كمساجد ومصابيح.

وحكم هذا الاسم: أنه يوافق ما ينصرف فى أمرين، وهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخالفه فى أمرين - أيضاً - وهما: أنه لا ينون، وأنه يجر بالفتحة نحو جاءنى أفضلُ منه ورأيت أفضلَ منه، ومررت بأفضلَ منه، قال الله تعالى: ﴿فحيُّوا بأحسنَ منها﴾، ﴿يعملون له ما يشاء من محاريبَ وتماثيلَ﴾ ﴿وأوحينا إلى إبراهيمَ وإسماعيلَ وإسحاقَ﴾، فإن أضيف نحو قوله تعالى:

﴿**لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم**﴾ أو دخلته اللام نحو قوله تعالى: ﴿**وأنتم عاكفون فى المساجد**﴾ وكقول الشاعر[١]:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ∴ شديداً بأعباء الخلافة كاهله

جر بالكسرة.

يقول ابن مالك:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ∴ ما لم يضف أويك بعد (ال) ردف

الشرح:

يشير ابن مالك إلى أن الاسم الذى لا ينصرف تنوب فيه الفتحة عن الكسرة فى حالة الجر، وهذا هو خروجه عن أصول علامات الإعراب أما الرفع والنصب فبعلامتين أصليتين هما: الضمة والفتحة فإن أضيف أو وقع بعد الألف واللام جر بالكسرة وليس بالفتحة.

الباب السادس مما يعرب بعلامات فرعية

الأمثلة الخمسة

وهى: كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فنحو: يقومان للغائبين وتقومان للحاضرين والحاضرتين والغائبتين، ويقومون للغائبين، وتقومون للمخاطبين.

حكمها: ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمّة ، وتنصب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، مثال الرفع قوله تعالى: ﴿**فيهما عينان تجريان**﴾، ﴿**وأنتم تعلمون**﴾ ﴿**وأنتم تشهدون**﴾، ﴿**وهم لا يشعرون**﴾، فالمضارع فى الآيات

---

(١) الشاهد فى هذا البيت: قوله "اليزيد" حيث دخلت (ال) الزائدة على (يزيد) وهو علم موازن للفعل مجرور بابن، فجره الشاعر بالكسرة، مع وجود العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف.

لتجرده عن الناصب والجازم، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾، فالأول مجزوم والثانى منصوب، وعلامة كل من الجـزم والنصب حذف النون.

وأما قوله تعالى: ﴿**وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون**﴾ فالواو لام الكلمة والنون ضمير النسوة والفعل مبنى مثل قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن**﴾ بخلاف قولك: الرجال يعفون، فالواو ضمير جماعة الذكور، والنون علامة الرفع فتحذف فى حالة النصب ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾.

يقول ابن مالك:

واجعل لنحو "يفعلان" النونـا ∴ رفعا، وتدعين وتسألونـــا

وحذفها للجزم والنصب سمة ∴ كلم تكونى لترومى مظلمة

الشــرح:

يقول ابن مالك: مما يعرب بالنيابة عن العلامات الأصلية الأمثلـة الخمسـة، وأشار إليها بقوله (يفعلان) يريد الفعل المضارع المتصل به ألـف الاثنين، ولياء المخاطبة بقوله (تدعين) ولواو الجماعة بقوله (تسألون) فهذه الأفعال سواء كانت مبدوءة بالياء أو بالياء ترفع بالنون، وهذا مفهوم من قوله: واجعل... النون رفعا" وتحذف النون للجزم والنصب، وهذا يفهم من قوله: "سمة" أى علامة للجزم والنصب مثل: لم تكونى لترومى مظلمة فـ(تكونى) مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف النون و(الواو) اسم (تكون)، والياء فاعل، و (ترومى) منصـوب بأن مضمره وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون والياء فاعل (ومظلمة) مصدر بمعنى (ظلم) مفعول به لـ (ترومى) والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر (تكون).

المذكورة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ومثال الجزم والنصب قوله تعالى: ﴿**فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا**﴾، فالأول مجزوم والثانى منصوب، وعلامة كل من الجزم والنصب حذف النون.

وأما قوله تعالى: ﴿**وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن يعفون**﴾ فالواو لام الكلمة والنون ضمير النسوة والفعل مبنى مثل قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن**﴾ بخلاف قولك: الرجال يعفون، فالواو ضمير جماعة الذكور، والنون علامة الرفع فتحذف فى حالة النصب ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿**وأن تعفوا أقرب للتقوى**﴾.

يقول ابن مالك:

واجعل لنحو "يفعلان" النونا ∴ رفعا، وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب سمة ∴ كلم تكونى لترومى مظلمة

الشرح:

يقول ابن مالك: مما يعرب بالنيابة عن العلامات الأصلية الأمثلة الخمسة، وأشار إليها بقوله (يفعلان) يريد الفعل المضارع المتصل به ألف الاثنين، ولياء المخاطبة بقوله (تدعين) ولواو الجماعة بقوله (تسألون) فهذه الأفعال سواء كانت مبدوءة بالياء أو بالياء ترفع بالنون، وهذا مفهوم من قوله: واجعل... النون رفعا" وتحذف النون للجزم والنصب، وهذا يفهم من قوله: "سمه" أى علامة للجزم والنصب مثل: لم تكونى لترومى مظلمة فـ(تكونى) مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف النون و(الواو) اسم (تكون)، والياء فاعل، و (ترومى) منصوب بأن مضمره وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه حذف النون والياء فاعل (ومظلمة) مصدر بمعنى (ظلم) مفعول به لـ (ترومى) والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر (تكون).

نماذج إعرابية تحليلية

إعراب (يعفون) فى (الرجال يعفون):

أ - الفعل (يعفو) مضارع معتل الآخر بالواو، وهو فى حالة إسناده للواحد أو لضميره مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل والواو هى لام الفعل.

ب- عند إسناده لواو الجماعة، يزاد على الفعل (واو ونون)، فيماثل فى الإسناد (يكتبون) لجماعة الذكور، فتقول: الرجال يعفوون بواوين أولاهما لام الفعل نظير (الباء) من (يكتب)، والثانية واو الجماعة ضمير رفع ساكن فى محل رفع فاعل والنون علامة الرفع، لأن الفعل على هذه الصورة من الأفعال الخمسة يرفع بثبوت النون، ثم حدث الآتى:

(١) استثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة - وهى الواو الأولى - فالتقى ساكنا ن (الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة).

(٢) حذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين، فصار الفعل على وزن (يفعون) لحذف لام الفعل[١].

جـ- الفعل كما ذكرنا معرب مرفوع بثبوت النون، لأنه من الأفعال (الأمثلة) الخمسة.

---

(١) إنما حذفت الأولى دون الثانية لثلاثة أمور: أحدها: أن الأولى جزء كلمة والثانية كلمة، وحذف جزء أسهل من حذف كل والثاني: أن الأولى آخر الفعل والحذف بالأواخر أولى والثالث: أن الأولى لا تدل على معنى، والثانية دالة على معنى وحذف ما لا يدل أولى من حذف ما يدل، ولهذه الأوجه حذفوا لام الكلمة فى (غاز) و (قاض) دون التنوين، لأنه جئ به لمعنى، وهو كلمة مستقلة، ولا يوصف بأنه آخر، إذ الأخرياء، ويزيد وجها رابعا، وهو أنه صحيح والياء معتلة.

٢- إعراب (يعفون) فى (النساء يعفون):

أ - الفعل - كما قلنا - مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة عند إسناده للواحد أو لضميره، ولامه واو.

ب- عند إسناده لجماعة الإناث يزاد عليه ضميرهن، وهو (نون النسوة) والفعل على هذا لا حذف فيه لوجود واو واحدة، وهى لام الفعل ووزنه (يفعلن) و (النون) ضمير الإناث فاعل مبنى على السكون فى محل رفع.

جـ- الفعل هنا مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة.

الإعراب التقديرى

ما تقدر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر فيه حركتان، وما تقدر فيه حركة واحدة:

١- فأما الذى تقدر فيه الحركات الثلاث فهو الاسم المقصور[1] وهو: الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لازمة نحو: الفتى، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى ومررت بالفتى، قال الله تعالى: ﴿سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم﴾، ونحو: ﴿قال لفتاه آتنا غداءنا﴾، ﴿هى عصاى أتوكأ عليها﴾، فالألف ساكنة والحركات مقدرة عليها لتعذر تحركها، واحترز بالاسم من الفعل فنحو: "يرضى" لا يسمى مقصوراً وبالمعرب من المبنى، فنحو: "إذا" لا يسمى مقصورا، وباللازمة من ألف الاسم المنون غير المقصور فى نحو: رأيت محمدا، وكذلك ألف المثنى فى نحو: جاء المحمدان وألف الاسماء الستة فى نحو: رأيت أخاك.

٢- ما تقدر فيه حركتان نوعان:

أ - ما تقدر فيه الضمة والكسرة فقط وتظهر فيه الفتحة لخفتها هو الاسم المنقوص، وهو الاسم المعرب الذى آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: القاضى والداعى والمرتقى، تقول: جاء القاضى، ومررت بالقاضى، فرفع بضمة مقدرة وجر بكسرة مقدرة للاستثقال وتقول: رأيت القاضى نصب بفتحة ظاهرة، قال الله تعالى: ﴿فليدْعُ ناديَهُ﴾ وقال: ﴿يا قومنا أجيبوا داعىَ الله﴾ وقال: ﴿وإنى خفت الموالى﴾.

---

(١) ذكر ابن هشام فى شرح الشذور نوعا آخر، وهو ما أضيف لياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا منقوصا ولا مقصورا نحو: غلامى وغلمانى ومسلمانى.

ب- ما تقدر فيه الضمة والفتحة، وهو الفعل المضارع المعتل بالألف نحو: هو يخشى، ولن يخشى، ولكنه يجزم بحذف آخره، تقول: لم يخش: قال الله تعالى: ﴿ولم يخش إلا الله﴾ وقال: ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾.

٣- ما تقدر فيه حركة واحدة هو شيئان:

أ - الفعل المعتل الآخر بالواو كـ (يدعو).

ب- والفعل المعتل الآخر بالياء نحو: يرمى، فهذان تقدر فيهما الضمة - فقط - للاستثقال وتظهر الفتحة على كل من الواو والياء لخفتها عليهما، ويجزمان - أيضاً - بحذف آخرهما، قال الله تعالى: ﴿يدعو من دون الله ما لا ينفعه ولا يضره﴾ وقال: ﴿إنما تقضى هذه الحياة الدنيا﴾ وقال: ﴿لن ندعوَ من دونه إلها﴾ وقال: ﴿لن تغنيَ عنهم أموالهم﴾ وقال: ﴿لا تدعُ مع الله إلها آخر﴾ وقال: ﴿ولا تمشِ في الأرض مرحاً﴾.

يقول ابن مالك:

و معتلاً من الأسماء ما	∴	كالمصطفى والمرتقى مكارما
فالأول الإعراب فيه قدرا	∴	جميعه، وهو الذى قد قصرا
والثانِ منقوصٌ ونصبه ظهر	∴	ورفعه ينوى، كذا أيضاً يجر
وأى فعل آخر منه ألف	∴	أو واو أو ياء، فمعتلا عرف
فالألف انو فيه غير الجزم	∴	وأبد نصب ما ليدعو يرمى
والرفع فيها انوِ، واحذف جازما	∴	ثلاثهن، تقضِ حكما لازما

الشــرح:

المعتل من الأسماء كالمصطفى – أى ما آخره ألف لازمة – يسمى مقصوراً، لأنه محبوس عن ظهور علامات الإعراب أو محبوس عن المد والثانى وهو المنقوص، وسمى بذلك لحذف لامه للتنوين، أو لنقص ظهور بعض الحركات عليه، كظهور النصب عليه فقط، أما الرفع والجر فتقدر عليه حركة كل منهما فتنوى.

ثم انتقل إلى المعتل من الأفعال وهو ما كان مختوما بألف أو واو أو ياء فما كان آخره ألفا ينوى ويقدر فيه غير الجزم، أى الرفع والنصب أما ما كان آخره واوا أو ياء فأظهر نصبه، لخفة حركة النصب وهى الفتحة وينوى حركة الرفع فيهما وهى الضمة، لثقلها عليه.

أما الجزم فى الأنواع الثلاثة فيكون بحذف حرف العلة – الألف والواو والياء – مع بقاء الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه وأشار بقوله: (تقض) إلى ذلك، فـ (تقض) فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر (احذف) وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها.

(٦) توجيه إعراب يتقى

وتسكين (راء) (يصبر) فى قوله تعالى: **﴿إنه من يتقِ ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾** فى قراءة (قنبل) بإثبات ياء (يتقى)

التخريج الأول:

أ - (من) موصولة، لا شرطية، فهى غير جازمة، ولذا لم تحذف ياء (يتقى).

ب- سكنت راء (تصبرْ) مع عطفه على (يتقِى) المرفوع: لتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهى:

١- الباء من (يصبر) وهى مكسورة.

٢- الراء من (يصبر) وهى مضمومة.

٣- الفاء من (فإن) وهى مفتوحة.

٤- الهمزة من (فإن) وهى مكسورة.

، ولدفع كراهة أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة سكنت راء (يصبر) لأجل هذا الاجتماع.

التخريج الثانى:

أنه وصل (يصبر) بما بعده بنية الوقف.

التخريج الثالث:

بالعطف على المعنى، فإن (من) الموصولة بمعنى (من) الشرطية، فكل منهما تفيد العموم، والإبهام، فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرطية بالسكون.

التخريج الرابع:

(من) شرطية والياء فى (يتقى) تولدت بعد حذف الياء للجزم من إشباع الكسرة، فاللام الموجودة ليست لام الفعل، فإن لام الفعل حذفت للجزم وإنما ياء إشباع الفم بنطق الكسرة أكثر من حقها فنشأ عنها ياء كما لو كانت ممدودة.

النكرة والمعرفة

ينقسم الاسم - بحسب التنكير والتعريف - إلى قسمين

القسم الأول: النكرة - وهى الأصل -

القسم الثانى: المعرفة - وهى الفرع -

١- والنكرة نوعان:

أحدهما: ما يقع موقع (ال) وتؤثر فيه التعريف نحو: رجل وفرس ودار وكتاب، تقول: الرجل والفرس والدار والكتاب.

ثانيهما: ما يقع موقع ما يقبل (ال) المؤثرة للتعريف كـ (ذى) فى قولك: مررت برجل ذى مال، فإنها بمعنى (صاحب) الذى يقبل (ال) وكذلك (من) و(ما) فى نحو قولك: مررت بمن معجب لك، أو بما معجب لك، فإنهما لا يقبلان (ال) ولكن (من) فى المثال الأول بمعنى (إنسان)، و(ما) فى المثال الثانى بمعنى (شئ) وهما يقبلان (ال). وكذلك (صهٍ) - منونا - فإنه بمنزلة: سكوتا.

٢- والمعرفة - أيضاً - نوعان:

أحدهما: ما لا يقبل (ال)، ولا يقع موقع ما يقبل (ال) نحو: زيد وعمرو وما شابههما من أسماء الأعلام الجوامد التى وضعت ابتداء لتكون أعلاما، ولم تؤخذ من غيرها.

ثانيهما: ما لا يقبل (ال)، ولكنها لا تؤثر فيه التعريف نحو: حارث وعباس وضحاك ونحوها، فإن (ال) إذا دخلت عليها لم تفدها تعريفا، وذلك لأنها معارف بالعلمية بدونها، ولكنها تدخل عليها بتقدير تنكيرها، للإشعار بأصلها من الصفة، فدخولها عليها كدخولها على (القائم) و (القاعد).

أقسام المعارف

للمعارف سبعة أقسام وهى:

المضمر[1] كأنا، وهم، والعلم كزيد، وهند، والإشارة كذا وذى والموصول كالذى، والتى وذو الأداة كالغلام والمرأة، والمضاف لواحد منها كابنى وغلامى، والمنادى نحو: "يا رجل إذا كان لمعتن.

يقول ابن مالك:

نكرة قابل (ال) مؤثــــرا ∴ أو واقع موقع ما قد ذكــرا

وغيره معرفة: كهـم وذى ∴ وهند وابنى والغلام والذى

الشــرح:

النكرة: الاسم الذى يقبل (ال) وتؤثر فيـه التعريـف، أو يقـع موقـع مـا يقبـل (ال) فمثـال الأول (رجـل) ومثـال الثـانى: (مـن) و (مـا) و(ذو) بمعنـى صـاحب، تقول: جاء فى ذو مال، أى صاحب مال، فصاحب يقبل (ال).

وغير النكرة معرفة، وهى ستة أقسام: المضمـر ومثـل لـه بـ (هُمْ) واسـم الإشارة وقد مثل له بـ (ذى) والعلم، وقد مثل له بـ (هند) والمعرف بالألف والـلام وقد مثل له بـ (الغلام) والاسم الموصول وقد مثل له بــ (الـذى) والمضـاف لأحـد المعارف، وقد مثل له بـ (ابنى) وهو مضاف للضمير.

---

(١) إنمـا سـمى مضمـرا مـن قولهم: أضمـرت الشـئ، أى سترته وأخفيتـه، ومنــه قولهـم: اضمـرت الشـئ فـى نفسـى، أو مـن الضمـور - وهـو الهـزال، لأنــه فـى الغــالب قليـل الحروف. ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة - وهى التاء والكاف والهـاء - والهمس هو: الصوت الخفى.

وترك ابن مالك ذكر ما عين بالنداء - النكرة المقصودة - نحو: يا رجل، وإن ذكره فى شرح الكافية الشافية.

المضمر (الضمير)

المضمر والضمير، ويسميه الكوفيون: الكناية والمكنى وهو: ما وضع لمتكلم كأنا، أو لمخاطب كأنت، أو لغائب كهو، أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى، وهو: الألف والواو والنون، كقوما وقاما وقوموا وقاموا وقمن.

أقسام الضمير

للضمير أقسام عدة باعتبارات متعددة.

١- فبحسب ظهوره فى اللفظ أو عدم ظهوره ينقسم إلى بارز ومستتر.

٢- وبحسب اتصاله بما قبله، أو انفصاله عنه ينقسم إلى متصل ومنفصل.

٣- وبحسب الموقع الإعرابى لكل من المتصل والمنفصل:

أ - ينقسم المتصل الى: ما يختص بالرفع وما يشترك بين محل النصب والجر، وما يشترك بين محل الرفع والنصب والجر.

ب- وينقسم المنفصل إلى: ما يختص بمحل الرفع وما يختص بمحل النصب.

٤- وينقسم المستتر الى: واجب الاستتار وجائزه.

الضمير البارز: ما له صورة فى اللفظ كتاء قمت وكاف أكرمك وهاء غلامه، فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ به ويظهر فى النطق.

الضمير المستتر: ما ليس له صورة فى اللفظ ولا ينطق به، بل يقدر كما يقدر (أنا) فى (أقوم) و(أنت) فى (قم).

الضمير المتصل: ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد (إلا) فى الاختيار كياء (ابنى) وكاف (أكرمك) وهاء (سلنيه) وبانه، فلا يقال: ما أكرمت إلاك، وقد جاء فى الضرورة الشعرية نحو(١):

وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا ∴ أنْ لا يجاورَنا إلاكِ ديـارُ

الضمير المنفصل عن عامله: ما يبتدأ به فى النطق، ويقع بعد إلا نحو: أنا مؤمن، ومثال وقوعه بعد إلا: ما قام إلا أنا.

أقسام المتصل باعتبار الموقع الإعرابى

ينقسم الضمير المتصل باعتبار موقعه الإعرابى (رفع، نصب، جر) إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة:

١- التاء: وتكون مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة وذلك نحو: قمت - بالحركات الثلاث -

٢- ألف الاثنين: كقاما وقامتا.

٣- واو جمع الذكور: كقاموا ويقومون، وقوموا.

٤- نون جماعة الإناث: كقمن ويقمن وقمن.

٥- ياء المخاطبة: كتقومين وقومى.

---

(١) الشاهد قوله (إلاك) حيث اضطر الشاعر لسلامة وزن البيت أن يأتى به مفصولا بإلا، وهو غير جائز فى سعة الكلام، والقياس أن يقول: إلا إياك.

القسم الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة:

١- ياء المتكلم نحو قوله تعالى: ﴿ربي أكرمني﴾ في محل نصب مفعول به لـ(أكرم).

٢- كاف الخطاب نحو قوله تعالى: ﴿ما ودّعك ربك﴾ فالكاف في (ودعك) في محل نصب على المفعولية وفي (ربك) في محل جر بالإضافة.

٣- هاء الغيبة نحو قوله تعالى: ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾ فالهاء في (صاحبه) في محل جر بالإضافة، وفي (يحاوره) في محل نصب على المفعولية.

القسم الثالث: ما هو مشترك بين محل الرفع والنصب والجر وهو (نا) خاصة نحو قوله تعالى: ﴿ربنا إننا سمعْنا﴾ وَ(نا) في (ربنا) في محل جر بالإضافة وفي (إننا) في محل نصب اسم إن وفي (سمعنا) في محل رفع فاعل.

ولقد وهم بعض النحاة فأدخل في هذا القسم (الياء) و(هم) ورد عليهم بأن (الياء) عندما تكون في محل رفع غير الياء عندما تكون في محل نصب أو جر، فهي في حالة الرفع تكون ياء المخاطبة في نحو (قومي) وتقومين، وفي محل نصب وجر تكون ياء المتكلم في نحو: أكرمني وغلامي وكذلك (هم) عندما تكون في محل رفع تكون ضميرا منفصلا مبتدأ وعندما تكون في محل نصب أو جر تكون متصلة، وذلك نحو أكرمهم وإنهم ونحو: لهم حسابهم.

أقسام الضمير المنفصل بحسب الموقع الإعرابي

ينقسم الضمير المنفصل بحسب موقعه الإعرابي إلى قسمين:

القسم الأول: ما يختص بمحل الرفع وهو اثنا عشر ضميراً وهي:

١- أنا للمتكلم وحده مذكراً ومؤنثا. ٢- نحن للمتكلم ومعه غيره.

٣- أنت للمخاطب المذكر المفرد. ٤- أنت للمخاطبة المؤنثة المفردة.

٥- أنتما للمخاطبين أو المخاطبتين. ٦- أنتم للمخاطبين.

٧- أنتن للمخاطبات. ٨- هو للغائب المفرد المذكر.

٩- هى للغائبة. ١٠- هما للغائبين أو الغائبتين.

١١- هم للغائبين. ١٢- هى للغائبات.

القسم الثاني: ما يختص بمحل النصب، وهو (إيا) متصلا بمايدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، ويشمل ذلك أثنا عشر ضميرا وهى:

١- إيایَ للمتكلم وحده مذكرا ومؤنثا. ٢- إيانا للمتكلم ومعه غيره.

٣- إياكَ للمخاطب المذكر المفرد. ٤- إيّاكِ للمخاطبة المؤنثة المفردة.

٥- إياكما للمثنى المخاطب بنوعيه. ٦- إياكم للخاطبين الذكور.

٧- إيّاكُنّ للمخاطبات الإناث. ٨- إياهُ للغائب المفرد المذكر.

٩- إيَّاها للغائبة المفردة. ١٠- إياهُما للغائبين والغائبتين.

١١- إيّاهُمْ للغائبين. ١٢- إياهُنّ للغائبات.

هل الضمير (إيا) وحده أو بلواحقه ؟

١- مذهب سيبويه: أن الضمير (إيا) فقط وأن اللواحق حروف تكلم وخطاب وغيبة.

٢- كلمة (إيا) عماد - زيادة يعتمد عليها لواحقها ليتميز بها الضمير المتصل من المنفصل واللواحق هي الضمائر.

٣- (إيا) ضمير مضاف إلى ما بعده وما بعده ضمير - أيضاً - في محل خفض بالإضافة.

٤- (إيا) اسم ظاهر واللواحق له ضمائر مضاف إليها.

والثانى مذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين واختاره أبو حيان والثالث مذهب الخليل واختاره ابن مالك والرابع اختيار الزجاج.

أقسام الضمير المستتر(١)

ينقسم الضمير المستتر إلى مستتر وجوبا ومستتر جوازا:

مواضع استتار الضمير وجوبا(٢)

يستتر الضمير وجوبا فى ثمانية مواضع:

الموضع الأول:

المرفوع بأمر الواحد المذكر نحو (قم)، أى: أنت.

الموضع الثانى:

فاعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للواحد: نحو تقوم، أى أنت.

الموضع الثالث:

فاعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم نحو: أقوم، أى (أنا).

---

(١) الضمير المستتر يختص بضمير الرفع فقط أما المنصوب والمجرور فلا يستتران.

(٢) المستتر وجوبا: الذى لا يخلفه ظاهر ولا مضمر منفصل.

الموضع الرابع:

فاعل المضارع المبدوء بالنون نحو (نقوم)، أى: نحن.

الموضع الخامس:

فاعل (خلا) و (عدا) و (لا يكون) فى الاستثناء نحو: قاموا ما خلا زيدا، وما عدا عمراً ولا يكون زيدا، أى هو، عائدا على البعض المفهوم من الكل السابق، أو على اسم الفاعل المشتق من الفعل الموجود فى الجملة.

الموضع السادس:

فاعل (أفعل) فى التعجب نحو: ما أحسن زيدا، أى هو، يعود على (ما).

الموضع السابع:

فاعل أفعل التفضيل نحو قوله تعالى: ﴿هم أحسنُ أثاثا﴾ ففى (أحسن) ضمير مستتر وجوبا.

الموضع الثامن:

مرفوع اسم الفعل غير الماضى كأُوَّهْ بمعنى أتوجَّعُ ونزالِ بمعنى انْزِلْ.

مواضع استتار الضمير جوازا[1]

يستتر الضمير جوازا فى ثلاثة مواضع:

الموضع الأول:

المرفوع بفعل الغائب أو الغائب نحو: زيد قام وهند قامت.

الموضع الثانى:

مرفوع الصفات المحضة نحو: زيد قائم أو مضروب أو حسن.

الموضع الثالث:

مرفوع اسم الفعل الماضى نحو: زيد هيهات.

(١) المستتر جوازا: الذى يخلفه الظاهر والضمير المنفصل.

يقول ابن مالك:

فمـا لـذى غيبـة أو حضـور ∴ كـأنت وهـو سـمِّ بـالضمير
وذو اتصـال منـه: مـا لا يبتـدا ∴ ولا يلـى إلا اختيـارا أبـدا
كالياء والكاف من ابنـى أكرمـك ∴ والياء والها من "سـليه مـا ملـك
وكـل مضمـر لـه البنـا يجـب ∴ ولفـظ مـا جرّ كلفـظ مـا نصـب
للرفع والنصب وجر "نـا" صلـح ∴ كـا عـرف بنـا فإننـا نلنْـا المنـح
وألـف والـواو والنـون لمـا ∴ غـاب وغـيرِه، كقامـا واعلمـا
ومـن ضمـير الرفـع مـا يسـتتر ∴ كـافعلْ أوافـق نغتبـط إذ تشـكر
وذو ارتفـاع وانفصـال: أنـا، هـو ∴ وأنـت، والفـروع لا تشـتبه
وذو انتصـاب فـى انفصـال جعـلا ∴ إيـاى، والتفريـع ليـس مشـكلا

الشرح:

فما وضع لذى غيبة أو لذى حضور - متكلم أو مخاطب - كأنت ومثله أنا وهو وفروعهما سمِّ - فى اصطلاح البصريين - بالضمير، وذو اتصال، اى المتصل: ما لا يبتدأ به، ولا يلى إلا فى الاختيار كالياء من (ابنى) والكاف من (اكرمك) والياء والهاء من قولك: (سلنيه، ما ملك) وقد مثل لضمير المخاطب المتصل المجرور بالياء من (ابنى) ولضمير المخاطب المتصل المنصوب بالكاف من (أكرمك) وللضمير المتصل المرفوع بـ ياء المخاطبة فى قوله (سليه) ولضمير الغائب المنصوب بالهاء من (سليه)، وكلها ضمائر متصلة لا يبتدأ بها.

وكل ضمير متصل أو منفصل يجب بناؤه باتفاق النحاة، وكل ضمير نصب أو جر مشترك بينهما يكون متصلا - والمقصود به ضمير الخطاب والغيبة - الكاف والهاء - أما المشترك بين الرفع والنصب والجر فـ (نا) فإنه يصلح للثلاثة كاعرف بنا فإننا نلنا المنح فـ (نا) فى (بنا) فى موضع جر بالباء و(نا) فى (إننا) فى موضع نصب اسم ان، و(نا) فى (نلنا) فى موضع رفع فاعل لـ (نال).

والألف والواو والنون ضمائر رفع متصلة تقع للغائب وغيره فمثال الغائب (قاما) ومثال غير الغائب - ومثل هنا للمخاطب - اعلما، وقد اعترض ابن عقيل على ابن مالك فى قوله: لما غاب وغيره بقوله: "ويدخل تحت قول المصنف "وغيره" المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد، لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب.

ويأتى ضمير الرفع مستترا دون النصب والجر، وقد مثل لبعض المواضع بـ(افعل) للمرفوع بأمر الواحد المخاطب، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو مبدوء بنون المتكلم المشارك غيره أو المعظم نفسه مثل (نغتبط) أو مبدوء بتاء المخاطب نحو (تشكر).

فذكر أربعة مواضع مما يجب استتار الضمير فيها على سبيل المثال لا الحصر ويأتى الضمير الذى فى محل رفع منفصلا ومتصلا، وقد سبق الكلام على المتصل وفى البيت الآتى:

وذوا ارتفاع وانفصال: أنا، هو ∴ وأنت، والفروع لا تشتبه

يقول إن المرفوع المنفصل:(أنا)للمتكلم، و(أنت) للمخاطب و(هو) للغيبة وفروعهن، أى: نحن للمتكلم ومعه غيره، وفروع (أنت) أنت للمخاطبة وأنتما للمخاطبين والمخاطبتين، وأنتم للمخاطبين وأنتن للمخاطبات، وفروع (هو): هى للغائبة، وهما للغائبين والغائبتين وهم للغائبين وهن للغائبات، وقد ذكر الأصول ورمز للباقى بعبارة "والفروع لا تشتبه"، أى على المتأمل.

ثم ذكر المنصوب المنفصل بقوله:

وذو انتصاب فى انفصال جعلا ∴ إياى والتفريع ليس مشكلا

ذكر ابن مالك فى هذا البيت (إياى) وهو ضمير النصب المنفصل للمتكلم وترك لنا القياس على ما ذكر فى المنفصل المرفوع والتفريع على الأصول، فـ(إياى) للمتكلم الواحد المنصوب يقابل (أنا) فى الرفع، وفرعه: إيانا للمتكلم ومعه غيره يقابل (نحن) فى الرفع، وتقول: (إياك) للمخاطب المفرد و(إياك) للمخاطبة المفردة و(إياكما) للمثنى بنوعيه و(إياكم) للمخاطبين و(إياكن) للمخاطبات.

و(إياه) للمفرد الغائب و(إياها) للمفردة الغائبة و(إياهما) للغائبين والغائبتين و(إياهم) للغائبين و(إياهن) للغائبات وقد ذكر (إياى) وقال: والتفريع عليه وعلى المخاطب المفرد والغائب المفرد ليس مشكلا بالنظر إلى ما وضع للضمير المرفوع فليقس عليه.

اتصال الضمير وانفصاله

القاعدة والشرح والتوضيح والتفصيل:

١- الأصل فى الضمير: أنه إذا أمكن مجيئه متصلا، فلا يجوز أن نعدل على الاتصال إلى الانفصال، كالتاء فى (قمت)، فلا يجوز أن نعدل عنها إلى ضمير الرفع المنفصل، فلا يجوز: قام أنا، وكذلك الكاف فى (أكرمتك) لا يجوز أن نعدل عنها إلى (إياك)، لأن وضع الضمير على الاختصار، و(التاء) أخصر من (أنا) والكاف أخصر من (إياك).

وما ورد مخالفا لذلك فضرورة شعرية، ومنه قول الشاعر:

وما أصاحب من قوم فأذكرهم ∴ إلا يزيدهم حبا إلى هـم

فأخر الفاعل وهو ضمير الجماعة المرفوع، وأتـى بـه منفصـلا، والأصـل: أن يقول: (يزيدونهم) بالضمير المرفوع المتصل وهو واو الجماعة، ولكنـه فصله وأخره لوزن الشعر ومن ذلك أيضا قول الشاعر[١]:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت

إياهم الأرض فى دهر الدهاريـــر

فأتى بـالضمير منفصـلا حين اضطـر للمحافظـة علـى وزن البيت، فقـال: (ضمنت إياهم) وكان الأصل أن يقول: (ضمنتهم).

٢- فإذا لم يمكن الاتصال وجب الفصل، ومن ذلك:

أ - أن يتقدم الضمير على عامله كما فى قوله تعالى: ﴿**إياك نعبد**﴾ لما اريد قصر العبادة على الله وحده وجب فصل الضمير (إيـاك) المفعول على عامله (الفعل).

ب- إذا كان الضمير واقعا بعد (إلا) أو (إنما) مقصـورا عليـه نحـو قولـه تعالى: ﴿**أمر ألا تعبدوا إلا إياه**﴾ وقول الشاعر[٢]:

إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

---

(١) الشاهد فى البيت: قوله: ضمنت إياهم، حيث أتى بالضمير منفصلا للمحافظة على وزن البيت ولم يصله وفقا للقياس، وكـان الأصل ان يقـول: قد ضمنتهم الأرض، والاتيـان بالضمير منفصلا مع امكان الإتيان به منفصلا لا يجوز إلا لضرورة شعرية.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "إنما يدافع عن أحسابهم أنا....." حيث أتـى بـالضمير المنفصل (أنا) حيث لم يمكن اتصاله لوقوعه بعد (إلا) تقديرا، لأن المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا.

فإن المعنى: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى.

٣- يستثنى من القاعدة والأصل السابق [لا يجوز العدول عن الاتصال إلى الانفصال فى غير الضرورة متى أمكن ذلك] ما يأتى على التفصيل الآتى:

(١) أولا: مسألتان يجوز فيهما الفصل والوصل مع تفصيل فى الأرجح منهما:

أ - أول المسألتين إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف من الثانى وعاملهما واحد، وليس العامل كان أو إحدى أخواتها وتحت هذه المسألة تفريعات ثلاث:

١- إن كان العامل فعلا غير ناسخ جاز الوصل والفصل، ولكن الوصل أرجح: تقول: سلنيه وسلنى إياه، ومن شواهد الوصل قول الله تعالى: ﴿أنلزمكموها﴾، وقوله ﷺ: "إن الله ملككم إياهم".

٢- وإن كان العامل فى الضميرين اسما، فالفصل أرجح، نحو: عجبت من حبى إياه: فـ(حب) مصدر يعمل عمل الفعل وقد أضيف إلى فاعله (ياء المتكلم) فجره، ونصب (إياه) على المفعولية، ففصل الضمير الثانى (إياه)، ولو وصل لقال: حبيه.

ومن الوصل قوله[1]:

لقد كان حُبّيكِ حقًّا يقينًا

---

(١) الشاهد فى البيت قوله :(حبيك) حيث أتى بضمير المخاطبة (الكاف) متصلا، وهذا جائز، وإن كان الفصل أرجح حبى إياك.

٣- وإن كان العامل فعلا ناسخا من باب (ظن)

١. فالأرجح عند جمهور النحاة الفصل، ومنه قول الشاعر[١]:

أخي حسبتك إياه، وقد مُلِئَتْ

أرجاء صدرك بالأضغان والإحنِ

فـ(إياه) مفعول ثان (حسب) وقد ورد مفصولا عن الكاف، ولو وصل لقال: حسبتكه.

٢. أما عند ابن مالك ومن وافقه (الرماني وابن الطراوة): فالوصل أرجح وعلى مذهبهم جاء قول الشاعر[٢]:

بلغتُ صنعَ امرئ بَرٍّ إخالكــــه

إذْ لم تزلْ لاكتساب الحمد مُبتدرا

ب- المسألة الثانية من مسألتي جواز الفصل والوصل:

أن يكون الضمير منصوبا بـ(كان) أو إحدى أخواتها (سواء كان اسمها ضميرا، أو اسما ظاهراً مثل: الصديق كنته، أو كانه زيد، فيجوز في الضمير المنصوب بـ(كان) الاتصال

---

(١) الشاهد في البيت قوله (حسبتك إياه) حيث أتى بالضمير الثاني (إياه) منفصلا لوقوعه معمولا لفعل ناسخ، وهذا راجح عند الجمهور مع جواز الفصل، ولو قال (حسبتكه) لكان جائزا مع مرجوحيته عند الجمهور.

(٢) الشاهد في البيت قوله: (إخالكه) حيث أتى بالضمير الثاني (الهاء) متصلا مع وقوعه مفعولا ثانيا للفعل الناسخ (إخال) مع إمكان انفصاله، وهذا الاتصال رجحه ابن مالك والرماني وابن الطراوة.

والانفصال على الخلاف السابق فى العامل الناسخ من باب (ظن) بمعنى أنه يجوز هنا أيضاً رأيان:

١- الجمهور يرجح الفصل.

٢- وابن مالك ومن وافقه يرجح الوصل.

فمن الأول قول الشاعر[1]:

لئن كان إياه لقد حال بعدَنا ∴ عن العهد والإنسان قد يتغير

ومن الثانى وهو الوصل قوله ﷺ لعمر وقد كان يريد قتل ابن صياد ظنا منه أنه المسيخ الدجال: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله".

ثانيا: وجوب الوصل:

وذلك إذا اجتمع ضميران أولهما مرفوع بغير كان، وثانيهما منصوب بذلك العامل نحو" ضربته.

ثالثا: وجوب الفصل:

وذلك في موضعين:

الأول:إذا كانا ضميرين منصوبين بعامل واحد، وكان ثانيهما أعرف من الأول نحو: أعطاه إياك، وأعطاه إياى.

الثانى: إذا اتحدت رتبتهما بأن يكونا لمتكلم، كما إذا أراد العبد أن يسترد حريته من سيده بشراءٍ أو بعتق فيقول لسيده: ملكنى

---

(١) الشاهد فى البيت قوله (كان إياه) حيث جاء الضمير الواقع خبراً لكان منفصلا، وهذا جائز مع إمكان اتصاله - أيضاً -

إياى، أو ملكتنى إياى فيرد عليه سيده مخاطبا له: ملكتك إيـاك أو أن يقول السيد لطرف ثالث مخبرا عن العبد: ملكته إياه.

رابعا: يباح الوصل والأكثر الفصل:

وذلك إذا اتحد الضمـيران غيبـة واختلـف لفظهمـا وذلـك كقـول الشاعر[1]:

لوجهك فى الإحسان بسط وبهجـةٌ

أنا لهماهُ قفوُ أكرمِ والـــــدِ

(أنال) فعل ماض متعد لاثنين، أولهما: ضمير التثنيـة (همـا) الراجـع إلـى (بسـط وبهجـة)، وثانيهمـا: ضمـير المفـرد (الهـاء) الراجـع إلـى (وجه) وأتى به متصلا والأكثر أن يقال: أنا لهما إياه.

حكم نون الوقاية قبل ياء المتكلم

من الضمائر المشتركة بين محل النصب والجر: ياء المتكلم ويعمل النصب فى محلها:

١- فعل نحو: ضربنى ويكرمنى وأعطنى.

٢- اسم فعل نحو: تراكنى بمعنى: اتركنى، ودراكنى بمعنى: أدركنى، وعليكـى بمعنى: الزمنى.

٣- حرف ناسخ: إن وأخواتها:

وتخفض بحرف من حروف الجر، أو باسم - بالإضافة ونـون الوقايـة مـع هذه العوامل إمـا أن تكـون واجبـة الذكـر وإمـا أن تكـون جـائزة الحـذف والإثبات مع رجحان الثبوت أو رجحان الترك أو تساوى الأمرين:

---

(١) الشاهد فى البيت قوله (أنالهماه) حيث أتى بضمير المفرد الغائب - الهاء - متصـلا، والأكثر الفصل (أنا لهما إياه) وهذا جائز إذا اتحد الضميران رتبة - الغيبة - واختلـف لفظهما (هما - ه).

الحالة الأولى

وجوب إثبات نون الوقاية وذلك:

أ - إن كان العامل فعلا ناصبا لياء المتكلم[١] نحو: دعاني، ويكرمني وأعطني، وقام القوم ما خلاني وما عداني وما حاشاني إن قدرت أفعالا، قال الشاعر: تملُّ الندامىَ ما عداني فإنني[٢]

وتقول: ما أفقرني إلى عفو ربي، وما أحسنني إن اتقيتُ الله وعليه رجلاً ليسني، أي ليلزم رجلا غيري، وندر (ليس) بغير نون، وقول الشاعر[٣]:

عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ ∴ إذْ ذهبَ القوم الكرامُ لَيْسِي

ب- إن كان الناصب اسم فعل نحو: دراكني بمعنى: أدركني، وتراكني بمعنى: اتركني، وعليكني بمعنى: الزمني.

جـ- إن كان الناصب (ليت) خاصة من الحروف الناصبة نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتني قدمت لحياتي﴾، وأما قول الشاعر[٤]:

فياليتي إذا كان ذاكـــــم ∴ ولجتُ وكنتُ أوّلَهم وُلُوجا

فضرورة عند سيبويه.

---

(١) سميت نون الوقاية، لأنها تقي الفعل من الكسر، وقال ابن مالك: لأنها تقي الفعل اللبس في (أكرمني) في الأمر، فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثه، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر.

(٢) دخول النون الوقابة (ماعدا) وهي فعل ماض لسبقه بما المصدرية الظرفية، فدخلته النون قبل ياء المتكلم، على هذا الأساس.

(٣) الشاهد (ليسي) حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيه الكسر، وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه والذى سهل الحذف أن (ليس) فعل جامد فأشبه الاسم كغلام، والاسم لا تلحقه نون الوقاية.

(٤) الشاهد في البيت حذف نون الوقاية من (ليت) وسوغه سيبويه في ضرورة الشعر.

د - إن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرفى الجر (من) و(عن) ولا تحذف النون إلا فى ضرورة الشعر كقول الشعر[1]:

أيها السائل عنهم وعنِى ∴ لستُ من قيسٍ ولا قيسُ منِى

الحالة الثانية: رجحان الحذف

إن كان الناصب لياء المتكلم (لعل) من الحروف الناسخة، فالحذف أكثر من الإثبات ومن الأكثر قوله تعالى ﴿لعلىٓ أبلغُ الأسبابَ﴾ من الإثبات كقول الشاعر[2]:

أرينى جوادًا مات هزلًا لعلنِّى ∴ أرىَ ما تريْنَ أو بخيلًا مُخلَّدًا

وجعل ابن الناظم حذف الياء من (ليت) نادرا، وإثبات الياء مع (لعل) ضرورة، وغلطه ابن هشام.

الحالة الثالثة: تساوى الحذف والإثبات

إن كان الناصب لياء المتكلم حرفا ناسخا غير (ليت) و(لعل)، وهى: إن وأن، ولكن، وكأن فالوجهان متساويان ومنه قوله[3]:

وإنى على ليلى لَزارٍ وإننى ∴ علىَ ذاكَ فيما بيننا مستديمها

---

(١) الشاهد فى البيت (عنى) و (منى) حيث حذفت النون مع (عن) و (من) للضرورة الشعرية.

(٢) الشاهد فى البيت حيث جاء الناصب لياء المتكلم (لعل) وقد ذكرت نون الوقاية وهذا دون الأرجح والأكثر.

(٣) حيث نصب ياء المتكلم (إنّ) وقد جاء فى البيت مرة بذكرها ومرة بحذفها لتساوى الأمرين: الذكر والحذف.

الحالة الرابعة: وجوب الحذف

(أ) إن كانت ياء المتكلم فى محل جر بحرف جر غير (من) و(عن) امتنع ذكر نون الوقاية ووجب حذفها نحو: لى، وبى، وفى، وخلاى، وعداى وحاشاى ومنه قول الشاعر[1]:

فى فتية جعلوا الصليب إلههم ∴ حاشاى إنى مسلم معذور

(ب) إن كانت ياء المتكلم مخفوصة باسم غير (لدن) و(قد) و(قط) وجب الحذف أيضاً نحو: أبى وأخى.

الحالة الخامسة: الغالب الإثبات

إن كانت ياء المتكلم مجرورة بإضافة: لدن، أو قط، أو قد فالغالب الإثبات، والحذف قليل:

(أ) وخص سيبويه الحذف بالضرورة.

(ب) وجعل ابن الناظم الحذف فى (قد) و(قط) أعرف من الإثبات والصواب العكس، ومثالهما: "قد بلغت من لدنى عذرا" – مشددا ومخففا – وفى الحديث: "قطنى قطنى، و "قطى قطى"، قال الشاعر[2]:

قدنى من نصر الخبيبين قدى ∴ ليس الإمام بالشحيح الملحد

---

(١) الشاهد: قوله: "حاشاى" حيث لم يلحق بحاشا نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، باعتبار (حاشا) حرف جر واستثناء وليس (من) ولا (عن) والحذف هنا واجب.

(٢) الشاهد قوله: (قدنى) و(قدى) حيث أتى بـ (قد) – وهى هنا اسم – مرة بالنون ومرة بغيرها عند اتصالها بياء المتكلم فدل ذلك على جواز الأمرين، ولكن النحويين ذكروا أن الغالب إثبات النون.

يقول ابن مالك:

١- وفى اختيار لا يجئ المنفصل	إذا تــأتى أن يجــئ المتصـــل
٢- وصل او افصل هاء سلنيه وما	أشبهه، فــى كنتــه الخلـف انتمــى
كــذاك خلتنيـــه، واتصـــالا	أختــار، غـيرى اختــار الانفصـــالا
٣- وقــدم الأخــص فـــى اتصـــال	وقَدِّ مَنْ مــا شـئت فــى انفصـال
٤- وفى اتخاذ الرتبة الزم فصلا	وقــد يبيــح الغيــب فيــه وصـــلا
٥- وقبل يا النفس مع الفعل التزم	نــون وقايــة و"ليســى" قــد نظـم
٦- و"ليتنــى" فشــا و"ليتــى" نــدرا	ومـع "لعل" اعكـس وكـن مخـيرا
فى الباقيات، واضطـرارا خففا	منـى وعنـى بعـض مــن قـد سـلفا
٧- وفــى لدُنــّى لَدُنِــى قــل وفـــى	قدْنِي وقطْنِى الحذف أيضا قد يَفِى

الشـــرح:

١- يقول ابن مالك: كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالمتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل.

٢- يجوز أن يؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان اتصاله فى موضعين:

أ - إذا كان العامل متعديا إلى مفعولين - ضميرين نحو: الدرهم سلنيه فيجوز فى الهاء الاتصال والانفصال نحو: سلنى إياه.

ب- والموضع الثانى: أن يكون الضمير المنصوب خبرا لكان أو إحدى أخواتها، فإنه يجوز أيضاً فيه أن تقول: الصديق كنته وكنت إياه وخالف ابن مالك غيره ترجيح أحدهما على الآخر فاختار الاتصال واختار سيبويه الانفصال فى الموضعين:

وخالفه ابن مالك، فاختار الاتصال فى الضميرين المنصوبين بفعل سواء كان المفعول الثانى منهما خبرا فى الأصل أو ليس خبرا فى الأصل، وكذلك إذا كان الضمير الثانى خبرًا لكان.

٣- ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإذا اجتمع ضميران منصوبان وجب تقديم الأخص إن كانا متصلين، وإن كانا منفصلين قدمت أيهما شئت.

٤- أما إن كانا متحدى الرتبة - لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب - وكانا ضميرى نصب وجب الفصل، إلا إن كانا غائبين واختلف لفظهما فيجوز اتصالها نحو: الزيدان الدرهم أعطيتهماه.

٥- إذا اتصل الفعل بياء المتكلم وجب أن تلحقه نون الوقاية حيث إن ما قبل الياء يلزم كسره وآخر الفعل لا يكسر فتأتى نون الوقاية ليجرى عليها الكسر، وقد حذفت مع (ليس) المتصل بياء المتكلم شذوذا فى قول الشاعر:

عددت قومى كعديد الطيس ∴ إذ ذهب القوم الكرام ليسى

٦- إذا كان العامل فى ياء المتكلم حرفا من الحروف نصبا أو خفضا اختلف الحكم فمع (ليت) الناصبة يندر حذف نون الوقاية ويكثر ذكرها، ومع (لعل) عكس (ليت) الفصيح تجريدها والقليل ثبوتها، أما باقى النواسخ من الحروف فيجوز الأمران الذكر والحذف ومع حرفى الجر (من) و(عن) تلزم نون الوقاية وفى الاضطرار تحذف فتقول (منى) و(عنى) بتخفيف النون، وسكت ابن مالك عن باقى حروف الجر، ولكن ابن هشام أثبت حذف نون الوقاية.

٧- إن كانت ياء المتكلم مجرورة بإضافة (لدن) فالفصيح إثبات النون، والقليل حذفها، وإن كانت مخفوضة بقد وقط - أيضاً - يكثر ثبوت النون والقليل الحذف.

وقد سكت أيضاً عن ياء المتكلم إن كانت في محل جر باسم غير (لدن) و(قد) و(قط) وأشار ابن هشام - أيضاً - في أوضح المسالك بامتناع ذكر النون.

العلم

ينقسم العلم إلى عدة تقسيم باعتبارات مختلفة، بدأها ابن هشام[1] باعتبار التشخص وعدمه إلى:

١- علم شخص، وهو: اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا - من غير قيد زائد عليه، بل بمجرد الوضع أو الغلبة.

محترزات التعريف: خرج بذكر (التعيين) النكرات مثل (رجل)، فإنها لا تعين مسمياتها، وكـ (شمس) و(قمر) فإن لفظهما لا يعين مدلولاتها من حيث الوضع، وإنما حصل التعيين بعد الوضع، لأمر عرض في المسمى، وهو: الانفراد في الوجود الخارجي، وبذكر (الإطلاق) ما عدا العلم من المعارف، فإن تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا، بل هو تعيين مقيد إما بقرينة لفظية أو معنوية، فمثلا: المعرف بالألف واللام يعين مسماه مادام مصاحبا لها، فإذا فارقته فارقه التعيين، والاسم الموصول نحو: الذي، إنما يعين مسماه بالصلة التي تلازمه، والضمير إنما يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة، واسم الإشارة يعين مسماه مادام حاضرا نحو هذا، فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين، والنكرة المقصودة نحو: يا رجل إنما

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٣٨.

يعين مسماها بالقصد والإقبال، والمعرف بالإضافة إنما يعين مسماه بالمضاف إليه.

٢- علم جنس وهو: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الأداة الجنسية أو الحضورية.

أقسام علم الشخص

ينقسم علم الشخص إلى قسمين:

القسم الأول: أولو العلم - ويقصد بهم الآدميون - وينقسمون الى:

أ - مذكرون كجعفر.

ب- مؤنثات كخرنق اسم لامرأة[1].

القسم الثانى: ما يؤلف كأسماء القبائل والأحياء، ومن ذلك: (قرن) اسم قبيلة[2] و(عدن) اسم بلد، ومن الحيوانات: (لاحق) علم لفرس ومن الإبل (شذقم) ومن البقر (عرار) ومن الغنم (هيلة) ومن الكلاب واشق[3].

يقول ابن مالك فى علم الشخص:

اسم يعين مسماه مطلقا ∴ علمه: كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق ∴ وشذقم، وهيلة وواشق

الشرح:

يعرف ابن مالك علم الشخص بأنه: الاسم الذى يعين مسماه مطلقا بلا قيد من قيود التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو الصلة أو الأداة أو الحضور كاسم

---

(١) أخت طرفه بن العبد.

(٢) عدن بلد بساحل اليمن وكانت عاصمة لليمن الجنوبى قبل اتحاد شطرى اليمن.

(٣) لاحق فرس معاوية بن أبى سفيان و(شذقم) علم لفحل من الإبل للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية و(عرار) علم على بقرة و(هيلة) عنزة لبعض نساء العرب (واشق) علم لكلب.

الإشارة، وغير ذلك، ومثل لذلك بأسماء العقلاء وغيرهم للدلالة على أنه يضم العقلاء وغيرهم، وقد ذكر ثمانية أعلام: جعفر علم لرجل، وخرنق: امرأة من شقراء العرب وقرن: اسم لقبيلة، وعدن اسم لمكان ولاحق لفرس وشذقم لجمل وهيلة لشاة أو لعنزة وختمها بواشق علم لكلب، وفي ذلك موازرة لقوله تعالى: ﴿ويقولون سبعةٌ وثامنهم كلبهم﴾.

أقسام علم الشخص باعتبار الوضع وعدمه

ينقسم العلم إلى قسمين:

القسم الأول: مرتجل – من الارتجال – مأخوذ من قولهم: ارتجل الشئ إذا فعله قائما على رجلين من غير أن يقعد – وهو: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها كسعاد، وأدد علم لرجل.

القسم الثاني: منقول، وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية ونقله من:

١- إما من اسم جامد: لحدث (مصدر) كزيد وفضل، أو اسم عين (جنس) كأسد، وثور.
٢- أو من وصف لفاعل كحارث وحسن، أو لمفعول كمنصور ومحمد.
٣- أو من فعل ماض كشمّر لفرس أو مضارع كـ (يشكر) لرجل.
٤- أو من جملة فعلية كشاب قرناها أو اسمية كزيد منطلق، والنقل من الجملة الاسمية ليس بمسموع.

أقسام علم الشخص باعتبار اللفظ

ينقسم العلم باعتبار ذاته، أو باعتبار لفظه إلى:

١- مفرد عن التركيب نحو: زيد وهند وسعاد.
٢- مركب وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المركب الإسنادى، وهو: كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، نحو: برق نحره، وشاب قرناها، وهذا النوع كان جملة فى الأصل، ثم نقل وسمى به وحكمه: أن العوامل لا تؤثر فيه شيئا، بل يحكى على ما كان عليه قبل النقل، ويكون معربا بالحركات المقدرة على آخره منع من ظهورها حركات الجملة المحكية، قال الشاعر[١]:

نبئت أخوالى بنى يزيــــد ∴ ظلما علينا لهم فديـــــد

النوع الثانى: المركب المزجي وهو: كل كلمتين ركبتا ونزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى: أن الجزء الأول يكون مفتوح الآخر – كما أن تاء التأنيث يفتح ما قبلها – ما لم يكن ياء، ولكل من الجزءين حكم يخصه.

أ – فحكم الأول أن يكون محرك الآخر بالفتح كـ بعلبك و "حضرموت" ويكون بمثابة الحرف من الكلمة وينتقل الإعراب إلى الجزء الأخير كما نقل الإعراب مما قبل تاء التأنيث إليها بعد اتصالها بالكلمة – إلا إن كان ياء فيسكن للثقل كـ (معد يكرب) و(قالى قلا).

ب– وحكم الثانى أن يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا[٢] – إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب –

---

(١) الشاهد قوله: (يزيد) حيث سمى به، وأصله فعل مضارع، ولما كانت القوافى مرفوعة دل على أن (يزيد) بالضمة، ولو كان مراعى فيه ما قبله لجر بالفتحة بإضافة (بنى) ولكن الضمة دلت على أنه فعل وفيه ضمير ونقلت الجملة بأكملها وسمى بها (علم منقول من جملة).

(٢) فيه وجهان آخران: الثانى: أن يبنى على فتح الجزءين كالمركب العدد (١٢) والوجه الثالث: أن يعرب الأول حسب العوامل ويجر الثانى بالإضافة كالمركب الإضافى.

إلا إن كان الثانى من الجزءين كلمة (ويه) فيبنى على الكسر فى الأشهر عن سيبويه[١].

النوع الثالث: المركب الإضافى: وهو: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله فى أن: الجزء الأول معرب بحسب العوامل المتقدمة عليه والثانى ملازم للإضافة كعبد الله وأبى قحافة.

يقول ابن مالك:

ومنه منقول: كفضل وأسدْ ∴ وذو ارتجال: كسعاد وأُدَدْ

وجملة، وما بمزج ركبا ∴ ذا إن بغير "ويه" تم أعربا

وشاع فى الأعلام ذو الإضافة ∴ كعبد شمس وأبى قحافة

الشرح:

من العلم ما هو منقول عن غيره كفضل، فإنه منقول عن اسم جامد يدل على الحدث، وأسد وهو اسم جامد لاسم جنس وهو الحيوان.

وهناك نقل من جملة، ومنه ما هو مرتجل لم يسبق استعماله قبل العلمية ولم يمثل للمنقول من صفة، ولما ذكر أن من الاعلام ما ليس مفردا - أى زاد عن كلمة واحدة - فذكر العلم المنقول من الجملة أردف ذلك بذكر بقية أنواع العلم المركب - قسيم المفرد - وهى: المركب المزجى وبين أنه معرب ما لم يكن جزؤه الثانى (ويه) فإنه يبنى وهذا مفهوم من سياق البيت، ثم ذكر النوع الثالث وهو المركب الإضافى وبين أنه الأكثر شيوعا كعبد شمس وأبى قحافةُ فنجد أنه استغنى عن ذكر المركب الإسنادى مرة ثانية بالحديث عنه ضمن العلم المنقول من الجملة وهو هو.

---

(١) أجاز بعضهم أن يعرب إعراب ما لا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة تقول: جاءنى سيبويه ورأيت سيبويه ومررت بسيبويه.

تقسيم العلم باعتبار الدلالة

ينقسم العلم باعتبار دلالته إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما قصد به الدلالة على الذات المعينة دون شئ خارج عنها، وهو الاسم، والمراد به: ما ليس كنية: ولا لقبا كزيد وعمرو.

النوع الثاني: الكنية: كل مركب إضافي صدر بأب أو أم كأبى بكر وأم كلثوم.

النوع الثالث: اللقب، وهو: ما أشعر برفعة المسمى أوضعته، فالرفعة كزين العابدين والضعة كانف الناقة.

حكم الترتيب بين أنواع العلم

١- إذا اجتمع الاسم واللقب وجب - في الأفصح - تأخير اللقب عن الاسم وذلك نحو: زيد زين العابدين، وزيد أنف الناقة ولا يجوز تقديمه إلا قليلا. وعبر عن ذلك ابن هشام بقوله: "ويؤخر الاسم عن اللقب... وربما يقدم" أما ابن عقيل فقد شرح بيت ابن مالك بقوله: إذا صحب الاسم وجب تأخيره.. ولا يجوز تقديمه إلا قليلا". ومن تقديم اللقب قول الشاعر(١):

أنا ابن مز يقيا عمرو وجدى ∴ أبوه منذر ماء السماء

ومنه أيضا(٢):

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا ∴ ببطن شريان يعوى حوله الذيب

---

(١) الشاهد قوله "مزيقيا عمرو " حيث جمع بين القب وهو (مزيقيا) والاسم (عمرو) وقدم اللقب، والقياس المطرد العكس كما فعل في الشطر الثاني (منذر ماء السماء)، و(مزيقيا) لقب عمرو بن مالك: ملك من ملوك اليمن.

(٢) الشاهد قوله (ذا الكلب عمراً) حيث قدم اللقب على الاسم والقياس العكسي.

٢- لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب:

أ - فمن تقديم الكنية على الاسم قول الشاعر[١]:

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر

ب- ومن تقديم الاسم على الكنية قول حسان يرثى سعد بن معاذ[٢]

وما اهتز عرش الله من أجل هالكٍ ∴ سمعنا به إلاّ لسعدِ أبى عمرو

يقول ابن مالك:

واسما أتى وكنية ولقبا ∴ وأخرن ذا إن سواه صحبا

الشرح:

يقسم ابن مالك العلم إلى اسم وكنية ولقب، وظاهر قوله: وأخرن ذا - اللقب - عن سواه، أى: الاسم والكنية، ولبس كذلك، فلقد اعترض عليه بأنه لك الخيار مع الكنية، ومن بين المعترضين ابن هشام فى أوضح المسالك وابن عقيل فى شرح الألفية، وحاول الأشمونى أن يجد لابن مالك مخرجا فقال: وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله "سواه" بقوله: "وإن يكونا"، أى الاسم واللقب مفردين فأضف، مع أنه انتقال إلى حكم لمسألة جديدة تتعلق بأوجه الإعراب.

---

(١) الشاهد قوله (أبو حفص عمر) حيث قدم الكنية على الاسم وهذا جائز عند الجميع.

(٢) الشاهد قوله (لسعد أبى عمرو) حيث قدم الاسم (سعد) على الكنية التى هى قوله (أبى عمرو).

زيادة وتفصيل لأقسام العلم وإعراب كل مع بيان الأوجه الجائزة فيها عند اجتماعها

١- المركب الإضافي:

أ - يعرب جزؤه الأول وصدره، وهو (المضاف) حسب موقعه في الجملة، وكطلب العامل المتقدم له، كما لو كان مفردا عن التركيب، فيقع فاعلاً، أو مفعولا، أو مجرورا، أو مبتدأ أو خبرا، أو غير ذلك.

ب- يجر الجزء الثاني من المركب وهو عجزه دائما بالإضافة تقول: جاء عبد الله، ورأيت عبد الله، ومررت بعبد الله وهذا ابن عبد الله، وعبد الله أبي، وهذا عبد الله... نجد أن لفظ الجلالة (الله) في الأمثلة السابقة وقع مضافا إليه فيها جميعها، فهو مجرور بتلك الإضافة، وعلامة جرّه الكسرة أما الجزء الأول فيها وهو (عبد) كان محلاً للتغيير وفقا للعوامل الداخلة عليه، وهو في المثال الأول وقع فاعلا للفعل فرفع بالضمة، وفي المثال الثاني وقع مفعولا به فنصب بالفتحة، وفي المثال الثالث جرّ بالباء الداخلة عليه، وفي المثال الرابع بالكسرة، وفي المثال الخامس وقع مبتدأ فرفع بالابتداء وهو عامل معنوي، وفي المثال السادس وقع خبراً للمبتدأ فرفع بالمبتدأ على الرأي الأرجح، كما سيأتي في باب (المبتدأ أو الخبر) وهو في المثالين الأخيرين مرفوع بالضمة.

٢- المركب المزجي:

* إن كان غير مختوم بكلمة (ويه)

أ - فإن كان مثل: حضرموت وبعلبك في أن جزءه الأول غير ياء فحكم الجزء الأول منهما أن يبنى على الفتح، ولا يتأثر بالعوامل، فيكون بمثابة حرف في كلمة، وكما يبقى ذلك الحرف الواحد لا يتغير داخل

الكلمة بتغير العوامل، نزل ذلك الجزء بأكمله منزلة الحرف الواحد واختير لآخر حرف فيه الفتحة، وقول النحويين عن هذا المركب: "كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها" يريدون أن: نحو: حضرموت وبعلبك وشبهها من المركبات المزجية أشبه بالاسم الذى فيه هاء التأنيث من نحو (طلحة وحمزة) فأعرب كإعرابه، لأن اتصال الجزء الثانى بالجزء الأول كاتصال هاء التأنيث، من جهة أنه زيادة فيه بها تمامه من غير أن يكون له معنى ينفرد به مستقل فى مجموع جزءيه، فصار كل من (موت) و(بك) و(كرب) من (حضرموت) و(بعلبك) و(معد يكرب) بمنزلة التاء فى (طلحة) و(حمزة) وهما من الأسماء المفردة مما فى آخره تاء التأنيث.

ب- وحكم الجزء الثانى من هذا المركب الجزئى: أن يحرك آخره بحركة الإعراب، معربا إعراب ما لا ينصرف، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر أيضاً بالفتحة، فتقول: هذه بعلبكُّ - إن بعلبكَّ مدينةٌ جميلةٌ - مررت ببعلبكَّ.

فنلحظ أن الحرف الأخير من المركب - وهو الكاف هنا - هو المتأثر بالإعراب، وهو محطّ وضع العلامة الإعرابية، لأن الحرف الأخير من الجزء الثانى مساوٍ تماماً للحرف الأخير من العلم المفرد، ولهذا المركب المزجى إعرابان آخران هما[1]:

(١) إعرابُ المركبِ المزجيِّ هذا إعرابَ المركَّب الإضافى.

(٢) تركيب الجزءين تركيب العدد، فيبنى على فتح الجزءين كالعدد المركب.

---

(١) هذان الإعرابان الأخيران سيأتيان مفصلين فى مقرر السنة الرابعة.

جـ- فإن كان آخر الجزء الأول ياء ظل على سكونه، وأعرب الجزء الثانى إعراب ما لا ينصرف مثل (معد يكرب) لرجل (وقالى قلا) لمكان.

* أما إن كان الجزء الثانى مختوما بكلمة (ويه)، فإنه يبنى آخره على الكسر على الرأى الأرجح، وذلك مثل: سيبويه، وعمرويه، تقول: جاء سيبويه، ورأيت سيبويه، ومررت بسيبويه.

أ - هذا رأى سيبويه: أن يبنى المركب المختوم (بويه) على الكسر، أما اختيار البناء، فلأن (ويه) اسم صوت، وأسماء الأصوات مبنية، وأما اختيار الكسر، فعلى أصل التقاء الساكنين، فإن الأصل فى البناء السكون، ولما كانت الياء ساكنةً حرك الحرف الأخير بالكسرة.

ب- والرأى الآخر إعرابه إعراب ما لا ينصرف كالمختوم بغير (ويه).

٣- العلم المركب تركيبا إسناديا:

هذا العلم كما سبق قوله - منقول بصورته وهيئته وصيغته من جملة (فعلية أو اسمية)، فلابد لنا من المحافظة على هذا الشكل، وتلك الصورة التركيبية، فنحن حين ننقل الجملة الفعلية التى أسند فيها الفعل إلى الفاعل، أو الخبر إلى المبتدأ فى الجملة الأسمية، فإننا نحافظ على هذا الهيكل الإسنادى بصورته التى وجدناها فيه، ووجب علينا ألا نغير تلك الجملة، فلا نخرجها عن السياق الذى وجدناه عليها مهما اعتراه من عوامل إعرابية، بل نحكى هذا العلم على ما كان عليه، ونمنع ظهور علامات الإعراب على آخره، وكما قدرنا الإعراب ومنعنا ظهوره لموانع مختلفة كذلك هنا، فكما نقول فى الاسم المنقوص مرفوع بضمة وكسرة مقدرة على آخر الاسم وهو الياء للثقل، وكما نقول فى الاسم المقصور مرفوع ومنصوب ومجرور بحركات مقدرة للتعذر، وكما نقول فى الاسم الذى فى آخره ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم وذلك لانشغال ذلك الحرف السابق لها بكسرة المناسبة كذلك هنا اعتبرنا الجملة كلها كاسم واحد، وحافظنا على بنائها وتركيبها، ولذلك كان محل الإعراب وهو الحرف الأخير من ذلك الاسم المركب أو تلك الجملة المنقولة مشغولا بحركة الحكاية التى جاءت معه، أو معها قبل التسمية وظلت على ما هى عليه وبقيت لا تتأثر بتلك العوامل لانشغالها بحركتها الأصلية.

فنقول:

جاء فتح الله، ورأيت فتح الله، ومررت بفتح الله.

ونعرب كلا من هذه المركبات كالآتى:

فى المثال الأول: (فتح الله) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية أو لاشتغال آخره بحركة الحكاية.

وفى المثال الثانى: منصوب بفتحة مقدرة (مفعول به).....الخ.

وفى المثال الثالث: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

الأحكام الخاصة باجتماع الاسم واللقب والكنية

أولا: تعريف كل من الاسم واللقب والكنية:

١- الاسم: ما قصد به الدلالة على الذات المعينة دون النظر إلى دلالة خارجة عن الذات.

٢- الكنية: "كل مركب إضافى صدر بـ (أب) و(أم)" مأخوذ من كنيت، أى: سترت وعرضت، وهى عند العرب يقصد بها التعظيم، وجاء من عدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها، وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبى الحسن لأمير المؤمنين على بن أبى طالب

ﷺ، وقد يحكى المرء فى الصغر تفاؤلا لأن يعيش، ويصير له ولد اسمه ذلك، ومن الكنية: أبو بكر، وأم كلثوم.

٣- اللقب هو: "ما أشعر برفعة المسمى، أوضعته"، فالرفعة مثل زين العابدين، وهو لقب على بن الحسين بن على ﷺ والضعة نحو: أنف الناقة، لقب جعفر بن قريع، ولقب بذلك، لأن أباه ذبح ناقة، وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى ابيه، ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به، فأدخل يده فى أنف الناقة، وجعل يجره، فلقب به، وكان قومه يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم به الحطيئة قائلا:

قوم هم الأنف، والأذناب غيرهم ∴ ومن يسوى بأنف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا.

ومرجع الكنية إلى اللفظ، وإن أشعرت بالتعظيم.

ومرجع اللقب إلى المعنى.

ثانيا: <u>حكم الترتيب بين الاسم والكنية واللقب:</u>

عند اجتماعها، أو اجتماع اثنين منها.

١- إذا اجتمع الاسم واللقب: يؤخر اللقب عن الاسم غالبا، وذلك لأن الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير انسان مثل: بطة، فلو تقدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلى، وذلك مأمون بتأخره، ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح والذم، والنعت لا يقدم على منعوته، فكذلك ما يشبهه.

٢- وربما يقدم اللقب على الاسم كقول أوس بن الصامت:

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ∴ أبوه منذر ماء السـماء

٣- لا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب.

أ - فمن تقديم الكنية على الاسم:

أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرَ.

ب- ومن تقديم الاسم على الكنية قول حسان بن ثابت الأنصارى يرثى سعد بن معاذ الأنصارى سيد الأوس:

وما اهتز عرشُ الله من أجل هالك
سمعنا بـه إلا لسعدٍ أبي عمـرِو

ثالثا: أوجه إعرابها عند الاجتماع:

١- حكم اجتماع الاسم مع اللقب من جهة الإعراب:

الاسم واللقب عند اجتماعهما يأتيان على أوجه متعددة وصور اجتماعهما أربعة صور:

أ - أن يكونا مضافين مثل: عبد الله زين العابدين.

ب- أو الأول مفردا والثانى مضافاً كزيد زين العابدين.

جـ- أو الأول مضافا والثانى مفردا كعبد الله كرز.

فهذه الصور الثلاث يجوز فى إعرابهما ما يأتى:

(١) إتباع الثانى للأول فى إعرابه على:

(أ) أنه بدل كل من كل.

(ب) أو عطف بيان عليه.

(٢) قطعه عن التبعية، وذلك أيضاً على وجهين:

(أ) رفع الثانى على اعتباره: خبراً لمبتدأ محذوف.

(ب) أو نصب الثانى مفعولا به لفعل محذوف.

والصورة الرابعة من صور اجتماعهما

د - كونهما: مفردين ومثالهما: سعيد كرز، ويجوز فى الثانى:

(١) الاتباع بوجهيه السابقين.

(٢) القطع بوجهيه السابقين.

(٣) [وتزيد عن الصور الثلاث السابقة وجها ثالثا تنفرد بها وهو]
إضافة الأول إلى الثانى.
[ما لم يمنع من ذلك مانع]
وتمتنع إضافة الأول إلى الثانى وذلك:
(١) إذا كان الاسم مقرونا بال مثل: الحارث قفة.
(٢) أو كان اللقب وصفا فى الأصل مقرونا بال مثل:
هارون الرشيد ، ومحمد المهدى.
فلا يضاف الأول إلى الثانى فى هذين الموضعين.

٢- حكم اجتماع الكنية مع غيرها من الاسم واللقب وكيفية إعرابهما:
كما نعلم أن الكنية لا تكون إلا مضافة أما اللقب والاسم فيمكن أن يكون كل منهما مفرداً ومضافاً فالصور تكون كالآتى:
أ - مضافين: أبو بكر عبد الله أو الصديق أو مع تأخير الكنية عنهما.
ب- مضافة ومفردا مع مجئ الكنية أولا: أبو بكر الصديق.
جـ- مفردا ومضافةً مع مجئ الكنية ثانيا: الصديق أبو بكر.

جاز أيضاً ما سبق فى اللقب والكنية فى الصور الثلاث الأولى:
أ - الإتباع. ب- والقطع [بصورتيهما].

يقول ابن مالك فى إعراب الاسم إذا اجتمع مع اللقب:
وإن يكونا مفردين فأضف ∴ حتما وإلا أتبع الذى ردف

الشرح:
إذا اجتمع الاسم واللقب فإما أن يكونا مفردين أو مركبين أو الاسم مركبا واللقب مفردا، أو الاسم مفردا واللقب مركبا.
أ - فإن كانا مفردين وجبت إضافة الأول إلى الثانى.

ب- وإن لم يكونا مفردين فأتبع الذى جاء آخرا - وهو اللقب - للاسم في الاعراب عطف بيان أو بدل وامتنعت الإضافة ويجوز فى الثانى - اللقب - قطعه عن التبعية.

واقتصر ابن مالك على وجه الإضافة فى الإفراد، والإتباع فى المركبين، ولكن شراح الألفية ومنهم ابن هشام أجازوا فى المفردين ثلاثة أوجه وفى المركبين وجهين وقد سبق ذكر الأوجه قبلا، فلا داعى لتكرارها..

علم الجنس

قسيم علم الشخص: علم الجنس، فالعلم قسمان: علم الشخص وقد سبق الحديث عنه تفصيلا، وعلم الجنس سبقت الإشارة إليه بإيجاز وسبق الحديث عن تعريفه.

أنواع علم الجنس

مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع:

أحدها - وهو الغالب - أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وكنيته أبو الحصين، وأبى جعدة كنية الذئب واسمه ثعالة ومن الحشرات: أم عريط كنية العقرب واسمها: شبوة. وثانيها: أعيان تؤلف كقولهم: هيان من بيان للمجهول للعين والنسب وأبى المضاء للفرس وأبى الدغفاء للأحمق. وثالثها: أمور معنوية: كسبحان علم على التسبيح، وكيسان علم للغدر، ويسار علم على اليسر، وفجار علم للفجور وبرة علم للبر.

يقول ابن مالك:

ووضعوا لبعض الأجناس علم	∴	كعلم الأشخاص لفظا وهو عم
من ذاك أم عريط للعقرب	∴	وهكذا ثعالة للثعلب
ومثله برة للمبرة	∴	كذا فجار علما للفجرة

الشــرح:

إنه قد وضع علم لبعض الأجناس ولا يختلف من حيث اللفظ عن علم الشخص فى منعه الصرف إن ختم بالتاء. ويأتى الحال منه ولا تدخله الألف واللام.

ولكنه يختلف عن علم الشخص فى أنه عام يشمل الجنس كله ولا يختص بفرد واحد دون غيره كعلم الشخص فكل أسد يسمى أسامة، وكل عقرب: أم عريط وكل ثعلب ثعالة وهكذا.

كما أن علم الجنس يكون للذات كما مثل، ويكون للمعنى كـ (برة) للمبرة، أى البر، وفجار للفجرة، أى الفجور.

الثالث: من المعارف اسم الإشارة

ما دل على مسمى، وإشارة إلى ذلك المسمى، تقول مشيرا إلى (زيد) -مثلا- هذا: فتدل لفظة (ذا) على ذات زيد، وعلى الإشارة إلى تلك الذات[١].

وتنقسم بحسب من هى له - باعتبار ما يشار إليه - إلى ستة أقسام:

١- فللمفرد المذكر: ذا.
٢- وللمفردة المؤنثة عشرة: (ذى)، و (ذه) - بسكون الهاء - و(تى) و(تا)، و(ده) - بكسر الهاء - و(ذهى)، و(ته) - بسكون الهاء، و(ته) - بكسر الهاء - و(تهى) و(ذات).
٣- وللمثنى المذكر: (ذان) رفعا و(ذين) نصبا وجرا.
٤- وللمثنى المؤنث: (تان) رفعا و(تين) نصبا وجرا.

---

(١) انظر شرح شذور الذهب ١٣٩.

٥- ولجمع الذكور: (أولاء).

٦- ولجمع الإناث (أولاء - أيضاً: ممدودا عند الحجازيين، ومقصورا عند بنى تميم (أولى) وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن.

والأكثر استعمال (أولاء) فى العقلاء ويقل استعمالها فى العقلاء ومن ذلك قول الشاعر:[١]

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ∴ والعيش بعد أولئك الأيام

تنبيهـات:

١- قد تدخل على اسم الاشارة (ها)، وليست منه، وإنما هى حرف جئ به لشبه المخاطب على المشار إليه، بدليل سقوطه منها جوازا فى قولك: "ذا" و"ذلك"، ووجوبا فى قولك: "ذلك".

٢- إذا كان المشار إليه بعيداً: لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا، ومن غير الغالب: "ذلك خير لكم" فلم يقل (ذلكم)، لأن الخطاب للجمع، وليست الكاف اسما مضمرا مثلها فى (غلامك)، لأن ذلك يقتضى أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع، لأن أسماء الإشارة لا تضاف، لملازمتها للتعريف[٢] وإنما هى - كما ذكرنا - حرف لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب.

٣- قد تزاد مع الكاف "لام" للبعد - أيضاً - وهذا فى الاختيار فتقول: "ذاك" أو "ذلك".

---

(١) الشاهد: أولئك الأيام حيث أشار بـ (أولاء) للأيام والأيام جمع (يوم)، وهو من غير العقلاء.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ١٤٠.

٤- تمتنع اللام فى ثلاث مسائل:

الأولى: الإشارة للمثنى نحو: ذانك وتانك، ولا يجوز ذان لك ولا تان لك.

الثانية: الإشارة للجمع فى لغة من مده، تقول: أولئك - بالمد من غير اللام - فإن قصرت جاز أن تقول: أولاك أو أولالك

الثالثة: كل اسم إشارة تقدم عليه هاء التنبيه نحو: هذاك وهاتاك، وهاتيك.

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا - لا فى مفرد ولا مثنى ولا جمع.

٥- بعض النحويين قسم اسم الإشارة إلى رتبتين: قربى وبعدى ومنهم ابن مالك، فيقول فى القريب: ذا أو هذا وفى البعيد: ذاك وذلك. والجمهور على أن له ثلاثة مراتب: قربى ووسطى وبعدى، فيشار للقريب بما ليس فيه كاف ولا لام نحو: "ذا" و"ذى" وإلى المتوسط "ذاك" وإلى البعيد "ذلك".

٦- يشار إلى المكان القريب بـ (هنا) أو ههنا نحو: "إنا ههنا قاعدون"، ويشار للمكان البعيد بـ : (هناك) و أو (هاهناك) أو (هنالك) أو (هنا) أو (هنا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون -، و(ثم) بفتح الثاء وتشديد الميم - و(هنت) بكسر الهاء وتشديد النون مفتوحة وسكون التاء، قال الله تعالى: ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾.

قال ابن مالك:

بـذا لمفـرد مذكـر أشـر	∴	بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر
ودان تـان للمثنـى المرتفـع	∴	وفـى سواه ذين تين اذكر تطـع
وبـأولى أشـر لجمـع مطلقـا	∴	والمـد أولـى ولـدى البعد انطقـا
بالكـاف حرفـا: دون لام، أو معـه	∴	والـلام - إن قدمت هـا - ممتنعـه
وبهنـا أو ههنـا أشـر إلـى	∴	دانى المكان، وبـه الكـاف صـلا

فـي البعـد، أو بثـم فـه، أو هنـا ∴ أو بهنـالك انطقـن، أو هنـا

الشـرح:

يقول: إن اسم الاشارة للمفرد المذكر (ذا) و(ذى) و(ذه) و(تى) وتا للمؤنثة المفردة، فلقد ذكر للمؤنثة المفردة أربعة ألفاظ، وأورد شراح الألفية باقى الألفاظ، فذكروا (ذه) بكسر الهاء بإشباع وباختلاس و(ته) بكسر الهاء بإشباع واختلاس و(ته) و(ذات) فأضافوا ستة أخرى ومن هذه الكتب شرح ابن عقيل والأشمونى، وابن مالك أورد العشرة للمؤنثة فى الكافية الشافية حيث يقول:

بـ (ذا) إلى فرد مذكر أشـر
(ذى) (ذات) (تى) (تا) (ذه) على الأنثى اقتصر
و(ته) كـ (ذه) و(ها) هنـا قد كسـرا
ومد عند كسـره أو قصـرا

ويشار إلى المثنى المذكر بـ (ذان) فـى حالـة الرفـع وبـ (ذين) فـى حـالتى النصب والجر وبـ (تان) للمثنى المؤنث فى الرفع وبـ (تين) فـى حـالتى النصب والجر، ويشار للجمع المذكر والمؤنث بـ (أولى) مقصورا عند تميم وممدودا (أولاء) عند الحجازيين والمد هـو الأرجح ويشـار للبعيد بزيـادة كـاف فـى آخر الإشارة إما مع لام تفيد البعد أيضاً أو بدونها، وتمتنع اللام إن سبقت هـاء التنبيه الإشارة ويشـار للمكـان القريب بـ (هنا) وقد تسبقها هـاء التنبيـه فتقول: هٰهنـا، وللمكان البعيد بإضافة الكاف، فتقول هناك، وأيضاً: هنالك وللمكان البعيـد كذلـك: هنا و(هنا) و(ثم) و(هنت).

باب الموصول

الموصول: اسم مفعول من: وصل الشئ بغيره إذا جعله من تمامه.

وفى الاصطلاح ضربان: حرفى واسمى.

١- الموصول الحرفي: كل حرف أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد وهو ستة أحرف: (أن) - بفتح الهمزة وتشديد النون نحو قوله تعالى: ﴿ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير﴾ وقوله: ﴿أو لم يكفهم أنا انزلنا﴾ وهذه توصل بالجملة الأسمية. و(أن) - بفتح الهمزة وسكون النون - وهى الناصبة للفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ و(ما) وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى: ﴿بما نسوا يوم الحساب﴾ و(لو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو قوله تعالى: ﴿يودُّ أحدهم لو يعمَّرُ ألف سنة﴾ و(كى) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديراً نحو قوله تعالى: ﴿لكيلا يكونَ على المؤمنين حرج﴾ و(الذى) وفيها خلاف على مصدريتها، نحو قوله تعالى: ﴿وخضتم كالذى خاضوا﴾، أى كخوضهم، والأصح عدم عدّها هنا.

٢- الموصول الاسمي: وعليه اقتصر ابن مالك فى الألفية، وهو: كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو جار ومجرور أو ظرف تامين أو وصف صريح وإلى عائد وهو ضربان:

الأول:نص فى معناه لا يتجاوزه إلى غيره (خاص)

للمفرد المذكر (الذى) للعالم - وهو من يقوم به العلم - نحو: ﴿الحمد لله الذى صدقَنَا وعده﴾، ﴿والذى جاء بالصدق وصدَّق به﴾ ولغير العالم نحو: ﴿هذا يومكم الذى كنتم توعدون﴾، وللمفردة المؤنثة: (التى) للعاقلة وغيرها نحو: ﴿قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها﴾ وقوله: ﴿ما ولَّاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها﴾.

وللمثنى المذكر "اللذان" رفعا و"اللذين" جرا ونصبا، وللمثنى المؤنث "اللتان" رفعا و"اللتين" جرا ونصبا، ولك فيهن تشديد النون وحذفها، والأصل: التخفيف والثبوت، وتميم وقيس تشدد النون تعويضا عن المحذوف منهما - ياء الذى والتى - أو تأكيدا للفرق بين تثنية المبنى والمعرب، ولا يختص ذلك بحالة الرفع عند الكوفيين خلافا للبصريين، لأنه قد قرئ فى السبع ﴿وربنا أرنا اللذين﴾ كما قرئ فى الرفع: "واللذان يأتيانها منكم" - وهذا ليس خاصا بنون التثنية فى الموصول، بل جاء فى اسم الاشارة "إحدى ابنتى هاتين" "فذانك برهانان".

وبلحرث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) و(اللتان) قال الشاعر[١]:

أبنى كليب إن عمَّىَّ اللذا

وقال:

هما اللتا لو ولدت تميم ∴ لقيل فخرٌ لهم صميم[٢]

ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغير العاقل قليلا (الألى) مقصوراً، وقد يمد و(الذين) بالياء مطلقا - رفعا ونصبا وجرا. وهى مبنية. وعند (هذيل) أو (عقيل) بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا، وهى حينئذ معربة قال شاعرهم[٣]:

---

(١) الشاهد: قوله: "اللذا" حيث حذف النون من مثنى (الذى) المرفوع (اللذان) وأجاز ذلك بلحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

(٢) الشاهد قوله: "اللتا" حيث حذف النون من مثنى (التى) المرفوع (اللتان) وهذا الحذف جائز عند بلحرث بن كعب وبعض بنى ربيعة.

(٣) الشاهد قوله: "اللذون" حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع كجمع المذكر السالم وذلك فى لغة هذيل، ويرى البعض أن الاسم حينذاك معرب، وأنها جمع مذكر حقيقة، وصححه بعضهم بأنه مبنى جئ به على صورة المعرب فهو مبنى على الواو أو الياء.

نحن اللذون صبحوا الصباحا ∴ يوم النُّخَيْل غارة ملحاحا

ولجمع الإناث (اللائى واللاتى) بإثبات الياء فيهما، وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة، فيقال: (اللاء واللاتى).

وقد يتعارض الألى واللائى، فيقع كل منهما مكان الأخرى، قال الشاعر[١]:

محا حبها حب الألى كن قبلها ∴ وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فأوقع (الألى) مكان (اللاتى) وقال الشاعر:[٢]

فما آباؤنا بأمنَّ منـــــــه ∴ علينا اللاَّء قد مهدوا الجحورا

فأوقع (اللاء) مكان (الألى).

ثانيا: الموصول المشترك (العام)

الموصولات العامة أو المشتركة فى المفرد وغيره ستة وهى:

(من) و(ما) و(أى) و(ال) و(ذو) و(ذا)، فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى وجمع المذكر والمؤنث، تقول فى (من): يعجبنى من جاءك، ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاء تاك ومن جاءوك ومن جئنك، وأصل وضعها لمن يعقل ومنه قوله تعالى: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى﴾ أما (ما) فأكثر ما تستعمل فى غير العاقل تقول: أعجبنى ما ركب وما ركبت وما ركبا وما ركبتا وما ركبوا وما ركبن، وقد تستعمل فى العاقل ومنه قوله تعالى: ﴿فانكحوا

---

(١) الشاهد قوله: (الألى كن قبلها) حيث استعمل لفظ (الألى) فى جماعة الإناث العاقلات، بدليل عود ضمير جمع الإناث (نون النسوة) فى (كن) عليه.

(٢) الشاهد فيه قوله: (اللاء) حيث استعمله لجماعة الذكور العقلاء حيث جاء به صفة لـ (آباء) وهو قليل، وإنما يطلق على جمع الذكور (الألى) مقصورا أو ممدودا، ودليل الاستعمال عود واو الجماعة عليه (مهدوا).

﴿ما طاب لكم من النساء...﴾ وتقول فى (ال): جاءنى القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات.

وتكون (ال) موصولة إذا كانت داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة: اسم الفاعل كالضارب، واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن وتكون (ال) حرف تعريف لا اسم موصول إذا دخلت على: اسم جامد كالرجل والمرأة أو على اسم تفضيل كالأفضل والأعلى.

وتكون (ذو) موصوله عند "طئ" خاصة تقول: جاءنى ذو قام، وسمع من كلام العرب: "لا وذو فى السماء عرشه"، أى الذى فى السماء عرشه وقال شاعرهم[١]:

فإن الماء ماء أبى وجدى ∴ وبئرى ذو حفرت وذو طويت

وتكون (ذا) موصولة بشرط أن يتقدمها "من" الاستفهامية نحو:

وقصيدة تأتى الملوك غريبة ∴ قد قلتها ليقال: من ذا قالها[٢]

أو (ما) الاستفهامية كقوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربكم﴾ أى: من الذى قالها، وما الذى أنزل ربكم.

---

(١) الشاهد قوله (وبئرى) (وحفرت وذو طويت) حيث استعمل (ذو) اسما موصولا بمعنى (التى) فى لغة طى خاصة.

(٢) الشاهد قوله: (من ذا قالها) حيث استعمل (ذا) اسما موصولا بمعنى (الذى) بعد (من) الاستفهامية وجاء له بصلة (قالها) والعائد فاعل (قال) وهو ضمير مستتر.

فإن لم يدخل عليها شئ من ذلك - من أو ما - فهى اسم إشارة وليست اسم موصول خلافا للكوفيين الذين ذهبوا إلى عدم اشتراط تقدم الاستفهام واستدلوا بقول الشاعر(١):

عدس ما لعباد عليك إمارة ∴ أمنت، وهذا تحملين طليق

فاعربوا (هذا) اسم موصول مبتدأ، وجعلوا جملة (تحملين) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول و(طليق) خبر المبتدأ.

ورد قولهم: بجواز أن يكون (ذا) اسم إشارة بدليل دخول هاء التنبيه وجملة (تحملين) محلها النصب حال: إما من المبتدأ على مذهب سيبويه، أو حال من الضمير المستكن فى الخبر العائد على المبتدأ على رأى الجمهور، ويجوز تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها المشتق و(طليق) الخبر.

وأما (أى) فتكون للعاقل وغيره، وهى معربة إذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى: ﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾.

---

(١) الشاهد فيه قوله (وهذا تحملين طليق)، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن (ذا) اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، وعندهم أن: التقدير: والذى تحملينه طليق، فـ (ذا) اسم موصول مبتدأ، وجملة (تحملين) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف والتقدير: (تحملينه) و(طليق) خبر المبتدأ. أما البصريون فلم يرتضوا ذلك، وذهبوا إلى أن "هذا" اسم إشارة مبتدأ و(طليق) خبره، وجملة (تحملين) فى محل نصب حال من المبتدأ عند سيبويه الذى يجيز ذلك أو من الضمير المستتر فى الخبر العائد إلى المبتدأ، وتقدير الكلام: وهذا طليق (هو) حال كونه مجمع ذلك.
ومن هنا يظهر أن الكوفيين لا يشترطون لاعتبار (ذا) اسما موصولا تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين،ولا خلوه من حرف التنبيه أما البصريون فإنهم يشترطون ذلك كله.

يقول ابن مالك:

موصول الأسماء الذى، الأنثى التى ∴ واليا إذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه أوله العلامة ∴ والنون إن تشدد فلا ملامة

والنون من ذين وتين شددا ∴ أيضاً، وتعويض بذاك قصدا

جمع الذى الألى الذين مطلقا ∴ وبعضهم بالواو رفعاً نطقا

باللات واللاء – التى قد جمعا ∴ واللاء كالذين نزرا وقعا

ومن، وما وال تساوى ما ذكر ∴ وهكذا "ذو.. عند طيئ" شهر

وكالتى – أيضاً – لديهم ذات ∴ وموضع اللاتى أتى ذوات

ومثال "ماذا" بعد (ما) استفهام ∴ أو من، إذا لم تلغ فى الكلام

الشرح:

الموصول الاسمى (الذى) للمفرد المذكر و(التى) للمفردة المؤنثة، فإذا أردنا الموصول للمثنى فبحذف الياء من (الذى) و(التى) ويؤتى مكانها بعلامة المثنى – الألف رفعا والياء فى حالتى الجر والرفع، ويجوز تشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة، وكذا يجوز تشديد النون فى مثنى الإشارة جمع (الذى) (الألى) عاقلا وغير عامل، وكذلك (الذين) رفعا ونصبا وجرا وبعض العرب – هذيل – يجعلونها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ويقال فى جمع (التى): (اللات) و(اللاء) بحذف الياء وإثباتها وقد ورد "اللاء" بمعنى (الذين) قليلا. وقد ورد العكس أيضاً.والموصولات المشتركة التى تساوى المعانى الخاصة لكل من الموصولات السابقة هى: من، وما وال فهى تأتى للمفرد والمثنى والجمع بنوعيها، وكذلك (ذو) عند (طيئ) اشتهر استعمالها اسما موصولا وتأتى (ذات) اسم اشارة مساوية للمثنى، وتكون مبنية على الضم رفعا ونصبا وجرا، وكذلك تأتى (ذوات) للإشارة جمعا لـ (ذات) كما أن (اللاتى) جمعا لـ (التى).

وتستعمل (ذا) اسما موصولا بشرط أن تسبق بـ (ما) أو (من) الاستفاميتين، وذلك إذا لم تلغ فى الكلام بأن تركب (ما) أو (من) مع (ذا) فتجعل كلمة واحدة دالة على الاستفهام مركبة من جزءين وحينذاك تجعل (ماذا) أو (من ذا) مبتدأ وما بعدها خبر.

تنبيهات وفيها زيادة وتفصيل:

١- (من) تكون للعالِم نحو قوله تعالى: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ وتكون لغير العالِم فى ثلاث مسائل:

الأولى: أن ينزل ما وقعت عليه من غير العالِم لشبه بينهما فى وصف مثلا كدعاء الأصنام كقوله تعالى: ﴿ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له﴾ فـ (من) لا يستجيب مقصود به الأصنام، وكنداء القطا فى قول الشاعر:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ∴ لعلِّى إلى من قد هويت أطير

والأطلال كقول الشاعر:

ألاعم صباحا أيها الطلل البالى ∴ وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

، فإن الدعاء والنداء لا يكون إلا للإنسان الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما ناداه ودعاه ساغ له أن يستعمل اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه.

المسألة الثانية: أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه (من) الموصولة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أفمن يخلق كمن لا يخلق﴾ فـ (من) فى قوله: ﴿من لا يخلق﴾ عام فى العاقل وغيره فإنه يشمل الآدميين والملائكة والأصنام، فإن الجميع لا يخلقون شيئا، وكقوله تعالى: ﴿ولله يسجد من فى السموات ومن فى الأرض﴾ ، فإن قوله ﴿من فى السموات﴾ يشمل الملائكة والقمر والنجوم وقوله: ﴿من فى الأرض﴾ يشمل الآدميين والجبال والشجر

والدواب، وكقوله تعالى: ﴿**والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع**﴾، فقوله: ﴿**من يمشي على رجلين**﴾ يشمل الآدمي والطائر.

المسألة الثالثة: أن يقترن به في عموم فصل بـ (من) نحو قوله في الآية السابقة نحو ﴿**من يمشي على بطنه**﴾ كالزواحف ﴿**ومنهم من يمشي على أربع**﴾ كالأنعام وسائر الدواب، لاقترانهما بالعاقل في عموم قوله: ﴿**كل دابة**﴾، أي ما تدب على الأرض جميعها فقد أوقع (من) عليهما لما اختلطا بالعاقل.

والاختلاط في الآية على ضربين:

أ - اختلاط فيما وقعت عليه (من) وهو: من يمشي على رجلين، فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم في القسم السابق.

ب- واختلاط في عموم فصل بـ (من)، وهو: من يمشي على بطنه، ومن يمشي على أربع في العموم الداخل تحت قوله (كل دابة)، لأن (الدابة) لغة: اسم لكل ما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره.

٢- (ما) في أصل الوضع:

أ - لما لا يعقل وحده نحو قوله تعالى: ﴿**ما عندكم ينفد وما عند الله باق**﴾.

ب- وقد تأتي له مع العاقل نحو قوله تعالى: ﴿**سبح لله ما في السموات وما في الأرض**﴾.

جـ- ولأنواع من يعقل نحو قوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم**﴾.

د - وللمبهم أمره من الأشخاص كقولك - وقد رأيت شبحا - انظر إلى ما ظهر.

٣- (أى) تكون للعاقل وغيره، وخالف فى موصوليتها "ثعلب" وهو محجوج بقول الشاعر:(١)

فسلم على أيُّهم أفضلُ

ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو قوله تعالى: ﴿ثم لننزعنّ من كل شيعة أيُّهم أشد﴾ خلافا للبصريين، وقد تؤنث وتثنى وتجمع وهى معربة، فقيل مطلقا عند غير سيبويه أما عنده فتبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو "أيهم أشد" و "على أيهم أفضل" وقد تعرب حينئذ فقد وردت قراءة بالنصب فى الآية وفى البيت بالجر.

٤- ذهب المازنى ومن وافقه إلى أن (ال) موصول حرفى وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، والصحيح انها اسم موصول(٢).

٥- (ذو) موصول عند طيئ خاصة، والمشهور فيها بناؤها وقد تعرب كقول الشاعر(٣):

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

فيمن رواه بالياء

والمشهور – أيضاً – إفرادها وتذكيرها كقول الشاعر:

وبئرى ذو حفرتُ وذو طويتُ

---

(١) الشاهد: أيهم أفضل "حيث أتى بـ (اى) مبنية على الضم فدل على موصوليتها، لأن غير الموصولة معربة.

(٢) انظر الرد على المازنى والأخفش بشرح الأشمونى على الألفية ١/١٥٦.

(٣) الشاهد قوله: (من ذى) فيمن رواه بالياء، فإنه يدل على أن (ذو) الموصولة قد تكون معربة إعراب (ذى) بمعنى (صاحب) بالواو رفعا وبالياء جراً، وبالألف نصبا.

وقد تؤنث وتجمع، حكى ذلك "ابن السراج" وقد نازع في ثبوت ذلك ابن مالك.

٦- ألحق بعض طيئ بـ (ذو) تاء التأنيث مع بقاء البناء على الضم وحكى الفراء: "بالفضل ذو فضّلكم الله به والكرامة ذاتُ أكرمكم الله به".

كما حكى بعضهم ذوات، جمعا لـ (ذات) كقول الشاعر[١]:

جمعتها من أينق موارق ∴ ذواتُ ينهضْنَ بغير سائق

بالبناء على الضم أيضاً

وحكى إعرابهما إعراب (ذات) و(ذوات) بمعنى صاحبة وصاحبات.

٧- شرط موصولية (ذا) ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا تكون للإشارة نحو: من ذا الذاهبُ؟ وماذا التواني؟، لأن ما بعد (ذا) مفرد، والصلة لا تكون مفردة، فكانت (ذا) إشارية، ولم تصلح للموصولية.

ثانيها: ألا تكون ملغاة، وذلك بتقديرها مركبة مع "ما" في نحو: "ماذا صنعت"؟ كما قدرها كذلك من قال: عما ذا سألت" فأثبت الألف لتوسطها[٢].

---

(١) الشاهد قوله: (ذوات ينهضن) حيث أتى فيه بـ (ذوات) بمعنى (اللواتي)، وبناه على الضم، وصلته جملة "ينهضن بغير سائق" وقد أنكر بعض النحاة أن يكون بهذا المعنى، وقال: هي بمعنى صاحبات، وأضيفت إلى الفعل بتأويله بالمصدر، أي ذوات نهوض بغير سائق، كما قالوا: اذهب بذي تسلم، أي بذي سلامة.

(٢) (ما) الاستفهامية في (ماذا) صنعت؟ مركبة مع (ذا) يصيران اسما واحدا في محل نصب على المفعولية، و(هي) كذلك في: عما ذا تسأل؟ - مركبة - إلا أنهما (ماذا) في محل جر (عن) والدليل: أن (ما) الاستفهامية إذا جرت حذفت ألفها، فلو كانت (ما) للاستفهام وحدها دون (ذا) لحذفت ألفها طبقا لتلك القاعدة، فلما لم تحذف دل ذلك على أن (ماذا) كلها قدرت كلمة واحدة للاستفهام، وليست (ما) وحدها، وإلا لحذفت ألفها آخرا.

وللكوفيين وابن مـالك وجـه آخـر للإلغـاء غـير التركيب وهـو: تقديـر (ذا) زائدة بين (ما) ومدخولها - (صنعت) -

ثالثها: أن يتقدمها استفهام بـ (مـا) باتفـاق أو بــ (مـن) علـى الأصـح كقـول لبيد[١]:

ألا تسألان المرء ماذا يحاول ∴ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل؟

وقول الشاعر[٢]:

ألا إن قلبى لدى الظاعنين ∴ حزين، فمن ذا يعزى الحزينا

والكوفيون لا يشترطون تقدم الاستفهام وسبق احتجاجهم والرد عليـه، فـلا داعى لتكراره.

---

(١) الشاهد قوله (ماذا يحاول) حيث استعمل بمعنى (الذى) وأخبر بها عن (ما) الاستفهامية وأتى لها بصلة وهى جملة (يحاول).

(٢) الشاهد قوله (فمن ذا يعزى) حيث أتى بـ (ذا) اسما موصولا بمعنى (الـذى) بعد (مـن) الاستفهامية، وجملة (يعزى الحزين) صلته.

صلة الموصول

الموصولات تحتاج لبيان معناها وتمامها إلى صلة تتصل بها، يستوى فى ذلك كل الموصولات الأسمية مختصة أو مشتركة وتقع بعد الموصولات لزوما، لأنها من كمال الموصول.

ويشترط فى صلة الموصول الاسمي: أن تشتمل على ضمير مطابق للموصول فى الإفراد والتذكير وفروعهما يسمى العائد، لعوده إلى الموصول نحو: جاءنى الذى أكرمته والتى أكرمتها واللذان (اللتان) أكرمتهما والذين أكرمتهم واللاتى أكرمتهن – هذا إن طابق اللفظ المعنى – أما إن خالف لفظه معناه، وذلك بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو (من) و(ما) ففى العائد وجهان:

احدهما: مراعاة اللفظ – وهو الأكثر – نحو قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك﴾.

ثانيهما: مراعاة المعنى نحو قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾ وتقول: أعجبنى من قام ومن قامت ومن قاما ومن قامتا ومن قاموا ومن قمن على حسب المعنى الذى تريده.

وقد يخلف الظاهر الضمير فى الربط نحو: وأنت الذى فى رحمة الله أطمع، الأصل: وأنت الذى فى رحمته أطمع، ومنه قول الشاعر:

سعاد التى أضناك حب سعادا ∴ وإعراضها عنك استمر وزادا

، أى حبها، فوضع الظاهر موضع الضمير العائد.

ما يصلح أن يكون صلة: واحد من أربعة أمور:

أحدهما: الجملة – وتكون اسمية نحو: جاء الذى أبوه قائم أو فعليه نحو: جاء الذى قام.

شرط الجملة: أن تكون خبرية، أى محتملة للصدق والكذب[١] وأن تكون معهودة للخاطب لا مبهمة، لأن الصلة جاءت لتبين وتوضح الموصول نحو: جاء الذى قام أبوه، إلا فى مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها نحو قوله تعالى: ﴿فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾ فلا يجوز أن تكون إنشائية نحو: جاء الذى بعتكه، وأنت قاصد إنشاء البيع، ولأطلبية نحو: جاء الذى اضربه أو: لا تضربه.

ثانيها وثالثها: الظرف والجار والمجرور،

وشرطهما: أن يكونا تامين نحو قوله تعالى: ﴿وله من فى السموات ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته﴾ والمراد بالتام فيهما: ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به. ويتعلقان بـ "استقر" محذوفا وجوبا، وبذلك أشبها الجملة، بخلاف الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة، فلا يقال: جاء الذى اليوم، ولا جاء الذى بك.

والظرف الذى يصلح لأن يكون صلة هو المكانى.

رابعها: الصفة الصريحة أى: الخالصة للوصفية من غلبة الأسمية وتختص بصفة (ال) نحو: الضارب والمضروب والحسن، بخلاف ما غلبت عليه الاسمية كالأبطح والأجرع والصاحب والراكب والأفضل[٢].

---

(١) أى فى ذاتها دون النظر إلى قائلها.

(٢) (الأبطح) مذكر (بطحاء) وصف لكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة و(الأجرع) مذكر (جرعاء) وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا و(صاحب) فى الأصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك و(راكب) غلب على راكب الإبل دون غيره قال الشاطبى: "والدليل على انسلاخ الوصفية عنها أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل الصفات ولا تتحمل ضميرا" أما (الأفضل) فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر.

وقد توصل (ال) بمضارع، ومنه قول الشاعر[١]:

ما أنت بالحكم التُّرْضَى حكومتُه ∴ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل

وهو عند البصريين مختص بالضرورة، وأجازه ابن مالك فى الاختيار وجعله قليلا.

حذف عائد الموصول

١- إذا كان عائد الموصول فى محل رفع:

أ - فإن كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد جاز حذفه نحو قوله تعالى: ﴿**وهو الذى فى السماء إله**﴾ التقدير: هو إله، وقوله: ﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾، أى: أيهم هو أشد.

ب- أما إن كان العائد المرفوع غير مبتدأ فلا حذف، قاما، أو ضربا، لأن الضمير فى (قاما) فاعل وفى (ضربا) نائب فاعل فى نحو: جاء الذى هو يقوم، لأن الخبر جملة فعلية، ولا فى جاء الذى هو فى الدار، لأن الخبر شبه جملة، إذ الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، ولو حذف ما دل عليه دليل.

لا يكثر الحذف فى صلةٌ غير (أى) إلا إن طالت الصلة، وشذت قراءة بعضهم: ﴿**تماما على الذى أحسنُ**﴾ برفع (أحسنُ) بتقدير: هو أحسن.

وقول الشاعر[٢]:

مَنْ يُعْنَ بالحمدِ لم ينطِقْ بما سفهٍ ∴ ولا يحدْ عن سبيل المجد والكرم

---

(١) الشاهد: (الترضى حكومته) حيث أتى بصلة (ال) جملة فعلية فعلها مضارع.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "بما سفه" حيث حذف العائد (هو سفه) مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة، إذ لم تشتمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر فقط.

والكوفيون يقيسون الحذف استدلالا بما ذكر.

٢- أ - إذا كان عائد الموصول فى محل نصب جاز فى موضعين:
فإن كان متصلا وناصبه فعل نحو قوله تعالى: ﴿يعلم ما تسرُّون وما تُعلنُون﴾، أى: ما تسرونه وما تعلنونه.
أو كان متصلا وناصبه وصف نحو قول الشاعر(١):
ما الله موليكَ فضلٌ فاحمدَنْهُ به ∴ فما لدَى غيره نفعٌ ولا ضررُ

ب- أما إن كان العائد ضميرا منفصلا نحو: جاء الذى إياه أكرمت أو كان الناصب حرفا ناسخا نحو: جاء الذى إنه فاضل، أو جاء الذى كأنه أسد، أو كان الوصف الناصب للفعل صلة لال نحوة: جاء الذى أنا الضاربُه، فلا يجوز حذف العائد المنصوب فى هذه المواضع الثلاثة، وشذ قول الشاعر(٢):
ما المستفزُّ الهوى محمود عاقبةٍ ∴ ولو أتيح له صفوٌ بلا كدر
تنويه: حذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل.

٣- إذا كان عائد الموصول فى موضع جر جاز حذفه فى موضعين وامتنع حذفه فى موضعين:
أ - يجوز حذف العائد المجرور إن كان مجرورا:
(١) بالإضافة إن كان الجار للعائد وصفا غير ماضٍ - بمعنى الحال أو الاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿فاقضِ ما أنت قاضٍ﴾،

---

(١) الشاهد فى البيت قوله "ما الله موليك" حيث حذف العائد المنصوب بالوصف (موليك) وأصل الكلام: ما الله موليكه.
(٢) الشاهد فى البيت قوله: "ما المستفز" حيث حذف العائد من الصلة على الموصول مع كون الموصول (ال) والصلة صفة متصلة به، والحذف فى هذا ونحوه شاذ.

أى: قاضيه، فحذف العائد على (ما) وهو ضمير مجرور بالإضافة.

(٢) أو كان مجرورا بالحرف بشرط:

(أ) أن يكون الموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف الذى جر العائد المحذوف معنى ومتعلقا نحو قوله تعالى: ﴿يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون﴾، أى: منه، فالموصول وهو (ما) مجرور بـ (من) التبعيضية، وهى متعلقة بـ (يشرب) قبلها، والعائد المحذوف مجرور - أيضاً - بـ (من) التبعيضية وهى متعلقة بـ (تشربون) فاتفق الحرفان الجاران لفظا ومعنى وتعلقا.

(ب) أو يكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ما تعلق به العائد المجرور لفظا ومعنى ومتعلقا نحو قول الشاعر[١]:

لا تركننَّ إلى الأمر الذى ركنت ∴ أبناءُ يعصرَ حين اضطرها القدر

فإن الموصوف بالموصول وهو (الأمر) قد جر بـ(إلى) وهى متعلقة بـ(تركنن)، والعائد المحذوف قد جر - أيضاً - بإلى، وهى متعلقة بـ(ركنت)، وشذ قول الشاعر[٢]:

---

(١) الشاهد فيه قوله: (لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر) حيث حذف العائد من جملة الصلة، لكون ذلك العائد مجرورا بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول لفظا ومعنى، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً.

(٢) الشاهد فيه قوله (ذو لم يحسدونى) حيث حذف العائد من جملة الصلة المجرور بحرف جر محذوف (فيه) أما الموصول وهو (ذو) فلم يجر بحرف جر كما جر العائد، وهذا شاذ لا يسوغ.

ومن حسد يجور على قومى ∴ وأى الدهر ذو لم يحسدونى

، أى: فيه، حذف العائد المجرور مع انتفاء خفض الموصول بمثله، وكذلك قول الشاعر[1]:

وإن لسانى شهدة يشتفى بها ∴ وهو على من صبه الله علقم

فحذف العائد مع اختلاف المتعلق للجار فى كل من الموصول والعائ فقد جر الموصول (من) بـ(على)، وكذلك العائد المحذوف.

والتقدير: على من صبه الله عليه، ولكن اختلف متعلق كل منهما، فمتعلق الجار للعائد (صب)، ومتعلق الجار للموصول (علقم).

يقول ابن مالك:

وكلها يلزم بعده صلة ∴ على ضمير لائق مشتملة

وجملة أو شبهها الذى وصل ∴ كمن عندى الذى ابنه كفل

وصفة صريحة صلة ال ∴ وكونها بمعرب الأفعال قل

أى كما، وأعربت ما لم تضف ∴ وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقا، وفى ∴ ذا الحذف "أيا" غير أى يقتفى

إن يستطل وصل، وإن لم يستطل ∴ فالحذف نزر وأبوا أن يختزل

إن صلح الباقى لوصل مكمل ∴ والحذف عندهم كثير منجلى

فى عائد متصل إن انتصب ∴ بفعل أو بوصف كمن يرجو يهب

كذاك حذف ما بوصف خفضا ∴ كأنت قاض بعد أمر من قضى

---

(١) الشاهد فى البيت (على من صبه الله) حيث حذف عائد الموصول وهو وإن كان قد جر بحرف جر مماثل لما جر به الموصول إلا أن متعلقهما مختلف فمتعلق الجار للعائد هو (صب) أما متعلق الجار للموصول هو (علقم).

كذا الذى جر بما الموصول جر ∴ كمر بالذى مررت فهو بر

الشــرح:

الموصولات كلها حرفية أو اسمية لابد لها من صلة تبين معناها أما الموصولات الاسمية فيشترط أن تشتمل صلتها على ضمير لائق بالموصول، أى مطابق له إفراداً وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنيثا والصلة تكون جملة وشبه جملة فمثال الجملة: الذى (ابنه كفل) ومثال شبه الجملة (عندى)، كما تكون وصفا صريحا إن كان الموصول (ال)، ووقوع صلة (ال) جملة فعلية فعلها مضارع قل عند ابن مالك وهو شاذ عند غيره.

(أى) من الموصولات المشتركة مثل (ما) ولها حالات اعراب وحالة بناء، فتعرب إذا لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف، أما إن أضفت وحذف صدر صلت كانت مبنية على الضم، والمقام لا يقتضى الإطالة، فإن أحوال (أى) ستأتى مفصلة فى باب الإضافة إن شاء الله.

الضمير العائد إلى الموصول إن كان مرفوعا لم يحذف إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد، ولا يحذف صدر الصلة مع غير (أى) إلا إن كانت الصلة طويلة، فإن لم تطل فالحذف قليل، وشرط الحذف ألا يكون الباقى بعد الحذف صالحا لأن يكون صلة.

والحذف كثير للعائد المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف كمن يرجو يهب، كذلك يجوز الحذف إن كان العائد مجروراً بوصف نحو: ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾، كذلك إن كان مجرورا بحرف جر مماثل لما جر به الموصول لفظا ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة.

نمـــاذج إعرابيـــة

(ذا) إشارية وموصولة

وجزء من اسم استفهام

١- أ - من ذا الذاهب ؟

ب- ماذا التوانى ؟

جـ - ماذا التقاطع والإسلام بينكم ؟

د - هذا محمد.

هـ- هذا جاء.

٢- ألا تسألان المرءَ ماذا يحاولُ ∴ أنحبٌ فيقضَى أم ضلالٌ وباطلُ ؟

٣- أ - عما ذا تسأل ؟

ب- لماذا جئت ؟

٤- "منْ ذا الذى يقرضُ الله قرضا حسنا.

٥- أ - ماذا صنعتَ ؟

ب- "ويسألونك ماذا ينفقونَ قل العفو".

جـ- ألا إن قلبى لدى الظاعنين

حزين فمن ذا يعزى الحزين

٦- عدسْ ما لعبادٍ عليك إمارةٌ ∴ أمنتِ وهذا تحملين طليق

بين نوع "ذا" فى الأمثلة السابقة مع التوضيح.

الإجابـــة

١- (ذا) فى المثال الأول والثانى والثالث اسم إشارة وذلك لدخولها على مفرد. وفى المثال الرابع والخامس اسم إشارة - أيضاً - وذلك لسبقها بهاء التنبيه سواء دخلت على مفرد أو جملة، والبصريون لا يجيزون دخول هاء التنبيه على الاسم الموصول.

٢- مثال المجموعة الثانية وهو البيت.

(ذا) مفردة لا مركبة للدليل الذى نسوقه فيما بعد. وعلى هذا فـ(ما) وحدها اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ و(ذا) اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر المبتدأ، وجملة (يحاول) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والجملة (ماذا) من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لـ(تسألان) و(المرء) مفعوله الأول منصوب بالفتحة الظاهرة.

ولا يصح أن نقدر (ذا) ملغاة مركبة مع (ما) على أنهما معا اسم استفهام:

أ - لأنه رفع (أنحبٌ) فالهمزة للاستفهام و(نحبٌ) بدل من (ما).

ب- فلو قدرنا (ذا) ملغاة ومركبة مع (ما) لأعربناهما معا فى محل نصب مفعولا مقدما لـ(يحاول).

جـ- ولما كان البدل وهو (نحب) قد جاء مرفوعا.

ومن المسلم به أن البدل والمبدل منه يكونان متطابقين فى الإعراب.

د - فيتعين أن يكون المبدل منه وهو (ما) مرفوع ايضا، وإعرابها مركبة مع (ذا) متوقف على إعرابهما معا مفعولا به للفعل المؤخر.

هـ- ومن هنا لا يجوز أن يكون البدل مرفوعا والمبدل منه منصوبا، فتعين كون (ذا) مفردة عن التركيب موصوله.

٣- فى مثالى المجموعة الثالثة:

اعتبرت (ماذا) كلها اسم استفهام، وليست (ما) وحدها.

، لأن (ما) لو كانت مفردة بالاستفهام عن (ذا) لحذف ألفها لدخول حرف الجر عليها.

كما حذفت من (ما) عندما دخلت عليها (عن) فى قول الله تعالى: ﴿عم يتساءلون﴾، وذلك لكون ألفها طرفا، لكنها مع (ذا) اعتبر آخر حرف من اسم الاستفهام هو ألف (ذا) لا ألف (ما)، ولم يقل أحد بحذف ألف (ذا).

٤- ﴿من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا﴾

أ - يترجح أن تعرب (من ذا) اسم استفهام مبتدأ و(الذى) اسم موصول خبره حتى لا يدخل اسم الموصول إن قدرت (ذا) موصولة على اسم موصول آخر وهو (ذا).

ب- ولم يمنعه بعض النحويين على أن يكون (الذى) بدلا من (ذا).

جـ- وجوز بعضهم أن تكون (من) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) اسم إشارة خبره و(الذى) بدل من (ذا).

٥- أ - ماذا صنعت ؟

(١) تقدر (ما) اسم استفهام مبتدأ و(ذا) اسم موصول خبر وجملة (صنعت) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف والتقدير: ماذا صنعته؟، أى ما الذى صنعته هذا إن قدرنا (ما) مستقلة بالاستفهام.

(٢) أما إن قدرناها مركبة من (ما + ذا) اسما واحدا للاستفهام، فتكون (ذا) ملغاة، فهى جزء من الاستفهام، فتكون (ماذا) مفعول مقدم لـ (صنعت) فالمفعول مقدم والأصل: صنعت ماذا.

ب- ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو﴾

(١) إن قدرت (ما) مستقلة بالاستفهام تكون مبتدأ و(ذا) اسم موصول بمعنى (الذى) خبره وجملة (ينفقون) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف والتقدير: ينفقونه وجملة (ماذا ينفقون) مفعول ثان لـ (يسألون) ومفعوله الأول (الكاف).

(٢) ويجوز أن تقدر (ذا) ملغاة فتكون مركبة مع (ما) اسما واحداً للاستفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم

لـ(ينفقون) فتكون جملة الاستفهام فعلية لا اسمية. أما إعراب (العفو):

(أ) قراءة (العفو) بالرفع يكون خبرًا لمبتدأ محذوف فيكون اعتبار (ذا) اسم موصول أرجح.

(ب) وعلى قراءة (العفو) بالنصب مفعول لفعل محذوف تقديره: ينفقون العفو، فيكون الرأى الثانى أرجح، لأن الأصل أن يطابق الجواب السؤال، فتجاب الاسمية بالاسمية، وتجاب الفعلية بالفعلية.

جـ- فمن ذا يعزى الحزين ؟

(١) الشاهد: اعتبار (من) وحدها اسم استفهام مبتدأ خبره (ذا) وهو اسم موصول وجملة (يعزى الحزين) صلته.

(٢) ولا مانع أن نقدر (ذا) ملغاة جزء من الاستفهام بالتفصيل الذى أوردناه سابقا.

٦- (أمنت وهذا تحملين طليق)

أ - قدر الكوفيون (ذا) هنا اسم موصول بناء على مذهبهم الذى لا يشترط تقدم الاستفهام عليه كشرط لاعتباره موصولا، كما أنهم يجيزون دخول هاء التنبيه على الاسم الموصول كما حدث هنا، فيعربون: (ذا) اسم موصول مبتدأ، وجملة (تحملين) لا محل لها من الاعراب صلة الموصول و(طليق) خبر المبتدأ، وهم يعتبرون البيت شاهدًا على مذهبهم.

ب- والبصريون لا يسلمون لهم بهذا، فإن مذهبهم يعتمد على ضرورة أن تسبق (ذا) بـ (من) أو (ما) الاستفهاميتين، كما أنهم لا يجيزون دخول التنبيه على الاسم الموصول وعلى ذلك فإنهم يعربون: (ذا) اسم إشارة مبتدأ و(طليق) خبره وجملة (تحملين) حال.

والتقدير: وهذا طليق حالة كونه محمولا لك.

خلاصة القول فى (من ذا) أو (ماذا):

١- يتعين أن تعرب (ذا) اسم إشارة إذا وقع بعدها اسم مفرد.

٢- ويتعين أن تعرب اسم موصول بثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا يكون مدخولها مفردا.

الشرط الثانى: أن تسبق بـ (من) أو (ما) الاستفهاميتين.

الشرط الثالث: ألا يقدر إلغاؤها، وذلك إذا اعتبرت مركبة مع (ما) فتصير أحد جزءين يكونان معا اسم استفهام.

٣- يجوز إلغاء (ذا) إذا وقع بعدها جملة أو شبه جملة، ويجوز - أيضاً - إفراد (ما) بالاستفهام، فإذا أفردت (ما) كانت (ذا) موصولة، وإن ركبتا أعربتا اسم استفهام.

٤- يتعين إلغاء (ذا) إذا سبقت (ما) بحرف جر.

٥- يترجح إلغاء (ذا) إذا وقع بعدها اسم موصول.

ذا

١- إذا لم تسبق باستفهام جاز أن تكون موصولة عند الكوفيين.

٢- وكذلك إذا دخل عليها حرف تنبيه.

٣- أما البصريون فيقدرونها فى كلتا الحالتين اسم إشارة لا موصولة.

المعرف بالأداة

من أقسام المعارف: الاسم المعرف بأداة التعريف نحو: الرجل.

واختلف فى حرف التعريف: هل هو (ال) كلها أو اللام وحدها؟

١- يرى الخليل أن المعرف (ال) كلها والهمزة همزة قطع، فالهمزة أصلية.

٢- وعند سيبويه أن المعرف اللام وحدها، والهمزة همزة وصل جئ بها المتوصل للنطق بالساكن.

أقسام (ال)

تكون (ال) معرفة وزائدة غير معرفة ولكل أقسامها:

ال المعرفة

تكون ال جنسية وعهدية:

أ - فـ(ال) الجنسية إما أن تكون لبيان الحقيقة والماهية من حيث هى نحو قوله تعالى: ﴿**وجعلنا من الماء كل شئ حى**﴾ وعلامتها: أن لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا، وإما أن تخلفها كل فإن كان ذلك حقيقة فهى لشمول أفراد الجنس نحو قوله تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفا**﴾، فإنه لو قيل: وخلق كل إنسان ضعيفا لصح ذلك، وإن خلفتها كل مجازا فهى لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو: أنت الرجل علما.

ب- و(ال) العهدية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- عهد ذكرى، وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر نحو قوله تعالى: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول**﴾.

٢- عهد علمى، وهى التى يتقدم لمصحوبها علم سابق نحو قوله تعالى: ﴿**بالواد المقدس**﴾ ﴿**تحت الشجرة**﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿**إذ هما فى الغار**﴾، فإن ذلك معلوم عندهم.

٣- عهد حضورى، وهو أن يكون مصحوبها حاضراً نحو قوله تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾، أى اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.

ال الزائدة

ترد (ال) زائدة - غير معرفة وغير موصولة وهى:

١- إما لازمة كالتى فى علم قارنت وضعه كالسموأل واليسع[١] واللات والعزى[٢] لصنمين، أو فى إشارة نحو (الآن) فإنه علم على الزمان الحاضر، أو كالتى فى موصول كالذى والتى وفروعهما، و(ال) فى الأمثلة السابقة معارف فلا يعقل أن تكون (ال) للتعريف، فلا يجتمع تعريفان فالأربعة الأول معارف بالعلمية وما بعدها بالإشارة والصلة.

٢- وإما عارضة وهى نوعان:

أ - خاصة بالضرورة كقول الشاعر[٣]:

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ∴ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وقوله[٤]:

---

(١) (السموأل) علم لرجل من اليهود شاعر، ويطلق - أيضاً - على طائر يكنى أبا البراء، و(اليسع) علم على نبى، واللفظ أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع.

(٢) اللات والعزى: علمين مؤنثين لصنمين، فاللات كانت لثقيف بالطائف، وقيل: كان رجلا يلت السويق بالطائف، وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه مؤنثا، وكانت تاؤه مشددة فخففت، و(العزى) كانت لغطفان، وهى شجرة، أصلها تأنيث (الأعز) وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانه شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول:

يا عز كفرانك لا سبحانك ∴ إنى رأيت الله قد أهانك

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال الرسول ﷺ تلك العزى ولن تعبد أبدا.

(٣) الشاهد فى البيت قوله: "بنات الأوبر" حيث زاد (ال) فى العلم مضطرا، لأن (بنات الأوبر) نوع من الكمأة نبات كلون التراب ردئ الطعم، وقيل: كأمثال الحصى، والعلم لا تدخل (ال) لئلا يجتمع معرفان على لفظ واحد: (العلمية وال) وزيادتها هنا لضرورة الشعر.

(٤) الشاهد فى البيت قوله: "طبت النفس" حيث أدخل الألف واللام على التمييز، وهو واجب التنكير، فـ(ال) فيه لا يمكن أن تعطيه التعريف وإلا لما صح وقوعه تمييزا، ودخول (ال) هنا ضرورة شعرية، والكوفيون لا يوجبون التنكير فى التمييز فيمكن أن تكون (ال) عندهم زائدة.

وهنا من يقول: إن التمييز محذوف دل عليه المذكور (النفس) التى وقعت مفعولا (لصددت).

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ∴ صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو

، فإن (بنات أوبر) علم و(النفس) تمييز واجب التنكير، فلا يقبلان التعريف، فال الداخلة عليهما زائدة للضرورة.

ومن هذا الباب ما زيد شذوذا نحو: ادخلوا الأول فالأول.

ب- مجوزة للمح الأصل كما فى العلم المنقول، فإنه يقبل (ال) بالنظر إلى أصله المنقول عنه، وأكثر وقوع ذلك فى العلم المنقول عن صفة كحارث وقاسم وحسن وحسين وعباس وضحاك.

وقد يقع ذلك فى المنقول عن مصدر كفضل،أو اسم عين كنعمان فإنه فى الأصل اسم للدم، ودخول (ال) فى ذلك سماعى ولا يقاس عليه سائر ما نقل عن الصفات، فلا يجوز: المحمد والصالح والمعروف حال العلمية، ولم يقع ذلك فى العلم المنقول فى نحو يزيد ويشكر، لأن ما نقل عنه وهو الفعل لا يقبل (ال) وأما قول الشاعر[١]:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ∴ شديدا بأعباء الخلافة كأهله

فضرورة سهلها تقدم (الوليد) و(ال) فيها للمح الصفة.

العلم بالغلبة

بعض الأعلام تأتى معرفة بالأداة أو بالإضافة، وتشتهر فى الأطلاق على البعض دون البعض الآخر ممن سموا بذلك فيغلب إطلاقها عليهم دون من اشتركوا معهم فى أصل التسمية وهذه الأعلام التحقت بالأعلام الشخصية فى أحكامها وصارت أعلاما اتفاقا.

---

(١) الشاهد فيه قوله (اليزيد) حث دخلت (ال) فيه للضرورة الشعرية، لأن الاسم جاء منقولا من الفعل وعلى صورته والفعل لا يقبل (ال) فكذلك ما نقل إليه.

المعرف بالإضافة

من هذه الأعلام ابن عباس وابن عمر وابن مسعود، فإنها اشتهرت وغلبت على الأبناء العبادلة دون باقى أخواتهم من أبناء عباس وعمر ومسعود، إذ كان اشتراك الأبناء فى المضاف إليه يقتضى الإطلاق على كل من انتسب إلى المضاف اليه، ولكن غلب على هؤلاء، فإذا أطلق ابن عمر أو ابن عباس أو ابن مسعود أو ابن الزبير ﷺ لا يفهم منهم غير العبادلة.

المعرف بالأداة

هو المقرون بال، ويكون - أيضاً - علم بالغلبة، (كالنجم) فأصل وضعه أن يكون لكل نجم، ثم صار خاصا بالثريا وغلب عليه، وكذلك (العقبة) فإن حقه أن يطلق على كل طريق صاعد فى الجبل، ثم اختص بعقبة منى التى تضاف إليها الجمرة، فيقال: جمرة العقبة، وقيل: عقبة أيله، وكذلك (البيت) الأصل يتناول كل بناء له أربعة أركان وباب ولكنه أطلق على (البيت الحرام) و(المدينة)، الأصل أن تطلق على كل حاضرة من البلدان ولكنها اختصت بطيبة مدينة رسول الله ﷺ و(الكتاب) يطلق على كل مؤلف مكتوب، ولكنه اختص وأطلق واشتهر بكتاب سيبويه الذى ألفه فى علم النحو و(الأعشى) يطلق فى الأصل على كل من لا يبص ليلا، ثم اشتهر وغلب على أعشى باهلة، أو أعشى تغلب.

حكم هذه الألف واللام

لازمة لا تحذف قياسا إلا فى نداء أو إضافة، فتقول: يا أعشى باهلة، أو يا أعشى تغلب، وتقول: هذه مدينة رسول الله، لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان (ال).

وقد تحذف فى غيرهما شذوذا، سمع من كلامهم هذا العيوق طالعا والأصل: العيوق، وهو اسم نجم.

يقول ابن مالك:

(ال) حرف تعريف، أو اللام فقط	∴	فنمط عرفت، قل فيه: النمط
وقد تزاد لازما: كاللات	∴	والآن والذين ثم اللات
ولاضطرار: كبنات الأوبر	∴	كذا و"طبت النفس يا قيس السرى
وبعض الأعلام عليه دخلا	∴	للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان	∴	فذكر ذا وحذفه سيان
وقد يصير علما بالغلبة	∴	مضاف أو مصحوب ال كالعقبة
وحذف ال ذى إن تناد أو تضف	∴	أوجب وفى غيرهما قد تحذف

الشرح:

(ال) اختلف فيها هل حرف التعريف (ال) كلها أو اللام فقط والهمزة زائدة للوصل مذهبان الأول للخليل والثانى لسيبويه وقد تأتى (ال) زائدة لازمة كاللات اسما لصنم والآن علم على الوقت الحاضر والذين اسم موصول، و(اللات) اسم موصول - أيضاً - وهذا مبنى على أن تعريف الموصول بالصلة وتكون زائدة غير لازمة وهى: الداخلة اضطرار على العلم كبنات أوبر، يقال فيها: بنات الأوبر، ومن زيادتها الداخلة اضطرارا على التمييز، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند البصريين وقد تدخل (ال) على بعض الأعلام المنقولة إلى العلمية وأكثر نقلها من الصفة كحارث تقول (الحارث) وقد تدخل على المنقول من مصدر كفضل أو اسم جنس كنعمان، فيجوز فى تلك الأعلام المنقولة من غيرها أن تدخلها اللام نظرا إلى أصل وضعها، ويجوز حذفها نظرا الىالحال التى صارت إليه بعد النقل وهو العلمية وهناك أعلام غلب إطلاقها واشتهارها على من أطلقت عليه وخصصت به دون من اشترك معه فى الصفة، وهذه الاعلام تكون مضافة أو محلاة بال كابن عباس غلب على (عبد الله) وكالعقبة غلبت على عقبة منى.

وهذه الألف الداخلة على تلك الأعلام يجب حذفها فى موضعين إذا نوديت أو أضيفت.

وقد تبقى اللام ولا تتحذف شذوذا وسمع فى كلمات قليلة نحو: هذا عيوق طالعا فى نجم اسمه (العيوق).

المبتدأ والخبر

تعريف المبتدأ: المبتدأ اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه أو وصف رافع لمكتفى به.

شرح التعريف: الاسم المراد به الصريح نحو: الله ربنا ومحمد نبينا.

والذى بمنزلته هو: المؤول بالصريح والمراد به: المصدر المنسبك من أن والفعل نحو قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ فـ ﴿أن تصوموا﴾ مبتدأ مكون من (أن المصدرية + الفعل تصوموا) وهما معا بمنزلة ويؤولان باسم مأخوذ من الفعل، أى صيامكم خير لكم، فهما فى تأويل مصدر، وهذا المصدر مستفاد من دخول الحرف المصدرى على الفعل وكذلك بمنزلة الاسم الصريح المصدر المتصيد من الفعل الواقع بعد همزة التسوية (همزة الاستفهام المسبوقة بسواء) فهمزة الاستفهام بعد لفظ سواء هى التى هيأت لاستنباط مصدر من الفعل نحو قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، فـ (سواء) خبر مقدم (أأنذرتهم) مصدر مؤول تقديره (إنذارك) مبتدأ مؤخر، ومنه أيضاً: "تسمع بالمعيدى خير من أن تراه" فقد حذف الحرف المصدرى ورفع الفعل، وقدر المحذوف كالموجود وكأنه قال (أن تسمع) فحملت الرواية المرفوعة على الرواية المنصوبة بـ (أن) وقدر المصدر كما لو كانت موجودة (أن) مجرد عن العوامل اللفظية، أى لم يسبق بناسخ من النواسخ أو غيره، لأنه حينذاك سيعمل فيه العامل اللفظى، ولا يكون فى بدء الجملة الاسمية، ويزول رفعه بالعامل المعنوى وهو الابتداء أو بمنزلته: أى بمنزلة المجرد نحو: "هل من خالق غير الله" وقولك:

"بحسبك زيد" فـ (خالق) و(حسب) دخل عليهما حرف جر زائد وهو (من) فى الآية و(الباء) فى المثال، فوجود حرف الجر الزائد كلا وجود، فالمبتدأ وإن جر لفظا فمازال الرفع مقدر فيه، فهو مجرور لفظا مرفوع محلا. مخبر عنه: يخرج به نحو: (نزال)، فإنه لا مخبر عنه ولا وصف رافع لمكتفى به، أو وصف رافع لمكتفي به: أى أنه إذا كان المبتدأ وصفا وليس اسما، فإن هذا الوصف العامل عمل الفعل يطلب فاعلا كفعله المأخوذ عنه، والمبتدأ يطلب خبرا فيحتاج كل منهما لاسم يعمل فيه الرفع، وحينذاك نقدم الوصف فى العمل، لأنه كالفعل فيرفع ما بعده على الفاعلية ويكتفى به عن الخبر، أما الوصف فى نحو قولك: أقائم أبواه زيد؟ فإن المرفوع التالى لوصف لا يكتفى به الكلام، لأن شرط الفاعل الذى يسد مسد الخبر أن يكون متما للفائدة كالخبر، فلا يعرب الوصف مبتدأ وذلك لأن فاعل الوصف غير مكتفى به فى حصول الفائدة وإنما يعرب الوصف خبر مقدم و(أبواه) فاعل للوصف و(زيد) مبتدأ مؤخر.

شرط الوصف الواقع مبتدأ وفاعله سد مسد الخبر

١- يشترط للوصف الذى يقع مبتدأ وفاعله يسدُّ مسدَّ الخبر أن يعتمد على نفى أو استفهام، مثال الوصف المسبوق بنفى قول الشاعر(١):

خليلَيَّ ما وافٍ بعهدِىَ أنتما ∴ إذا لم تكونا لِى على مَنْ أقاطِعُ

ومثال تقدم الاستفهام قول الشاعر(٢):

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظَعْنًا ∴ إن يظعنُوا فعجيبٌ عيشُ من ظَعَنا

---

(١) الشاهد قوله: (ما واف...أنتما) فإن فاعل الوصف (أنتما) سد مسد الخبر لاعتماده على نفى، ولا يصح إعراب الوصف خبرا مقدما و(انتما) مبتدأ لعدم التطابق.

(٢) الشاهد قوله: (أقاطن قوم) فإن الوصف معتمد على استفهام وفاعله (قوم) سد مسد الخبر، ولا يصح كون قاطن خبر مقدم وقوم (مبتدأ) لأن (قوم) جمع (قاطن) مفرد.

٢- لم يشترط الأخفش والكوفيون تقدم النفى أو الاستفهام على الوصف ليعمل مكتفيا بفاعله عن الخبر ويصح وقوعه مبتدأ واستشهدوا بقول الشاعر[١]:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا ∴ مقالة لهبى إذا الطير مرت

أ - فإنهم يعربون (خبير) مبتدأ وهو وصف و(بنو) فاعل سد مسد الخبر.

ب- ورد عليهم البصريون بأنه ليس بالضرورة أن يكون الوصف مبتدأ كما ذكرتهم، بل هناك إعراب آخر لا يحتج عليه، وذلك بأن يعرب الوصف خبرا مقدما و(بنو) مبتدأ مؤخراً وليس فاعلا للوصف.

جـ- فإن قيل كيف يخبر بالجمع عن المفرد (خبير بنو)؟ فيجاب على ذلك بأن (فعيل) وصف يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع جاء على زنة المصدر كالصهيل والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع، فقيس الوصف على المصدر الذى جاء على زنته والإخبار به موجود فى لغة العرب، بل فى كتاب رب العالمين حيث يقول: "والملائكة بعد ذلك ظهير" فقد أخبر بظهير وهو فعيل على جمع التكسير (الملائكة).

متى تتعين ابتدائية الوصف، ومتى تتعين خبريته
ومتى يجوز فيه الوجهان ؟

١- إذا لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو: اقائم أخواك.

٢- وإن طابقه فى غير الإفراد تعينت خبريته نحو: أقائمان أخواك وأقائمون أخوتك.

---

(١) (خبير بنو لهب) هو الشاهد للأخفش والكوفيين على جواز الاستغناء عن تقدم النفى أو الاستفهام كشرط لوقوع الوصف مبتدأ، ورد عليهم بجواز كونه خبرا مقدما و(بنو) مبتدأ مؤخر.

٣- وإن طابقه فى الإفراد جاز أن يعرب الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وجاز أن يكون الوصف خبرا مقدما ويكون ما بعده مبتدأ مؤخرا نحو: أقائم زيد، فـ(قائم) يمكن أن تكون مبتدأ و(أخوك) فاعل سد مسد الخبر، أو (قائم) خبر مقدم و(أخوك) مبتدأ مؤخر.

رافع المبتدأ والخبر

١- العامل فى المبتدأ معنوى، وهو (الابتداء) والمراد به: كون الاسم مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، والعامل فى الخبر لفظى، وهو المبتدأ.

٢- العامل فى المبتدأ والخبر: الابتداء.

٣- العامل فى المبتدأ: الابتداء والعامل فى الخبر: الابتداء والمبتدأ.

٤- كل منهما رفع الآخر.

وأرجح هذه المذاهب الأول، والذى قال به سيبويه، وإلى ذلك ذهب ابن مالك وابن هشام، يقول ابن هشام[1]: "وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد للإسناد، وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ولا بهما معا".

ثم يقول: "وعن الكوفيين أنهما ترافعا".

يقول ابن مالك:

مبتدأ زيد وعاذر خبر ∴ إن قلت: "زيدٌ عاذرٌ من اعتذر"

وأول مبتدأ، والثانى ∴ فاعلٌ أغنى فى "أسارٍ ذانِ"

وقِسْ وكاستفهام النفى وقد ∴ يجوزُ نحو "فائزٌ أولو الرَّشد"

والثان مبتدأ، وذا الوصفُ خبرُه ∴ إن فى سوى الإفراد طبقًا استقر

ورفعوا مبتدأ بالابتداء ∴ كذاك رفعُ خبرٍ بالمبتدأ

---

(١) أوضح المسالك، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ١/١٣٧.

شرح الأبيات:

المبتدأ ينقسم إلى قسمين: قسم له خبر كما مثل فى قوله: زيد عاذر من اعتذر، والمبتدأ هنا لم يقع وصفا، والقسم الثانى: مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فى نحو: أسار ذان؟ وقس عليه فى كل ما سبق باستفهام، والنفى كالاستفهام فى صحة سد فاعل الوصف عن الخبر، وقد يجوز ألا يعتمد الوصف على نفى أو استفهام نحو: فائز أولو الرشد، وذلك عند بعض النحويين، ولا يجوز عند الآخرين إلا اذا اعتمد على نفى أو استفهام.

ثم بين ابن مالك حالات الوصف المتقدم فى الجملة الاسمية فقال: إن فى سوى الافراد تطابقا فالثانى الذى بعد الوصف مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم، وكان قد بين فى البيت الثانى إعراب الوصف غير المطابق لما بعده، فأعربه مبتدأ و(ذان) فاعل سد مسد الخبر فى قوله: أسار ذان، فأتى بحالتين: عدم التطابق كما فى المثال السابق وبين أنه متعين الابتداء وما بعده فاعل، والمطابقة فى غير الإفراد فذكر تعين خبرية الوصف وابتدائية المتأخر ففهم حكم الحالة الثالثة وهى تطابقهما فى الإفراد، فمادام فى الأولى متعين ابتدائيته، وفى الثانية متعين خبريته فيستفاد ان الحالة الثالثة وهى تطابقهما فى الإفراد يجوز فيه الأمران: الابتدائية وما بعده فاعل سد مسد الخبر أو خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر.

خبر المبتدأ

الخبر: الجزء الذى تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور فيخرج: الفاعل، فإنه تتم به الفائدة فى الجملة ولكن مع الفعل، وكذلك فاعل الوصف، فإنه سد مسد الخبر.

أنواع الخبر

الخبر يقع مفرداً وجملة وشبه جملة (الظرف والجار والمجرور).

١- المفرد: والمراد به هنا: ما ليس جملة ولا شبه جملة، قد يكون جامدا وهو الذى لا يشعر بمعنى الفعل نحو: هذا أسد، أى شجاع فيتحمل الضمير وقد يكون الخبر مشتقا، وهو الذى يشعر بمعنى الفعل الموافق له فى المادة نحو (قائم) فيتحمل ضميره نحو: زيد قائم، أى هو، إلا ان كان مرفوعه اسما ظاهر: زيد قائم أبواه.

٢- الخبر جملة: تكون فعلية نحو: زيد قام أبوه أو اسمية نحو:زيد أبوه قائم.

وتنقسم الجملة بحسب دلالتها إلى قسمين:

أ - جملة معناها معنى المبتدأ نحو: نطقى الله حسبى، فنطق مبتدأ أول، والياء مضاف إليه، ولفظ الجلالة: مبتدأ ثان، وحسبى خبر عن المبتدأ الثانى، والمبتدأ الثانى وخبر خبر عن المبتدأ الأول فإن المراد بالنطق هو المنطوق الذى هو: الله حسبى، ومثله قولى: لا إله إلا الله. وكذلك قول الله تعالى: "هو الله أحد" إذا قدر (هو) ضمير الشأن، ونحو: "فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا" إذا قدر (هى) ضمير قصة[1].

---

(١) فى الآية "هو الله أحد": إذا قدر (هو) ضمير الشأن فهو مبتدأ والله أحد جملة، وهى عينه فى المعنى، لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر: أي الشأن الله أحد، ولا يكون ضمير الشأن الحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزءيها، فإن كان بلفظ التذكير سمى ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث سمى ضمير قصته. أما إذا قدر (هو) فى الآية ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو: الله واحد خبر بعد خبر، والآية الثانية إذا قدر (هى) ضمير قصة فهى مبتدأ وشاخصة خبر مقدم، وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر، وجملة (أبصار الذين كفروا شاخصة) فى موضع رفع خبر، وهى هى عينها فى المعنى، أى: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة، فلا تحتاج لرابط، وأما إن قدر (هى) ضمير الإبصار كما قال الفراء، أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ، والأصل: فإذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة كما قال الكسائى فالخبر مفرد.

ب- جملة معناها غير معنى المبتدأ، فيشترط أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمبتدأ، ليصح الإخبار بها، والروابط هي:

(١) ضمير المبتدأ، أى العائد عليه سواء كان مذكوراً نحو: زيد قام أبوه، أو مقدرا نحو: السمن منوان بدرهم، أى منوان منه بدرهم، ومن ذلك قراءة ابن عامر "وكل وعد الله الحسنى" برفع (كل) على الابتداء، فتكون الجملة بعده خبر والعائد محذوف، أى وعده، ومثله قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعى ∴ على ذنبا كله لم أصنع

، أى (لم أصنعه)، والجملة خبر (كل).

(٢) اسم الإشارة المشار به إلى المبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾، إذا قدر (ذلك) مبتدأ ثانيا، لا تابعا للباس، فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره، وجملة (ذلك خير) خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ وجملة الخبر الإشارة إلى المبتدأ بذلك.

(٣) أو إعادة المبتدأ بلفظه نحو قوله تعالى: ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾ و﴿**القارعة ما القارعة**﴾ فالحاقة، والقارعة الأولى مبتدأ و(ما) فيهما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة والقارعة الثانية خبر (ما) الاستفهامية و(ما) وخبرها خبر الحاقة والقارعة الأولى والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فى جملة الخبر.

(٤) أو عموم شامل للمبتدأ، بأن يكون فى جملة الخبر اسم أعم من المبتدأ يشمله وغيره من أفراد الجنس، وذلك نحو: زيد نعم الرجل، فزيد مبتدأ و(نعم الرجل) خبره، والرابط بين المبتدأ

وجملة الخبر العموم الذى فى (الرجل) الشامل لزيد ولغيره من أفراد الرجال، ومنه قول الشاعر[١]:

ألا ليت شعرى هل إلى أم جحدرٍ سبيلٌ ∴ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

الخبر شبه جملة

يقع الخبر شبه جملة وتنقسم إلى:

١- الجَار والمجرور نحو قوله تعالى: ﴿الحمد لله﴾.

٢- الظرف وينقسم إلى:

أ - ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿والركبُ أسفلَ منكم﴾.

ب- ظرف زمان ويخبر به عن:

أسماء المعانى نحو: "الصوم اليوم" و"السفر غدا" أما الاخبار به عن أسماء الذوات ففيه تفصيل:

(١) إن حصل بالإخبار به فائدة، جاز وذلك كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا نحو: نحن فى شهر كذا، فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته فى نفسه لكل متكلم، وفى شهر كذا خاص بالمضاف إليه أو نحن فى زمان طيب، خاص بالوصف، فلا يجوز أن تقول: زيد اليوم وأما قولهم: الورد فى ايار، واليوم خمر والليلة الهلال، فليس الزمان خبرا عن الذات (الورد) و(خمر) و(الهلال) وإنما خبر عن اسم معنى محذوف

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "أما الصبر فلا صبرا" أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ عموم الخبر الذى يصدق على المبتدأ وغيره، فإن جملة الخبر وقعت فيها النكرة (اسم لا) بعد النفى، والنكرة الواقعة بعد النفى تفيد العموم، فقد نفى بـ (لا) الصبر بجميع أنواعه، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر المنفى بـ (لا).

والأصل: خروج الورد وشرب خمر، ورؤية الهلال، فما ورد ما ظاهره أنه إخبار عن الذات فالواجب تأويله.

بم يتعلق الظرف والجار والمجرور الواقعان خبرا

يقع الخبر ظرفا أو جاراً ومجرورا كما سبق ذكره وشرطهما: أن يكونا تامين فلا يجوز زيد مكانا، ولا زيد بك لعدم الفائدة.

تعلقهما: يتعلقان بمحذوف وجوبا، ثم قيل: (١) الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما، وقيل: (٢) هما ومتعلقهما، والمتعلق جزء من الخبر والصحيح عند ابن هشام: أن الخبر فى الحقيقة هو (٣) متعلقهما المحذوف وجوبا لا هما وحدهما ولا هما مع متعلقهما.

تقدير المتعلق: اختلف فيه: فذهب فريق من العلماء أن المحذوف اسم بتقدير: كائن أو مستقر، فيكون من قبيل الخبر بالمفرد، وذهب فريق آخر إلى أن تقديره: كان أو استقر، فيكون من قبيل الخبر بالجملة، واستحسن الرأى الأول ابن هشام، أما ابن مالك فعرض للرأيين دون اختيار لأحدهما، وهذا المتعلق المحذوف كان مشتملا على ضمير تقديره: كائن أو مستقر (هو) أو: كان أو استقر (هو) فلما حذف هذا المتلعق بقى الضمير ولم يحذف وانما انتقل إلى الظرف والمجرور وسكن فيهما.

الدليل على انتقال الضمير إلى الظرف أو المجرور قول الشاعر:

فإنْ يكُ جثمانى بأرض سواكم ∴ فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

وجه الدلالة: أن (أجمع) مرفوع، وهو توكيد لاسم سابق مرفوع مثله، وهو لا يصلح أن يكون توكيدا لـ (فؤادى) لأنه اسم (ان) منصوب ولا لـ (عند) لأنه ظرف منصوب أيضاً، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار، الحذف يتناقض مع

التوكيد الذى هو زيادة للتثبيت والإيجاد فتعين أن يكون للضمير المنتقل إلى الظرف.

يقول ابن مالك:

والخبر الجزء المتم الفائدة ∴ كالله بر، والأيادى شاهدة

ومفردا يأتى، ويأتى جملة ∴ حاوية معنى الذى سيقت له

وإن يكن إياه معنى اكتفى ∴ بها: كنطقى الله حسبى وكفى

والمفرد الجامد فارغ وإن ∴ يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ∴ ناوين معنى "كائن" أو "استقر"

ولا يكون اسم زمان خبرا ∴ عن جثة، وإن يفد فأخبرا

الشرح:

الخبر هو: الجزء المتم الفائدة للمبتدأ، أى يكمل معنى الجملة الاسمية مثال ذلك: الله بر، وكذلك: الأيادى شاهدة، ويأتى الخبر مفرداً ويأتى جملة مشتملة على معناه، فإن تكن كذلك اكتفت بذلك ولا يحتاج المبتدأ معها لرابط مثال ذلك: نطقى الله حسبى، وإن كان الخبر مفردا جامدا لم يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ، أما المشتق فيتحمل الضمير، وإذا أخبر بظرف أو بجار ومجرور نوى متعلقهما المحذوف وجوبا وهو إما يقدر مفردا نحو "كائن" اسم فاعل فهو من قبيل الخبر المفرد، وإما أنه يقدر فعلا فيكون من قبيل الإخبار بالمفرد، واسم المكان يصلح للاخبار به عن المعانى والذوات، أما اسم الزمان فلا يخبر به عن الذات إلا إن أفاد معنى حين الإخبار به، وإن لم يفد امتنع الإخبار به، تقول فى اسم المكان زيد عندك والخير عندك ولا تقول زيد اليوم، لعدم الفائدة، وما جاء مخبرا به عن اسم ذات فيؤول على حذف مضاف نحو: اليوم خمر وغدا أمر.

حكم الابتداء بالنكرة

الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة، لا نكرة، لأن النكرة مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد، ولا يكون نكرة إلا إن حصلت فائدة، وتحصل الفائدة بأمور.

الأول: أن يخبر عنها بمختص مقدم عليها ظرف أو جار ومجرور نحو قوله تعالى: ﴿ولدينا مزيد﴾ وقوله تعالى: ﴿وعلى أبصارهم غشاوة﴾، والمسوغ هو الإخبار بظرف مختص، أما التقديم؛ فإنما لرفع إلباس الخبر بالصفة، فإنك لو قلت رجل فى دارى لظن أن (فى دارى) صفة وأن الخبر لم يأت بعد؛ ولهذا جاء التقديم للفرق بين الخبر وما يظن أنه صفة، و(مزيد) فى الآية الأولى و(غشاوة) فى الآية الثانية مبتدآن وهما نكرتان، وسوغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير، ولا يجوز "رجل فى الدار" ولا "عند رجل مال" لفوات الاختصاص والتقدم فى المثال الأول، والاختصاص فى المثال الثانى، وذلك لإضافة الظرف إلى ما لا يصلح للإخبار عنه، وهو النكرة.

الثانى: أن تتلو النكرة نفيا؛ أى أن يتقدم المبتدأ نفى، وبذلك تحصل الفائدة، لأن النكرة فى سياق النفى تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فاشبهت المعرف بال الجنسية.

الثالث: أن تتلو استفهاما نحو قوله تعالى: ﴿أإله مع الله﴾ وهل فتى فيكم؟، فقوله (إله) فى الآية وقول ابن مالك (فتى) مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام، وبذلك تحصل الفائدة، لأن الاستفهام سؤال عن غير معين بطلب تعيينه فى الجواب، فأشبه العموم الخاص، وكذلك فإن الاستفهام فى هذه الآية وما أشبهها بمعنى النفى.

الرابع: أن تتخصص بالصفة نحو: رجل من الكرام عندنا، فـ (رجل) وصفت بقولك: (من الكرام)، وكذلك قوله تعالى: ﴿ولعبد مؤمن خير من مشرك﴾ فقوله (عبد) نكرة وسوغ الابتداء بها وصفها بـ (مؤمن) وقد تكون الصفة محذوفة - مقدرة - نحو "السمن منوان بدرهم" فـ (السمن) مبتدأ أول و(منوان) مبتدأ ثان وهو نكرة، وسوغ الابتداء بها كونها موصوفة بصفة محذوفة تقديرها: منه، ومنه قوله تعالى: ﴿وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم﴾، أى وطائفة من غيركم بدليل قوله تعالى: قبل ذلك: ﴿يغشى طائفة منكم﴾، ثم قال: ﴿وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم﴾، أى من غيركم، أو حذف الموصوف، أى المبتدأ وبقيت صفته ومن ذلك الحديث، "سوداء ولود خير من حسناء عقيم، أى: امرأة سوداء، فحذفت النكرة الموصوفة وبقيت الصفة دليلا عليها.

الخامس: أن تكون النكرة عاملة عمل الفعل نحو قوله ﷺ: "أمرٌ بمعروف صدقة ونهيٌ عن منكر صدقة" فـ(أمر) و(نهى) مبتدآن، وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين فى محل المجرور بعدهما؛ لأنهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله، وكذلك "رغبة فى الخير خير".

السادس: أن تكون عاملة الإضافة فى ما بعدها نحو قوله ﷺ: "خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليله" فـ(خمس) نكرة، وهو اسم جامد لا يعمل عمل الفعل، وإنما جاز له كسائر الأسماء الإضافة فيما بعدها فجرّ (صلوات) ومن ذلك قول ابن مالك: عملٌ برّ يزين".

وذكر بعضهم منها: التصغير، وأهمله غيرهم باعتبار التصغير وصف فى المعنى كأنه قال: رجل صغير، وذكر ابن عقيل فى شرح الألفية أربعة وعشرين مسوغا للنكرة، وذكر أن بعض المتأخرين أوصلها إلى نيف وثلاثين والبعض أرجع الكثير منها إلى قاعدة العموم أو الخصوص.

يقول ابن مالك:

ولا يجــوز الابتــداء بـــالنكرة ∴ ما لـم تفد كعنـد زيـد نمـرة

وهل فتـى فيكـم، فمـا خـل لنـا ∴ ورجـل مـن الكــرام عندنــا

ورغبة فى الخير خـير وعمـل ∴ بر يزين، ولْيقسْ ما لم يقل

الشـــرح:

لا يجوز أن يكون المبتدأ نكـرة إلا بشـرط أن تفيـد وتحصـل الفـائدة بـأمور ذكر منها ابن مالك:

أحدها: تقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جـار ومجـرور نحـو: عنـد زيـد نمرة.

ثانيها: أن يتقدم عليها أداة استفهام وعبر عـن ذلـك بالمثـال: وهـل فتـى فيكم.

ثالثها: أن يتقدم عليها أداة النفى وعبر عن ذلك بالمثال "ما خل لنا".

رابعها: أن تخصص بالصفة ممثلا لذلك بقوله: "رجل من الكرام عندنا".

خامسها: أن تكون من الأسماء العاملة عمل الفعل كالمصدر الذى عمل فى محل الجار والمجرور نحو: "رغبة فى الخير خير".

سادسها: أن تكون اسما عاملا فيما بعده الجر بالإضافة نحـو قولـه: "عمل بر يزين".

أحوال الخبر مع المبتدأ

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأن المبتدأ محكـوم عليـه، والخـبر محكـوم بـه، أو: المبتـدأ ذات والخـبر وصـــف فــى المعنــى لتلــك الــذات وحــق الموصوف أن يتقدم على الصفة نحو زيد قائم.

وللخبر مع المبتدأ ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وجوب تأخير الخبر، أو وجوب تقديم المبتدأ:

يجب تأخير الخبر وتقديم المبتدأ فى أربع مسائل:

إحداها: أن يخاف التباس الخبر والمبتدأ، وذلك إذا تساويا تعريفا وتنكيرا ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان نحو: زيد أخوك فكل منهما صالح للإخبار به عن الآخر بحسب اختلاف الغرض، فقد يكون هناك عدة أشخاص يشتركون فى الاسم فتريد أن تميز واحداً منهم فتصفه وتقول: زيد أخوك، أما إذا كان للسامع عدة إخوة ولا يعرف من المراد منهم فتعينه بالاسم وتقول: أخوك زيد. وكذلك فى النكرتين نحو: افضل منك أفضل منى، فإذا كان المخاطب سابقا فى الفضل عن المتكلم ويريد أن يبين أن هناك شخصا أفضل من المخاطب فهو قطعا أفضل من المتكلم فيخبر بذلك، وإذا أراد العكس بأن كان المتكلم أفضل من المخاطب ويريد أن يخبر عن شخص بأنه يسبق المتكلم فى الفضل، فهو قطعا أفضل من المخاطب، فكل صورة من الصورتين فى الإخبار لابد أن تكون هكذا ولو قدم الخبر فى كلتا الحالتين لأفاد العكس، وذلك بخلاف نحو: "رجل صالح حاضر" فإن وصف النكرة يقضى بأنها مبتدأ تقدمت أو تأخرت، وكذلك لو كانت هناك قرينة معنوية نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فإن قاعدة التشبيه تفيد أن المشبه هو المبتدأ والمشبه به هو الخبر، لأنك تريد أن تحكم على المبتدأ بأنه يكاد يقارب المشبه به فى الصفة الجامعة بينهما، فالأقل وهو المبتدأ تريد أن تصل به لدرجة المشبه به وهو الخبر، ومثل ذلك قول الشاعر[1]:

---

(١) الشاهد: بنونا بنو أبنائنا، حيث قدم الخبر وهو (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع استواء كل منهما فى التعريف، ولكن القرينة المعنوية تعطى بأن الخبر هو محط التشبيه، لأنه الأقوى، وزيادة الصفة الجامعة بين المبتدأ والخبرمرتبة يحاول المتكلم أن يصل بالمبتدأ فيها إلى درجة الخبر ولو على سبيل الإدعاء، فلا التباس، لأن الأقل هو المبتدأ والأكثر هو الخبر قدمت أو أخرت.

بنونا بنو أبنائنا وبناتُنا ∴ بنوهُنَّ أبناءُ الرجال الأباعد

، لأن الأبناء هم الأصل، فهم فيالمرتبة التالية للآباء، أما أبناء الأبناء فهم فى مرتبة تلى الأبناء، فمراده أن منزلة الأبناء فى منزلة الأبناء، أما بنو البنات فهم مختلفون، لأن آباءهم بعيدون عن الانتساب إلينا، وهذا ثابت سواء قدمت أو أخرت، فـ (بنو الأبناء) مبتدأ و(بنونا) خبر؛ بناء على أن الأقل هو المشبه وهو المحكوم عليه، والأقوى هو المشبه به وهو المحكوم به.

المسألة الثانية: من وجوب تأخير الخبر: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو: زيد قام؛ فإنه لو تقدم الخبر والحالة هذه بأن كان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر لالتبس المبتدأ بالفاعل هذا بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم أو كان فعلا رافعا لظاهر نحو قام أبوه، أو لضمير بارز نحو: أخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه، فتقول: قائم زيد، وقام أبوه زيد وقاما أخواك.

المسألة الثالثة: أن يقترن الخبر بإلاّ معنى نحو قوله تعالى: ﴿إنما أنت نذير﴾، فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأنه محصور فيه بإلاّ معنى، إذ التقدير: ما أنت إلاّ نذير أو يقترن بإلاّ لفظا نحو قوله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المحصور يكون مؤخر دائما، فأما قول الشاعر(١):

فيا ربَّ هل إلاّ بك النصرُ يُرتجَى ∴ عليهم وهل إلاّ عليك المعوَّلُ

فضرورة شعرية.

---

(١) الشاهد فى البيت: قوله: (بك النصر) و(عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بإلاّ فى الموضعين شذوذا، وكان الأصل أن يقول: هل النصر إلاّ يرتجى بك، وهل المعوّل إلاّ عليك، ولكن الضرورة الشعرية جعلته يخالف القياس.

المسألة الرابعة: من وجوب تأخير الخبر: أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه، بأن يكون له صدر الكلام نحو: ما أحسن زيداً، فـ(ما) مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب و(أحسن زيدا) خبره، ونحو (من فى الدار) فـ(من) اسم استفهام مبتدأ وفى الدار خبره ونحو: (من يقم أقم معه) فـ(من) اسم شرط مبتدأ وما بعده خبر، ونحو: كم عبيدٍ لزيدٍ، فـ(كم) مبتدأ و(لزيدٍ) خبر، فالخبر فى هذه الأمثلة واجب التأخير، وهو فى الأول فعل ماض، وفى الثانى جار ومجرور، وفى الثالث فعل مضارع، وفى الرابع: جار ومجرور، والمبتدأ فى هذه الأمثلة لازم الصدر، فلا يجوز تأخيره أو مستحقا للتصدير بغيره: إما متقدما على المبتدأ نحو: لَزيدٌ قائم؛ وذلك لاقترانه بلام الابتداء المانعة من تأخير المبتدأ فـ(زيد) مبتدأ و(قائم) خبره، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه، وأما قول الشاعر(١):

أمُّ الحليس لعجوزٌ شهر بهْ ∴ ترضَى من اللحم بعظمِ الرقبة

فإن لام الابتداء لم تدخل على مبتدأ مؤخر خبره "أم الحليس"، بل داخلة على مبتدأ محذوف تقديره: "لهى عجوز" والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن أم الحليس أو أن اللام زائدة، وليست لام الابتداء وتكون (عجوز) خبر (أم الحليس) على التقدير الثانى. وإما متأخرا عنه، أى يكون ذلك الغير الذى فى الصدر متأخرا عن المبتدأ، بأن يكون ما فى الصدر مضافا إليه المبتدأ نحو: غلام من يقم أقم معه، وغلام من فى الدار، ومال كم رجل عندك، فإن (غلام) فى المثال الأول مضافة إلى اسم شرط وفى الثانى إلى اسم استفهام و(مال) مضافة إلى كم الخبرية وكلها لازمة التصدير.

---

(١) الشاهد فى البيت: دخول لام الابتداء على ما ظاهره أنه مبتدأ مؤخر، وخرج البيت على جعل (عجوز) خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: لهى عجوز أو جعل اللام زائدة وليست لام الابتداء، فلم تدخل اللام على مبتدأ مؤخر، لأن لها الصدارة.

أو كان مشبها بما يستحق التصدير نحو: الذى يأتينى فلـه درهـم، فإن اسـم الموصول (الذى) مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذى بعده وكون الفعل الذى بعده سببا لجملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب، وللشبه هذا فى العموم وغيره بين الموصول والشرط دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب لتفيد ترتب الثانى (استحقاق الدرهم) على الأول (الإتيان).

يقول ابن مالك:

والأصل فى الأخبار أنْ تؤخرا ∴ وجوزوا التقديم إذ لا ضررا
فامنعه حين يستوى الجزءان ∴ عُرْفا ونُكراً عادمى بيان
كذا إذا ما الفعل كان الخبرا، ∴ أو قصد استعماله منحصرا
أو كان مسنداً لذى لام ابتدا ∴ أو لازم الصدر كمن لى منجدا

الشرح:

الأصل فى الأخبار أن تتأخر، لأنها محكومة بها ويجوز التقديم إذا لم يحدث التباس المبتدأ بالخبر.

فامنع تقديم الخبر إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا يوجد قرينة تميز أحدهما عن الآخر إلاّ بوجوده فى مكانه وكذلك إذا وقع الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ المستتر، وعبارة المصنف تفيد منع وقوع الخبر الفعلى مطلقا وليس كذلك فإن: قاما الزيدان وقاموا الزيدون غير ممتنع وكذلك يجب تأخير الخبر إذا كان المبتدأ مقترنا بلام الابتداء، أو كان محصورا بإنما أو بإلاّ وكذلك إذا كان المبتدأ له صدر الكلام كأسماء الاستفهام ومثل له بقوله: "من لى منجدا". مبتدأ ولا يوجد قرينة تبين المبتدأ من الخبر، وكذلك يمتنع تقديمه على المبتدأ إذا كان الخبر محصورا بإلاّ أو إنما، وكذلك يمتنع تقديم الخبر إذا دخلت لام الابتداء على المبتدأ، أو كان المبتدأ مما يلزم

الصدارة بنفسه كأسماء الاستفهام والشرط وغير ذلك مما يوجب الصدارة له فى الجملة، ومثل لما له الصدارة باسم الاستفهام وذلك نحو: من لى منجدا، فـ(من) اسم استفهام مبتدأ و(لى) خبره، و(منجدا) حال.

فنجد ابن مالك قد ذكر خمسة مواضع بأن جعل المقرون بلام الابتداء وهو مما لزم التصدير بغيره موضعا مستقلا، ولم يدخله مع لازم التصدير بنفسه كما فعل ابن هشام فى أوضح المسالك حيث قال: وأن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه أو بغيره.....".

الحالة الثانية: وجوب تقديم الخبر

يجب تقديم الخبر على المبتدأ – أو تأخير المبتدأ عن الخبر على خلاف الأصل، وذلك فى أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن يوقع تأخيره فى لبس ظاهر نحو: فى الدار رجل، وعندك مال، وقصدك غلامه رجل، وعندى أنك فاضل، لإيهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال فى الأمثلة الثلاثة الأولى، إذ لو قلت: رجل فى الدار، ومال عندك، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ. وأن يكون نعتا له، لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص، ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها إلى الخبر، ولهذا لو كانت النكرة مختصة لجاز تقديمها نحو قوله تعالى: ﴿وأجل مسمى عنده﴾. وفى المثال الرابع يوقع فى التباس أن المفتوحة بإن المكسورة، والمفتوحة بمعنى (لعل) والمعنى مختلف على كلا التقديرين كما سيأتى فى باب (أن).

الموضع الثانى: أن يكون المبتدأ مقترن بإلا لفظا نحو: "ما لنا إلا اتباع أحمدا"، أو معنى نحو: إنما عندك زيد، وكما ذكرنا فى تقديم المبتدأ إذا كان الخبر محصورا: أن المحصور دائما يتأخر، فكذلك هنا فى المثال الأول جاء المبتدأ،

وهو (اتباع) محصورا بإلاّ لفظا، وفى المثال الثـانى جاء المبتـدأ محصـورا بإنمـا وهو :(زيد) فوجب تأخيره وفقا للقاعدة.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر مما يلزم الصـدارة فىالجملـة، بأن كـان اسم استفهام نحو: أين زيد؟ فـ(أين) خبر مقدم وجوبا على المبتدأ (زيد) لكونه اسم استفهام، وكذلك يجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذا كان الخـبر مضافا إلـى لازم التصدر نحو: صبيحة أى يوم سفرك؟ فـ(صبيحة) خبر مقدم، و(أى) اسم استفهام مضاف إليه و(سفرك) مبتدأ مؤخر.

الموضع الرابع: أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخـبر نحو قوله تعالى: ﴿**أم على قلوب أقفالها**﴾ فـ(أقفالهـا) مبتدأ مؤخـر و(علـى قلـوب) خبر مقـدم وجوبـا، ولا يجوز أن يقـال: أم أقفالهـا علـى قلـوب، لئـلا تعـود الهاء المتصلة بـ(أقفال) على (قلوب) وهى متأخرة فى الرتبة، لأنها بعض متعلق الخـبر وهو (الاستقرار) والجـار والمجرور متعلق بـه، ومتعلـق الخـبر رتبتـه التـأخير، فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز ونحو قول الشاعر[1]:

أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قدرةٌ ∴ علىَّ، ولكن ملءُ عينٍ حبيبُهَا

فـ(ملء) خبر مقدم و(حبيب) مبتدأ مؤخر، ولا يجـوز تقديمـه علـى الخـبر، لئلا يعود الضمير على (عين) وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "ملء عين حبيبهـا" حيث قدم الخـبر وهـو (مـلء عيـن) وأخـر المبتدأ (حبيبها) لاتصال المبتدأ بضمير يعـود علـى ملابس الخبر وهـو المضـاف إليـه (عين) فلو أخره لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

يقول ابن مالك:

ونحو عندى درهم، ولى وطر ∴ ملتزم فيه تقدم الخبر
كذا إذا عاد عليه مضمر ∴ مما به عنه مبينا يخبر
كذا إذا يستوجب التصديرا ∴ كأين من علمته نصيرا
وخبر المحصور قدم أبدا ∴ كما لنا إلا اتباع أحمدا

الشرح:

يشير فى هذه الأبيات إلى مواضع وجوب تقديم الخبر، وهى أربعة الموضع الأول: إذا كان المبتدأ نكرة فمسوغه تقدم الخبر وجوبا عليه والخبر ظرف أو جار ومجرور ومثل لذلك بقوله عندى درهم ولى وطر، والثانى: إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شئ فى الخبر، والثالث: إذا كان الخبر مما له صدر الكلام كالاستفهام ومثل له بـ (أين من علمته نصيرا)، والرابع: إذا كان المبتدأ محصور فيؤخر ويقدم خبره مثل: ما لنا إلآ اتباع أحمد.

الحالة الثالثة: من حالات تقدم الخبر

جواز التقديم والتأخير

يجوز تقديم المبتدأ عن الخبر، - وهو الأصل - وذلك إذا لم يوجد سبب يستلزم تأخيره وفى المقابل يجوز تأخير المبتدأ وتقديم الخبر على المبتدأ على خلاف الأصل إذا لم يوجد سبب يستلزم تقديمه نحو قولك: زيد قائم، فيجوز أن تقول: قائم زيد والأرجح التأخير.

حذف المبتدأ والخبر

١- حذف المبتدأ جوازا

يحذف المبتدأ جوازا إن وجد دليل يشير إليه نحو قوله تعالى: **﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها﴾** فدخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ

وهو الجار والمجرور قرينة دالة على حذفه، وكذلك فى الاستفهام كأن يقال: كيف زيد؟ فتقول: دنف، أى هو دنف، فالضمير معلوم من السؤال العائد عليه، و(زيد) فى السؤال مبتدأ مؤخر و(كيف) خبر مقدم، فالإجابة بالخبر المقابل للخبر فى السؤال وهو (كيف) فبقى ما يقابل المبتدأ وهو (زيد) فى السؤال بالضمير فى الجواب (هو دنف).

٢- حذف الخبر جوازا

يحذف الخبر جوازا - أيضاً - إذا علم، كأن يقال: من عندكما؟ فتجيب عن السؤال فتقول: زيد، فـ(من) فى السؤال مبتدأ و(عندكما) خبر، وذكر فى الجواب ما يقابل المسئول عنه بـ(من) وهو (زيد) وهو المجهول، وحذف المقابل المعلوم المذكور فى السؤال وهو (عندكما) لوجوده فى السؤال، وكذلك قوله تعالى: ﴿**أكلها دائم وظلها**﴾ أى دائم، فقد ذكر الخبر فى الجملة المعطوف عليها، فحذف من جملة المعطوف لوجود ما يشعر به، ونحو: خرجت فإذا الأسد، أى حاضر، لأن (إذا الفجائية) تشعر بالحضور.

يقول ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز، كما ∴ تقول "زيد" بعد "من عندكما"

وفى جواب كيف زيد قل "دنف" ∴ فزيد استغنى عنه إذ عرف

شرح الأبيات:

حذف ما يعلم جائز، ومن ذلك: حذف الخبر ومثاله: زيد..... فى جواب من سأل: من عندكما؟، أى: زيد عندنا.

كما يحذف المبتدأ ومثاله: "دنف"، أى: هو دنف، أو زيد دنف فى جواب من قال: كيف زيد؟، وذلك الحذف لمعرفته حيث ذكر فى سؤال السائل، فأغنى ذكره عن إعادته فى الجواب.

حذف المبتدأ وجوبا

يحذف المبتدأ وجوبا فى اربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع[١] مرفوع وذلك فى مدح نحو قولهم: "الحمد لله الحميد" أو ذم نحو قولك: أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين، أو ترحم نحو: مررت بزيد المسكين، فالتقدير: هو الحميد، هو عدو المؤمنين، هو المسكين.

الموضع الثانى: إذا أخبر عنه بمصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله، بأن يكون المصدر نائبا عن الفعل، ولكن قصد به الثبوت والدوام فرفعوها، وجعلوها أخباراً عن مبتدآت محذوفة حملا للرفع على النصب نحو: "سمع وطاعة ونحو: صبر جميل، وقول الشاعر[٢]:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ∴ أذو نسب أم أنت بالحى عارف

التقدير: أمرى سمع وطاعة، وصبرى صبر جميل، وأمرى حنان.

الموضع الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص "نعم" أو "بئس" نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، إذا قدرا اخبرين فيكون المبتدأ محذوفا وجوبا، والتقدير: هو زيد، أى: الممدوح زيد، وهو عمرو، أى المذموم عمرو، فإن كان المخصوص مقدما أعرب مبتدأ والجملة خبر.

---

(١) قطع النعت: أن لا يتبع المنعوت فى إعرابه: رفعا ونصبا وجرا، بل يجعل إما خبر لمبتدأ محذوف أو مفعولا به لفعل محذوف، وتكون الجملة هى التابعة لما قبلها فى الإعراب، فيكون من النعت بالجملة.

(٢) الشاهد فى البيت قوله (حنان) حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام: أمرى حنان.

الموضع الرابع: ما سمع عن العرب من ألفاظ مخصوصة وجب اتباعهم فيها فهى كالأمثال، ومن ذلك قولهم: "من أنت زيد" بالرفع فـ(زيد) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، أى: مذكورك زيد، وقدر المحذوف سيبويه (كلامك زيد) ورجح ابن هشام: (مذكورك) ومن حذف المبتدأ وجوبا قولهم: "فى ذمتى ميثاق"، ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده، والتقدير: فى ذمتى ميثاق أو عهد.

حذف الخبر وجوبا

يحذف الخبر وجوبا فى أربعة مواضع:

الموضع الأول: أن يكون الخبر كونا مطلقا، والمبتدأ واقع بعد (لولا) الامتناعية نحو: لولا زيد لأكرمتك، أى: لولا زيد موجود.

والمراد بالكون: الوجود، والمراد بالإطلاق عدم التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك: أن يقال: امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ، فهنا فى هذا المثال: امتنع إكرام المخاطب لوجود زيد.

فلو كان امتناع جواب "لولا" لأمر زائد على وجود المبتدأ كان ما بعد لولا كونا مقيدا، فيكون الخبر من قبيل الكون الخاص لا العام وسمى بالكون المقيد، وحينذاك يجب ذكره إن فقد الدليل، ومن ذلك: لولا زيد سالمنا ما سلم، فزيد مبتدأ وجملة (سالمنا) خبره وهو كون مقيد، لأن وجود زيد ليس مطلقا بل مقيد بالمسالمة ولا دليل على هذا القيد المخصوص وهو المسالمة، فلذلك وجب ذكره، ومنه الحديث "لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم" فقومك مبتدأ وحديثو خبره، وهو كون مقيد بالحداثة.

فإن وجد دليل على هذا الكون المقيد جاز ذكر الخبر وحذفه نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فحموه خبر أنصار، وهو كونه مقيد بالجماعة، والمبتدأ

الذى هو (أنصار) دال عليها، إذ من شأن الناصر أن يحمى من ينصره، ومن الكون المقيد قول أبى العلاء المعرى[1]:

يذيب الرعب منه كل عضب ∴ فلولا الغمد يمسكه لسالا

فـ(يمسكه) خبر (الغمد) وهو كون مقيد بالإمساك، والمبتدأ دال عليه، إذ من شأن الغمد إمساك السيف.

وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد (لولا) أصلا، لأنه لا يكون عندهم إلا كونا مطلقا، وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ، فيقولون فى: (لولا زيد سالمنا ما سلم): لولا مسالمة زيد إيانا، أى موجودة وفى: (لولا أنصار زيد حموه ما سلم): لولا حماية أنصار زيد موجودة ما سلم، وقالوا فى الحديث إنه مروى بالمعنى لا باللفظ، ولحنوا المعرى.

الموضع الثانى: أن يكون المبتدأ صريحا فىالقسم، بمعنى أنه لا يستعمل إلآ فى القسم، فيفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو "لعمرك لأفعلن" و"أيمن الله لأفعلن"، أى: لعمرك قسمى وأيمن الله يمينى.

فإن كان اللفظ غير صريح فىالقسم، بل يستعمل فى القسم وغيره مثل: "عهد الله لأفعلن" جاز ذكر الخبر وحذفه، لأن لفظ (عهد الله) يستعمل فى القسم كما فى المثال السابق، ويستعمل فى غيره كما تقول: عهد الله يجب الوفاء به.

الموضع الثالث: أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هى نص فى المعية نحو: كل رجل وضيعته"، و"كل صانع وما صنع"، وإنما حذف الخبر،

---

(١) الشاهد فى البيت: (الغمد يمسكه) حيث ذكر الخبر، وهو جملة يمسكه، وهو كون خاص ووجد الدليل، وذكر الخبر وهذا يجوز كما يجوز الحذف.

لدلالة الواو وما بعدها علىالمصاحبة والاقتران، فالواو هنا بمعنى (مع) وتقدير الخبر فى المثالين: مقترنان.

ولو جئ بـ (مع) مكان الواو كان كلاما تاما، ولو قلت: زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذف الخبر اعتماداً على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران، وجاز ذكره، لعدم التنصيص على المعية، ومنه قول الشاعر(١):

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى ∴ وكل امرئ والموت يلتقيان

فآثر ذكر الخبر، وهو (يلتقيان).

ويرى الكوفيون ومعهم الأخفش أن نحو: "كل رجل وضيعته" وما شابهه مستغن عن تقدير الخبر، لأن معناه: مع ضيعته.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ إما:

أ - مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال، ولا يصح كون الحال خبراً عن المبتدأ المذكور نحو: "ضربى زيداً قائما" فضرب مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله (ياء المتكلم)، وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره (زيد)، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبرا عن (ضرب)، لأن الخبر وصف فىالمعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يصح أن تقول: ضربى قائم.

---

(١) الشاهد فيه قوله: "وكل امرئ والمرء يلتقيان" حيث ذكر الخبر (يلتقيان)، لأن الواو التى عطفت علىالمبتدأ ليست نصا فى المصاحبة والاقتران، لأن مصاحبة المرء للموت ليست بلازمة، ومعنى (يشعب): يفرق.

ب- أو يكون المبتدأ اسم تفضيل مضاف إلى المصدر المذكور نحو: "أكثر شربى السويق ملتوتا" فـ(أكثر) اسم تفضيل مبتدأ، وهو مضاف إلى مصدر (شرب) عامل فى اسم (السويق) مفسر لضمير وهذه الحال (ملتوتا) لا تصح أن تكون خبرا.

جـ- أو يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا إلى مؤول بالمصدر نحو: "أخطب ما يكون الأمير قائما" فأخطب أضيف إلى مصدر مؤول من (ما والفعل) والتقدير: أخطب كون الأمير قائما.

تقدير الخبر:

١- مذهب جمهور البصريين: الخبر مقدر بـ (إذ كان) أو (إذا كان).

٢- عند الأخفش - واختاره ابن مالك: الخبر مقدر بمصدر مضاف إلى صاحب الحال فالتقدير عنده: ضربى زيداً ضربه قائما، فالمصدر الثانى هو الخبر، وفاعله محذوف، والهاء مضاف إليها مفعول المبتدأ.

تنبيه: إن صحت الحال أن تقع خبراً عن المبتدأ فالرفع واجب فتقول: ضربى زيداً شديد، ولا يجوز: ضربى زيدا شديدا، لأنه وصف للضرب لا لشديد.

وشذ: "حكمُك مسمَّطًا"[1] أى مثبتا، والقياس: رفعه، لصلاحيته لوقوعه خبرا، ولكنهم نصبوه على الحال وحذفوا الخبر، أى: حكمك لك نافذا. وقيل هذا الرجل حكَّمَهُ عليهم قومُهُ وأجازوا حُكْمَهُ.

---

(١) هذا مثل روى بالرفع وبالنب، يراد حكمك مرسلا، أى احتكم وخذ حكمك. انظر مجمع الأمثال للميدانى ٢٥١/١، وقيل: أى سهلا، وأصله: من سمطت الجدى: إذا كشطت ما عليه من الشعر، فيكون ذلك أسهل من السلخ ويقال: سمط الفارس درعه: إذا ألقى طرفها على عجز فرسه أو علقها بسرجه.

يقول ابن مالك:

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ∴ حتم، وفى نص يمين، ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع ∴ كمثل "كل صانع وما صنع"

وقبل حال لا يكون خبرا ∴ عن الذى خبره قد أضمرا

كضربى العبد مسيئاً، وأتم ∴ تبيينى الحق منوطا بالحكم

الشـرح:

يجب حذف الخبر لمبتدأ بعد (لولا) فى أغلب الأحوال وكذلك إذا كان المبتدأ نصاً فى اليمين وكذلك إذا وقع الخبر بعد واو هى نص فى المعية بالعطف على المبتدأ، وكان المبتدأ وما عطف عليه من الأمور التى يلازم فيها كل واحد صاحبه لا يفترق عنه مثل: كلُّ صانعٍ وما صنع، وكذلك يحذف الخبر إذا وقع قبل اسمٍ يعرب حالا، وهذه الحال لاً تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ، وكان المبتدأ مصدراً عاملا فى اسمَ مفسر لضمير هو صاحب الحال كضربى العبدَ مسيئًا، أو كان المبتدأ اسم مضاف إلى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال نحو: أتمُّ تبيينى الحقَّ منوطًا بالحكم، فـ(أتم) اسم تفضيل مبتدأ وهو مضاف إلى المصدر (تبيين).

تعدد الخبر

اختلف النحاة فى جواز تعدد الخبر، فأجازه قوم ومنعه آخرون، ومن المجيزين ابن مالك وابن هشام، مثاله: زيد شاعر كاتب، ومن منع قدر (كاتب) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو كاتب، أو أنه جامع للصفتين: الشعر والكتابة لا الإخبار بكل منهما على انفراده، لوجود التعدد لفظا ومعنى.

وليس من التعدد قول طرفة بن العبد[١]:

يداك يد خيرها يرتجى ∴ وأخرى لأعدائها غائظة

، لأن قوله (يداك) فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر.

والتحقيق أن المعطوف ليس من باب التعدد، وليس من التعدد قولهم: الرمان حلو حامض، لأن الرمان وإن أخبر عنه بلفظين، إلاّ أن اللفظين فى معنى خبر واحد، وهو: (مز)، ولهذا يمتنع العطف بينهما بالواو، لأن العطف يقتضى المغايرة، وأن يتوسط المبتدأ بينهما، فلا تقول: الرمان حلو وحامض، لأن هذا يقتضى أن بعضه حلو وبعضه حامض، ولا الرمان حلو والرمان حامض، فالرمان جامع للصفتين معا لا تنفرد صفة عن الأخرى فى طعمه، وليس من التعدد - أيضاً - قوله تعالى: ﴿**والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم**﴾ لأن الثانى وهو (بكم) تابع للأول (صم) بعطفه بالواو على ما قبله، والأصل: والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم، فحذف المبتدآن، وبقى خبراهما فعطف أحدهما على الآخر.

وهنا فريق ثالث من النحاة لا يجيز تعدد الخبر إلاّ إذا كان الخبران فى معنى خبر واحد نحو: الرمان حلو حامض، أى: مز فإن لم يكونا كذلك تعين العطف نحو: زيد شاعر وكاتب وما جاء من لسان العرب من ذلك بغير عطف قدر له مبتدأ آخر كقوله تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد**﴾ وكقول الشاعر[٢]:

---

(١) الشاهد قوله (يداك) الواقع مبتدأ فهو واحد فى اللفظ ولكنه متعدد فى المعنى و(يد) الأولى خبر لإحدى اليدين، و(أخرى) وإن كانت خبراً عن اليد الثانية فى المعنى إلا أن العطف منع من إعرابها خبرا لفظيا.

(٢) الشاهد: حيث يقدر من لا يجيز تعدد الخبر إذا لم يكونا فى معنى خبر واحد بتقدير مبتدأ محذوف يكون الثانى خبرا عنه، أى هو يقظان، هو نائم.

ينامُ بإحدى مقلتيه ويتّقي ∴ بأخرى فهو يقظانُ نائمُ

يقول ابن مالك:

وأخبروا باثنين أو باكثرا ∴ عن واحد كهم سراة شعرا

الشرح:

يجوز الإخبار عن المبتدأ بأكثر من خبر واحد نحو قولهم: هم سراة شعراء.

نواسخ الابتداء

النواسخ: جمع ناسخ، ومنه نسخت الشمس الظل، أى ازالته.

واصطلاحا: ما يدخل على المبتدأ والخبر فيزيل حكمهما ويثبت لهما حكمين جديدين. وتنقسم من حيث نوعها قسمين:

أفعال ، وحروف، فالأفعال: كان وأخواتها وأفعال المقاربة وظن وأخواتها، والحروف: ما وأخواتها، وإن وأخواتها ولا التى لنفى الجنس. وتنقسم من حيث عملها إلى ما يرفع المبتدأ والخبر وهو: كان وأخواتها، وما ولا ولات وإن المشبهات بليس وكاد وأخواتها. وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو: إن وأخواتها ولا التى لنفى الجنس، وما ينصبهما معا وهو: ظن وأخواتها.

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

١- كان وأخواتها

كان وأخواتها: أفعال ناسخة ترفع المبتدأ تشبيها له بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره، ويسمى خبرها تشبيها له بالمفعول. هذا هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها تعمل النصب فى الخبر فقط.

وكلها أفعال اتفاقا إلا "ليس" فذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي في كتابه "الحلبيات"، وأبو بكر بن شقير إلى أنها حرف. وتنقسم من حيث عملها فيما بعدها إلى ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهو ثمانية أفعال. كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى وصار وليس. وما يعمل هذا العمل بشرط، وهو قسمان: ما يعمله بشرط أن يسبقه نفي، أو شبهه وهو: النهي والدعاء وهو أربعة أفعال: زال[1]، وبرح، وفتئ وانفك مثالها بعد النفي: مازال زيد قائما، ونحو قوله تعالى: ﴿ولا يزالون مختلفين﴾ قوله تعالى: ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ ومنه بعد النفي التقديري: ﴿قالوا تالله تفتؤُ تذكر يوسف﴾ أي لا تفتؤ وقول الشاعر[2]:

فقلت يمين الله أبرح قاعدا ∴ ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

ومثالها بعد شبه النفي – والمراد به النهي – قول الشاعر[3]:

صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكر المو ∴ ت فنسيانُه ضلالٌ مبين

والدعاء كقولك لا يزال الله محسنا إليك وقول الشاعر[4]:

ألا يا اسلمِي، يا دارميَّ على البِلىَ ∴ ولازالَ مُنهلاً بجرعائك القطر

---

(١) (زال) التي مضارعها (يزال)، أما التي مضارعها (يزيل) بمعنى (ماز) (يميز) فتام متعد، ومنه: زل ضأنك عن معزك و(زال) التي مضارعها يزول فلازم ومصدره: الزوال، بمعنى الانتقال ومنه قوله تعالى: ﴿إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾ فهذان الأخيران لا يعملان عمل كان.

(٢) الشاهد في البيت قوله: (أبرح قاعداً) حيث عمل (أبرح) مضارع (برح) عمل (كان) ولم يسبق بنفي ولا شبهه، وهنا مقدر وجوده حيث يجوز حذف النفي من زال وأخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعا.

(٣) الشاهد في البيت قوله: "ولا تزل ذاكر الموت" حيث وقع الفعل (تزل) مضارع (زال) مسبوقا بحرف النهي، وهو شبيه بالنفي ومنزل منزلته فعمل عمل كان.

(٤) الشاهد في البيت في قوله "ولازال" حيث أجرى "زال" مجرى "كان" في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم "لا" الدعائية عليها، لشبهه بالنفي.

القسم الثاني: مما يعمل بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية وهو فعل واحد - دام -: نحو قوله تعالى: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا﴾ أي مدة دوامي حيا، وسميت (ما) مصدرية، لأنها تقدر بالمصدر، وهو: الدوام، وسميت ظرفية، لنيابتها عن الظرف، وهو: المدة.

معاني الأفعال:

معنى (كان): اتصاف المخبر عنه بالخبر في الزمن الماضي، ومعنى (ظل): اتصال المخبر عنه بالخبر نهارا، ومعنى (بات): اتصافه به ليلا، ومعنى (أضحى): اتصافه به في الضحى ومعنى (أصبح): اتصافه به في الصباح، ومعنى (أمسى) اتصافه به في المساء ومعنى (صار): التحول من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى (ليس): النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال نحو: ليس زيد قائما، أي: الآن، وعند التقييد بزمن على حسب ذكره نحو: ليس زيد قائما غدا، ومعنى (زال وأخواتها) ملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال، ومعنى (دام): بقي واستمر.

يقول ابن مالك:

ترفع كان المبتدأ اسما، والخبر	∴	تنصبه، ككان سيدا عمر
ككان ظل بات أضحى أصبحا	∴	أمسى وصار ليس، زال، برحا
فتئ وانفك، وهذى الأربعة	∴	لشبه نفى أو لنفى، متبعة
ومثل كان دام مسبوقا بـ "ما"	∴	كأعط ما دمت مصيبا درهما

شرح الأبيات:

ترفع كان المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها مثال ذلك: "كان عمر سيدا" وأخوات كان": ظل، بات أضحى، أصبح، أمسى، صار،ليس، وهذه الثمانية تعمل بلا شرط، ثم: زال برح، فتئ، انفك، وهذه الأربعة الأخيرة تعمل بشرط تقدم نفى أو شبهه، وأيضاً هناك فعل واحد يعمل بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليها، وهو (دام) ومثل له بقوله: أعط درهما ما دمت مصيبا درهما.

أقسام "كان" و"أخواتها" من حيث التصرف وعدمه

تنقسم كان وأخواتها من حيث التصرف والجمود إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما لا يتصرف مطلقا وهو: "ليس" باتفاق و"دام" عند الفراء وكثير من المتأخرين، فلا يستعمل إلا الماضى فقط.

القسم الثانى: ما يتصرف تصرفا ناقصا، وهو "زال" وأخواتها فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، وكذلك (دام) عند الأقدمين، فإنهم أثبتوا لها مضارعا.

القسم الثالث: ما يتصرف تصرفا تاماً، وهو باقى الأفعال.

وهذا القسمان الأخيران ما يتصرف منهما يعمل عمل الماضى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ولم أك بغيا﴾، وقوله: ﴿قل كونوا حجارة أو حديدا﴾

وقول الشاعر(١):

ببذلٍ وحلم سادَ فى قومه الفتى ∴ وكونُك إياه ُعليك يسيرُ

وقول الشاعر(٢):

وما كل من يبدى البشاشة كائنا ∴ أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقول الشاعر(٣):

قضى الله يا أسماءُ أن لستُ زائلاً ∴ أحبك حتى يغمض الجفنَ مُغمضُ

ومن تتبع الشواهد السابقة نجد فى الآية الأولى: المضارع (أك) المجزوم بالسكون على النون المحذوفة جوازاً، واسمه ضمير مستتر وجوبا تقديره "أنا" وخبره "بغيا"، وفى الآية الثانية: (كونوا) فعل أمر واسمه واو الجماعة وخبره "حجارة"، وفى البيت الأول وقع المصدر (كون) موقع (كان) فعمل عملها، واسمه الضمير كاف الخطاب الذى له محلان: الرفع باعتباره الأصلى، وهو وقوعه اسما لـ(كون) والجر لطروء الإضافة عليه، فقد أضيف المصدر إلى فاعله، وهذا

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "وكونك إياه" حيث عمل مصدر "كان" الناقصة وهو (كون) عملها فى رفع الاسم ونصب الخبر، واسم (كون) هو الكاف و(إياه) خبر (كون) فى محل نصب، أما (كون)، لأنها اسم فلها موقع من الإعراب، فهى مبتدأ يحتاج لخبر، وخبر المبتدأ هو (يسير)، فـ(كون) لها عملان من حيث كونها مبتدأ يحتاج لخبر مرفوع هو قوله (يسير) ومن حيث تصرفها من (كان) تحتاج لاسم مرفوع وهو (الكاف) وهو مجرور لإضافته وخبر الكون المنصوب (إياه).

(٢) الشاهد: (كائنا) حيث عمل عمل كان واسمه ضمير مستتر وخبره (أخاك).

(٣) الشاهد: (زائلا) حيث عمل عمل كان واسمه ضمير مستتر وخبره جملة (أحبك).

جائز كما سيجئ مستقبلا، أما (كون) فلما وقع اسما فى بدء الجملة صار له موقع إعرابى وهو الرفع بالابتداء، فيحتاج لخبر، وخبره (يسير) وهو اسم من اليسر، وليس فعلا مضارعا ماضيه (سار) كما قد يتوهم، وفى البيت الثانى: (كائنا) متصرف من (كان) وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله، وموقعه مما قبله خبر لـ(ما) النافية منصوب، أما اسمه ضمير مستتر تقدير (هو) و(أخاك) خبره منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة، وفى البيت الثالث وقع (زائلا) اسم فاعل لـ(زال) وهو مسبوق بالنافى (لست) و(زائلا) خبر (ليس) وعمل عمل زائل) فرفع ضميراً مستترا (أنا)، وجملة (أحبك) من الفعل والفاعل والمفعول فى محل نصب خبر (زائل).

يقول ابن مالك:

وغير الماضِ مثله قد عملا ∴ إن كان غير الماض منه استعملا

شرح الأبيات: غير الماضى من أفعال (كان وأخواتها) يعمل عمل الماضى إن كان الفعل متصرفا تصرفا ناقصا كزال وأخواتها فإنها لا تستعمل منها الأمر أو المصدر، وما يتصرف تصرفا تاما فإنه يستعمل منه كل التصرفات الجائزة وهو باقى الأفعال ما عدا (دام) و(لبس) فإنهما جامدان.

حكم تقديم خبر كان واخواتها على اسمها وتقديم خبرها عليها

١- حكم تقديم الخبر على الاسم: (توسطه بينها وبين الاسم) جائز، قال الله تعالى: ﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾ وقوله تعالى فى قراءة حمزة وحفص: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم﴾ - بنصب البر - وقال الشاعر[1]:

---

(١) الشاهد فى البيت: قوله: "مادامت منغصة لذاته" حيث قدم خبر "دام"، وهو قوله: "منغصة" على اسمها، وهو قوله: "لذاته" وذلك جائز عند الجميع ما عدا "ابن معط".

لا طيب للعيش مادامت منغصة .·. لذاته بادكاد الموت والهرم

ومنع "ابن درستويه" توسط خبر "ليس"، ومنع "ابن معط" توسط خبر "دام". والصحيح جواز توسط أخبار الباب كله بلا استثناء، ما لم يمنع من ذلك مانع كحصر الخبر بالإ مثلا كما في قوله تعالى: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً﴾.

٢- <u>حكم تقديم خبر كان وأخواتها على الفعل:</u>

أ - تقديم الخبر على الفعل جائز إلا خبر (دام) باتفاق، وخبر (ليس) عند البصريين.

<u>دليل الجواز:</u> تقدم معمول الخبر على (كان) فى قوله تعالى: ﴿أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون﴾ والأصل: أهؤلاء كانوا يعبدونكم فـ(ضمير الخطاب) مفعول لـ(يعبدون) الخبر، وقد تقدم على (كان) وانفصل، وكذلك ﴿وأنفسهم كانوا يظلمون﴾ والأصل: "كانوا يظلمون أنفسهم" فـ(أنفسهم) معمول (يظلمون) الذى وقع خبرا لـ(كان) وقد تقدم عليها، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

ب- احتج المجيزون لتقدم خبر (ليس) عليها بالآية الكريمة: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ فقد تقدم (يوم) وهو معمول لمصروفا الواقع خبرا لليس، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

ورد عليهم المانعون بأن تقدم (يوم) هنا، لأنه ظرف، والنحويون يتوسعون فى الظروف فيجيزون فيها ما لا يجيزون فى غيرها، فهذا التقدم خصوصية للظرف، وليس بقياس متبع فى جميع أخبار (ليس).

جـ- إذا نفى الفعل بـ (ما) جاز توسط الخبر بين حرف النفى والفعل، أى تقديم الخبر على الفعل وتأخيره عن حرف النفى وذلك مطلقا -

سواء كان النفى شرطا لعمل الفعل أم غير شرط نحو: "ما قائما كان زيد".

ويمتنع التقديم عليهما معا يعنى على حرف النفى "ما" نحو: قائما ما كان زيد".

(١) ذهب إلى ذلك البصريون ومعهم الفراء، لأن حرف النفى له الصدارة.

(٢) وأجاز التقديم بقية الكوفيين.

(٣) وخص "ابن كيسان" المنع بغير "زال وأخواتها" لأن نفيها إيجاب.

(٤) وعمم الفراء المنع فى حروف النفى كلها ولم يخصص "ما" ورد عليه بالبيت الآتى[1]:

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيته ∴ على السنِّ خيراً لايزالُ يزيدُ

فقدم معمول الخبر وهو: (خيرا) على (لا) والأصل: لا يزال يزيد خيراً على السن، وتقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

يقول ابن مالك:

وفى جميعها توسط الخبر ∴ أجز، وكل سبقه دام حظر

كذاك سبق خبر"ما" النافية ∴ فجئ بها متلوة لا تالية

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ∴ ....

شرح الأبيات:

جميع أفعال هذا الباب يجوز توسطها بين الفعل والاسم، ومنع كل النحاة سبق الخبر على "دام" ومفهوم هذا المنطوق أن غير "دام"

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "خيراً لا يزال يزيد"، فقدم (خيراً) وهو مفعول لـ(يزيد) الواقع فى جملة الخبر، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل.

يجوز تقدمه علـى الفعل، إلا أنـه جـاء واسـتثنى خبر الفعل المنفى بـ(ما)، ثم أفاد أن خبر (ليس) فيه خلاف وأن الرأى المختار هو منع تقدم خبر ليس، وهو فـى هذا رجح رأى البصريين، وفـى المنفى بـ(ما) يفهم من عبارته جواز توسط الخبر بين النافى والفعل، ويفهم - أيضاً - الاتفاق على جواز تقديم الخبر على المنفى بغير (ما) مع أن الفراء منع فى الحروف كلها.

حكم تقدم معمول خبر كان وأخواتها
على اسمها وتأخيره عن الفعل

١- إن كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجروراً جاز أن يتوسط بين الفعل والاسم، أى يلى الفعل مباشرة المعمول ثم الاسم ثم الخبر نحو: كان عندك، أو كان فى المسجد زيد معتكفا، وهذا باتفاق.

٢- إن لم يكن معمول الخبر ظرفا ولا جاراً ومجروراً ففيه تفصيل:

أ - مذهب جمهور البصريين المنع مطلقا.

ب- مذهب جمهور الكوفيين الجواز مطلقا.

جـ- فصل "ابن السراج" و"والفارسى" وابن عصفور بأن قالوا:

(١) إن تقدم الخبر معه نحو: كان طعامَكَ آكلاً زيد جاز تقدم المعمول.

(٢) وإن تقدم المعمول وحده دون الخبر يمنعونه نحو: "كان طعامَك زيدٌ آكلا".

واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا بنحو قول الشاعر(١):

قنافذُ هداجون حول بيوتهم ∴ بما كان إياهم عطيةُ عودا

وجه الاستدلال:

أن (إياهم) معمول (عود) الواقع خبرا فقد تقدم معمول الخبر على الاسم ولم يتقدم معه الخبر وليس المعمول ظرفا ولا جارا ومجروراً، فدل هذا على جواز ما ذهبوا إليه.

ورد المانعون على استدلالهم بتخريج البيت:

١- على زيادة (كان) وجملة المبتدأ والخبر (عطية عود) صلة الموصول.

٢- على أن اسم كان ضمير الشأن وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان، فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان.

٣- على أن اسم (كان) ضمير عائد على (ما) الموصولة والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان، وعلى الأوجه الثلاثة (عطية) مبتدأ.

٤- وقيل إن تقديم المعمول جاء لضرورة الشعر.

وهذا التخريج الأخير وهو: دعوى الضرورة متعين فى قول الشاعر(٢):

---

(١) الشاهد قوله: (بما كان إياهم عطية عودا) حيث استدل بـه الكوفيون على جواز إيلاء معمول الخبر (كان) وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا ورده البصريون بأن (كان) زائدة أو اسم كان ضمير الشأن، أو ضمير يعود على (ما) وعلى هذه الأوجه الثلاثة، فإن (عطية عود) مبتدأ أو خبر، وليس (عطية) اسم كان، وهناك تخريج رابع هو أن ذلك ضرورة شعرية وليس بقياس.

(٢) الشاهد فى البيت (باتت فؤادى ذات الخال سالبة) فقد وقع معمول خبر (بات) وهو (فؤادى) تاليا له متقدما على الاسم، وخرج ذلك على ضرورة الشعر، فإن ورود (سالبة) يمنع تقدير زيادة (كان) ولا إضمار اسمها مراداً به الشأن، لأن الخبر مفرد، ولا ضميرا يعود على (ما) وعطية مبتدأ، لأن الخبر منصوب فتعين فيه الضرورة الشعرية.

باتت فؤادى ذاتُ الخالِ سالبةً ∴ فالعيش إنْ حُمَّ لى عيشٌ من العجب

لظهور نصب الخبر وهو قوله (سالبة)، فلا يجوز تقدير زيادة (بات) لوجود خبرها المنصوب، وكذلك إضمار اسمها مراداً به الشأن، لأنه لا يخبر عنه بمفرد.

يقول ابن مالك:

ولا يلى العامل معمول الخبر ∴ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر

ومضمر الشأن اسماً انوِإنْ وقع ∴ مُوهِمُ ما استبانَ أنه امتنع

الشـرح:

لا يلى معمول خبر كان وأخواتها العامل بأن يأتى عقب الفعل وقبل الاسم إلا إذا كان المعمول ظرفا أو حرف جر، وهو بذلك لا يجيز أن يتقدم المعمول مطلقا وهو غير ظرف أو جار ومجرور مع وجود خلاف بين البصريين الذين يمنعون والكوفيين الذين يجيزون، والمذهب الثالث الذى يجيز إن تقدم معه الخبر ومنع إن تقدم وحده، وهو بهذا الإطلاق بصرى.

ثم يخبر بأنه إذا أتى تقدم معمول الخبر غير ذلك، فيخرج ما أتى على أن اسم (كان) ضمير الشأن، وهو بذلك قد ذكر وجها واحدا من الوجوه الأربعة التى رد بها المانعون.

ما يستعمل تاماً من هذه الأفعال

يجوز فى أفعال هذا الباب أن تستعمل تامة، أى مستغنية بمرفوعها عن الخبر إلا ثلاثة أفعال لا تستعمل إلا ناقصة، أى لا تكتفى بمرفوعها وهذه الأفعال التى تلزم النقص هى: (ليس) و(فتئ) و(زال) أما باقى الأفعال فتأتى ناقصة وتامة، ومما ورد تاما قوله تعالى: ﴿**وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة**﴾، أى إن

(وجد)، أو حصل وقوله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾، أى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح"، وقوله تعالى: ﴿خالدين فيها مادامت السموات والأرض﴾، أى: ما بقيت وقول الشاعر[1]:

وبات وباتت له ليلة ∴ كليلة ذى العائر الأرمد

،أى دخل فى المبيت، ويقال: بات بالقوم، أى نـزل بهم و"ظل اليوم"، أى" دام ظله، وأضحينا، أى دخلنا فى الضحى وصـار الأمـر اليك، أى انتقل، وقولـه تعالى: ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾ أى ترجع، و(بـرح) بمعنـى (ذهب) نحو قولـه تعالى: ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح﴾، أى لا أذهب.

يقول ابن مالك:

.... ∴ وذو تمام ما برفـع يكتفـى

وما سواه ناقص، والنقص فـى ∴ فتئ، ليس زال دائما قفـى

الشــرح:

إن الفعل التـام هـو مـا يكتفى بمرفوعـه، ومـا سـواه نـاقص، أى لا يكتفـى بمرفوعه، والنقص فى الأفعال الثلاثة: فتئ، ليس زال دائمـا اتبـع، أى ومـا عدا هذه الأفعال يستعمل تاما وناقصا.

ما تختص به (كان) وحدها دون سائر الأفعال

١- جواز زيادتها

تختص (كان) دون باقى أخواتها بأمور تنفرد بها. منها:

جواز زيادتها بشرطين:

---

(١) الشاهد: قوله (وبات وباتت) حيث ورد فعلا تاما اكتفى بمرفوعه، أى دخل فى المبيت.

الشرط الأول: كونها بلفظ الماضى، وشذ قول أم عقيل[١]:

أنت تكون ماجد نبيل ∴ يعطى رجال الحى أو ينيل

فأتت (تكون) زائدة بين المبتدأ والخبر، و(نبيل) خبر ثان.

الشرط الثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا نحو: ما كان أحسن زيدا، فزيدت بين (ما) وأفعل التعجب وقول بعضهم: "لم يوجد كان مثلهم" فزيدت بين الفعل ومرفوعه، وشذ قول الشاعر[٢]:

سراةُ بنى أبى بكر تسامَى ∴ على كان المسوَّمة العراب

حيث زيدت (كان) بين الجار والمجرور، وهما كالشئ الواحد.

أما وقوعها بين الصفة والموصوف فى قول الشاعر[٣]:

فكيف إذا مررت بدار قوم ∴ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

فقد اعتبره البعض غير زائد، وذلك لرفعها الضمير، وهو الواو، والزائد لا يعمل شيئا، فكان هنا هى الناقصة و(الواو) اسمها و(لنا) خبرها، وجعلها سيبويه والخليل زائدة، وقيل فى ذلك: لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها إلى الفاعل فى نحو زيد ظننت قائم، وهناك تخريجات كثيرة لما ذهب إليه سيبويه والخليل.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه كقولهم: "ولدت فاطمة بنت الخرشبه الأنمارية الكملة من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم".

---

(١) الشاهد: زيادة (كان) بلفظ المضارع (تكون).

(٢) الشاهد: زيادة (كان) بين الجار (على) والمجرور (المسومة) وهو شاذ.
والمسومة: اسم مفعول من السمة، وهى العلامة، والعراب نعت المسومة وهى الخيل العربية التى جعلت عليها علامة.

(٣) الشاهد فى البيت الأول: زيادة كان بين الصفة والموصوف، واعتبره البعض من زيادة كان، والبعض الآخر جعلها ناقصة عاملة (وجيران لنا كانوا كرام).

٢- حذف كان مع اسمها

يكثر حذف (كان) مع اسمها ويبقى الخبر، وذلك فى موضعين:

الأول: بعد "إن" الشرطية، نحو قولك: سر مسرعاً إن راكبا وإن ماشيا، أى: إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا، وقول الشاعر(١):

قد قيل ما قيل إن صدقا، وإن كذبا ∴ فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟

التقدير: إن كان المقول صدقا، وإن كان المقول كذبا، وقول الشاعر(٢):

لا تقربنّ الدهر آل مطرّف ∴ إن ظالما أبدا وإن مظلوما

، أى: إن كنت ظالما، وإن كنت مظلوما، وقولهم: "الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ"، أى: إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير..."، فنصب الأول خبراً لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى خبراً لمبتدأ محذوف، ويجوز: إن خيرٌ فخيراً وإن شرٌ فشراً، برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ونصب الثانى على أنه مفعول ثان لفعل محذوف، ويجوز نصبهما معا بتقدير: إن كان عملهم خيرا، فيجزون خيرا، ويجوز رفعهما معا، بتقدير: إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير، والوجه الأول أرجح الوجوه، والثانى أضعفها والأخيران متوسطان.

الموضع الثانى: حذفها مع اسمها بعد "لو" الشرطية ومثاله قوله ﷺ لبعض أصحابه: "التمس ولو خاتما من حديد"، أى: التمس ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد، وقول الشاعر(٣):

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: "إن صدقا وإن كذبا" بحذف كان مع اسمها وبقاء الخبر بعد إن الشرطية.

(٢) الشاهد فى البيت الثالث: حذف كان مع اسمها وبقاء الخبر فى قوله: "إن ظالما وإن مظلوما"، وذلك بعد إن الشرطية.

(٣) الشاهد فى البيت قوله: "ولو ملكا" حيث حذفت كان مع اسمها مع بقاء خبرها وذلك بعد "لو" الشرطية، ويكثر هذا فى الاستعمال.

لا يأمن الدهرَ ذُو بغيٍ ولو ملكا ∴ جنوده ضاق عنها السهل والجبل

، أي: ولو كان صاحب البغى ملكا ذا جنود كثيرة، وتقول: الا طعام ولو تمرا، أي: ولو كان الطعام تمراً. وجوز "سيبويه" فيه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر.

ويقل حذف كانَ مع اسمها فى غير الموضعين السابقين كقول الشاعر[١]:

من لد شولاً فإلى اتلائها

قدره سيبويه "من لد أن كانت شولا.

٣- حذف كان وحدها كثيراً بعد "أن" المصدرية

تحذف كان وحدها مع بقاء اسمها وخبرها، وذلك بعد "أن" المصدرية، فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل فى مثل قولهم: "أما أنت منطلقا انطلقت"، أي: انطلقت لأن كنت منطلقا، فقدمت اللام ومابعدها على الفعل، للاهتمام به، أو لقصد الاختصاص، ثم حذف الجار اختصارا، ثم حذفت كان اختصاراً -أيضاً- فانفصل الضمير، فصار: أن أنت، ثم زيد "ما" فصارت: "أن ما أنت" ثم أدغمت النون فى الميم فصار: أما أنت، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

أبا خراشةَ أمّا أنتَ ذا نفرٍ ∴ فإن قوميَ لم تأكلهم الضبعُ

،أي: لأن كنت ذا نفر فخرت، ثم حذف متعلق الجار.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "من لد شولا" حيث حذفت كان مع اسمها وبقى خبرها، وذلك بعد (لدن). وهذا الحذف للذكور بدون "إن" و"لو".

(٢) الشاهد فى البيت قوله(أما أنت ذا نفر) حيث حذفت (كان) وحدها، وعوض عنها "ما" الزائدة مدغمة فى (أن المصدرية) وبقى اسمها الذى كان متصلا بكان وانفصل بعد حذفها (أنت) وبقى خبرها - أيضاً - (ذا نفر).

ويقل حذف (كان) وحدها بدون (أن) المصدرية كقول الشاعر[١]:

أزمانُ قومي والجماعةَ كالذى ∴ لزم الرحالةَ أن تميل مميلا

قدر سيبويه المحذوف فقال: "أراد: أزمان كان قومى مع الجماعة".
فحذف (كان) التامة[٢] وأبقى فاعلها، وهو: (قومى)، و(الجماعة) مفعول معه، والناصب له (كان) المحذوفة.

٤- حذف نون مضارع (كان) المجزوم

من بين ما تختص به (كان) وحدها: حذف آخرها - نونها وذلك مشروط بخمسة أمور: الأول: أن تكون بلفظ المضارع. الثاني: أن يكون المضارع مجزوما. الثالث: أن لا يكون المضارع متصلا بضمير نصب. الرابع: أن لا تتصل بساكن. الخامس: أن لا تكون موقوفا عليها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ولم أك بغياً﴾، وقوله: ﴿ولم يك من المشركين﴾ أصله: (أكون)، فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين، والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز، والحذفان الأولان واجبان. بخلاف قوله تعالى: ﴿من تكون له عاقبة الدار﴾ وقوله: ﴿وتكون لكما الكبرياء﴾، لانتفاء الجزم، وقوله: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾، وقوله: ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب﴾، لاتصاله بساكن ولا فى نحو قوله ﷺ: "إنْ يكنْه فلن تسلّط عليه، وإنْ لا يكنهُ فلا خيرَ لك فى قتله، لاتصاله بالضمير المنصوب وزاد ابن هشام فى أوضح المسالك[٣]: الجزم بالسكون، ومحترز ذلك قوله تعالى: ﴿وتكونوا من بعده قوما صالحين﴾ ولم يذكر شرط عدم الوقف، وكذا لم

---

(١) الشاهد فى البيت: حذف كان وحدها مع عدم ذكر "أن" المصدرية ولا التعويض بـ(ما) فى قوله: أزمان قومى والجماعة، أى كان قومى، وهذا قليل.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٩٥.

(٣) انظر: أوضح المسالك بتعليق محيى الدين ١/١٩١.

يذكره فى شرح شذور الذهب، بل ذكره فقط فى شرح القطر[١]، ولم يشترط "يونس" عدم الاتصال بساكن تمسكا بقول الشاعر[٢]:

فإن لم تكُ المرآةُ أبدت وسامة ∴ فقد أبدت المرآةُ جبهةَ ضيغم

وحمل غيره البيت على الضرورة الشعرية وقالوا بأن حذف النون فى البيت السابق نظير حذفها فى قول الشاعر[٣]:

فلست بآتيهِ ولا أستطيعُه ∴ ولٰك اسقنى إن كان ماؤُك ذا فضل

فحذف النون مع ملاقاة الساكن.

يقول ابن مالك:

وقد تزاد كان فى حشو: كما ∴ كان اصح علم من تقدما

ويحذفونها ويبقون الخبر ∴ وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

وبعد "أن" تعويض "ما" عنها ارتكب ∴ كمثل:"أما" أنت براً فاقترب

ومن مضارع لكان منجزم ∴ تحذف نون، وهو حذف ما التزم

شرح الأبيات:

تزاد "كان" فى حشو الكلام بين الشيئين المتلازمين، ومن ذلك زيادتها بين "ما" التعجبية وفعل التعجب نحو: "ما كان أصح علم من تقدما"، وهذه من خواص كان "دون باقى الأفعال وتختص "كان" - أيضاً - بجواز حذفها مع اسمها، وذلك كثير بعد "إن" و"لو" الشرطيتين.

---

(١) انظر: شرح قطر الندى وبل الصدى بتعليق محيى الدين ص١٣٨.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "فإن لم تك المرآة" حيث استشهد به يونس على جواز حذف نون مضارع كان المجزوم مع اتصاله بساكن (المرآة).

(٣) الشاهد فى البيت: حذف النون من (لكن) مع وجود الساكن بعده، وهذا جاء به المانعون لحذف نون المضارع المجزوم المتصل بالساكن ليردوا به على إجازة يونس واستدلاله ببيت سابق ليقولوا إن حذف النون هناك للضرورة شبيهة بحذفها هنا.

كما أن من خواصها حذفها بعد أن المصدرية مع تعويض ذلك بـ"ما" ويبقى اسمها وخبرها نحو: أما أنت براً فاقترب كما أن من خواصها حذف نون مضارعها المجزوم، وذلك جائز لا واجب، وهذا هو المراد بقوله: "وهو حذف ما التزم".

ولم يذكر ابن مالك حذف كان مع معموليها فى الألفية وذكره ابن هشام فى أوضح المسالك، ولذا أخرت ذكره.

حذف كان مع اسمها وخبرها

الرابع: من أمور الحذف الخاص بكان: حذفها مع معموليها - الاسم والخبر - وذلك بعد (إن) الشرطية فى مثل قولهم: افعل هذا إما لا"، أى: إن كنت لا تفعل غيره، فـ(ما) عوض عن (كان) المحذوفة مع اسمها وخبرها، وأدغمت نون (إن) فى ميم (ما) لتقارب مخرجيهما، و(لا) فى المثال هى النافية للخبر (تفعل)، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه.

تقديره: فافعله، تقول: اخرج، فإذا امتنع تقول: إما لا فتكلم، أى: إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم، وهناك تقديرات أخرى ذكرت فى التصريح ١٩٥/١.

نماذج إعرابية

(٢) بين المحذوف فيما يأتى وأعرب ما تحته خط فيها:

(١) أ - الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ.

ب- إن خيرٌ فخيراً.

جـ- إن خيراً فخيراً.

(٢) أ - أما أنت منطلقاً انطلقت.

ب- بين أصل العبارة قبل الحذف، والخطوات التى حدثت فيها حتى صارت هكذا.

الإجابــــــة

(١) أ - المحذوف هنا بعد (إن) كان واسمها والتقدير: (إن كان عملهم خيرا) والإعراب:

(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها بعد (إن) الشرطية. و(خير) خبر لمبتدأ محذوف.

ب- (خير): اسم لكان المحذوفة مع خبرها والتقدير: (إن كان فى عملهم خير) فالجار والمجرور (خبر لكان) وقد حذفت كان مع خبرها وبقى الاسم على هذا الوجه، وهذا الوجه ضعيف.

(خيراً) مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول، والتقدير: (فيجزون خيرا).

و(يجزون) فعل مبنى للمجهول، والواو: نائب فاعل، والنون نون الرفع، لأنه من الأفعال الخمسة، والفعل ينصب مفعولين، فلما بنى للمجهول ارتفع المفعول الأول، لنيابته عن الفاعل وبقى المفعول الثانى وهو (خيراً) منصوب.

جـ- إن خيراً فخيراً:

١- انتصب (خيراً) الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها، وبقى الخبر.

٢- وانتصب (خيرا) الثانى، مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول كما ذكرنا فى (ب).

وتقدير العبارة على هذا:

إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً

د - إن خير فخير:

١- ارتفع (خير) الأول على أنه:

اسم لكان المحذوفة مع خبرها كما ذكرنا فى (ب).

٢- وارتفع (خير) الثانى: على أنه خبر لمبتدأ محذوف كما ذكرنا فى (أ).

وتقدير العبارة على هذا:

إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير

(٢) أما أنت منطلقا انطلقت:

١- المحذوف هنا (كان) وحدها، وبقى الاسم والخبر.

٢- (أنت) اسم لكان المحذوفة بعد (أن) المصدرية، ولما حذفت انفصل الضمير و(منطلقا) خبر لكان المحذوفة وأصل العبارة: انطلقت لأن كنت منطلقا.

أ - قدمت اللام وما بعدها، لتغير الاختصاص فصار: لأن كنت منطلقا انطلقت.

ب- حذفت اللام اختصارا فصار: أن كنت منطلقا....

جـ- حذفت كان فانفصل الضمير: أن أنت منطلقا....

د - زيدت (ما) للتعويض فصار: أن ما أنت منطلقا.....

هـ- أدغمت النون فى الميم للتقارب بينهما، فصار: أما أنت منطلقا انطلقت.

(٣) وإن تك حسنة يضاعفها

أ - بين المحذوف فى الآية.

ب- اذكر الشروط التى تحققت لجواز هذا الحذف.

جـ- أعرب ما تحته خط.

الإجابـــة

أ - المحذوف هنا لام المضارع وهى النون.

ب- الشروط التى تحققت خمسة هى:

١- مضارع كان.

٢- مجزوم.

٣- الجزم بالسكون.

٤- لم تتصل بضمير نصب.

٥- ولا بساكن.

جـ- (تك) فعل مضارع مجزوم بـ(إن) الشرطية وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف، واسمها ضمير مستتر، و(حسنة) خبرها منصوب بالفتحة.

وأصل (تك) قبل الحذف (تكون) حذفت الواو وهى عين الفعل، وذلك، لأن الفعل جزم بالسكون لكونه فعل الشرط وأداة الشرط (إن)، ولما جزم بالسكون التقى ساكنان: الواو، والنون فحذفت الواو، لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون تخفيفا، فصار (تك).

الحروف النافية المشبهات بليس فى العمل

"ما" و"لا" و"لات" و"إن"

١- مـــا

"ما" النافية تعمل عند الحجازيين – وهى اللغة القويمة – وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: "ما هذا بشراً" وقال: "مـا هـن أمهـاتهم"، وذلـك لشـبهها بليـس فـى كونها لنفى الحال عند الإطلاق. ولإعمالها إياها عندهم أربعة شروط هى:

أحدهـا: أن لا يقـترن اسـمها بـإن الزائـدة، فـإن اقـترن بطـل عملهـا كقــول الشاعر(١):

بنى غدانةَ ما إن أنتم ذهبٌ ∴ ولا صريف، ولكن أنتم الخزفُ

برفع (ذهب) على الإهمال، وذلك بحملها على (ليس) فــى العمـل، و(ليـس) لا يقترن اسمها بـ(إن). وأما رواية ابن السكيت (ذهبا) بـالنصب فتخـرج علـى أن (إن) نافية مؤكدة لـ(ما) لا مؤسسة، لأن نفى النفى إيجاب، لا زائدة كافة.

ثانيها: أن لا ينتقض نفـى خبرهـا بـإلا، فـإن انتقض بطـل عملهـا كبطـلان معنى "ليس"، فلذلك وجب الرفع فـى قولـه تعـالى: ﴿**وما أمرنا إلا واحدة**﴾ وقولـه: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾، وأما قول الشاعر(٢):

وما الدهرُ إلا منجنوناً بأهله ∴ وما صاحبُ الحاجات إلاَّ معذبا

---

(١) الشاهد فيه قوله: "ما إن أنتم ذهب" برفع (ذهب) على أن (ما) نافية و(إن) حرف زائـد، فبطل عمل (ما) وما بعدها مبتدأ وخبر، ورواية ابن السكيت (ذهب)، فإن نافية مؤكـدة لنفى (ما).

(٢) الشاهد فيه قوله: "وما الدهر إلا منجنونا" وقوله: "وما صاحب الحاجـات إلا معذبـا" فقد خرج نصب (منجنونا) و(معذبا) على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، بتقدير مضـاف محذوف، وأصل الكلام، يدور دوران منجنون، ويعذب معذبا، أى تعذيبا.

فما بعد "إلا" منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف، وقد حذف عامله وجوبا، وتقدير الكلام: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وإلا يعذب معذبا، أى تعذيبا، ولأجل هذا الشرط وهو عدم انتقاض النفى وجب الرفع بعد (بل) و(لكن) فى نحو: ما زيد قائما بل قاعد، أو"لكن قاعد" على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: بل هو قاعد، ولكن هو قاعد، لأن الواقع بعدهما موجب، فلا يجوز نصبه بالعطف، حتى لا يدخل فى حيز النفى.

ثالثها: أن لا يتقدم الخبر على الاسم، فإن تقدم بطل العمل كقولهم: "ما مسئ من أعتب" فمسئ خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر، ومثله قول الشاعر[1]:

وما خُذَّلٌ قومى فأخضعَ للعدى ∴ ولكن إذا أدعوهُم فهم هم

فـ(خذل) جمع (خاذل) خبر مقدم، و(قومى) مبتدأ مؤخر، فأما قول الشاعر[2]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ∴ إذ هم قريش، وإذا ما مثلَهم بشر

بنصب (مثلهم) مع تقدمه، ففيه عدة أقوال: فقال سيبويه شاذ، وقيل: غلط، وإن الفرزدق تميمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين وقيل: (مثلهم) مبتدأ، ولكنه بنى لإبهامه مع إضافته للضمير، وهو مبهم، والمبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه وإعرابه، ونظير هذا القول بناء (مثل) فى قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثلَ ما أنكم تنطقون﴾ وبناء (بين) فى قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينَكم﴾ فى قراءة من فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال، والخبر محذوف، أى: ما فى الوجود بشر مثلهم.

---

(١) الشاهد فيه: قوله: "ما خذل قومى" حيث تقدم الخبر على الاسم فأبطل عمل (ما) وارتفع ما بعدها على الخبر والمبتدأ.

(٢) الشاهد فيه قوله: "ما مثلهم بشر"، فإن بعض النحاة لم يبطلوا عمل (ما) إن تقدم الخبر على الاسم، وهناك ردود وتخريجات فيه، فقيل: بشذوذ ذلك، وقيل: غلط والفرزدق تميمى لم يعرف شرط إعمالها وقيل: مبنى لإضافته لمبنى، وقيل حال والخبر محذوف.

رابعها: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فان تقدم بطل عملها كما في قول الشاعر[١]:

وقالوا تعرّفْها المنازلَ من مِنىً ∴ وما كلُّ من وافى مِنىً أنا عارف

والأصل: ما أنا عارف كل من وافى منى، فـ (كل) منصوب على المفعولية بـ(عارف) تقدم على الاسم فبطل العمل، فرفع المبتدأ والخبر (أنا عارف) ويستثنى من شرط عدم تقدم المعمول: أن يكون المعمول ظرفا أو جاراً ومجروراً فيجوز التقدم، ولا يؤثر ذلك فى عمل (ما) النافية كقول الشاعر[٢]:

بأُهبةِ حزمٍ لُذّ وإنْ كنتَ آمنا ∴ فما كل حينٍ منْ تُوالِي مواليا

٢- لا

إعمال (لا) عمل "ليس" قليل، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو: لا رجل أفضل منك، ومن ذلك قول الشاعر[٣]:

تعز فلا شئٌ على الأرض باقيًا ∴ ولا وزرٌ مما قضى الله واقياً

الشرط الثاني: ألا يقترن خبرها بإلا، فلا يجوز لا أحدٌ إلا أفضلَ منك بإعمالها، وإنما برفع ما بعدها على الابتداء والخبر.

---

(١) الشاهد: قوله (وما كل من وافى منى أنا عارف) بإبطال عمل (ما) لتقدم معمول الخبر، وهو غير ظرف أو جار ومجرور، ورفع بعدها المبتدأ والخبر (أنا عارف).

(٢) الشاهد فيه قوله: "فما كل حين من توالى مواليا" حيث أبقى إعمال (ما) مع تقدم معمول الخبر (كل حين) على الاسم والخبر، وإنما ساغ ذلك، لكون هذا المعمول المتقدم ظرفا.

(٣) الشاهد فى البيت عمل (لا) فى النكرات، فلابد من كون اسمها وخبرها نكرتين عند الجمهور فـ(شئ) و(باقيا) معمولاها فى الشطر الأول، و(وزر) و(واقيا) معمولا (لا) الثانية فى الشطر الثانى وأيضاً رد بالبيت على من جعل حذف الخبر لازما لا غالبا.

الشرط الثالث: أن يتقدم اسمها على خبرها فلا تقول: لا قائماً رجل
والغالب أن يكون خبرها محذوفا، حتى قيل بلزوم ذلك كقوله[١]:

من صدَّ عن نيرانها ∴ فأنا ابنُ قيس لا براحُ

والصحيح جواز ذكره كما فى البيت الأول.

وزعم بعضهم أنها تعمل فى المعرفة كقول الشاعر[٢]:
وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيا ∴ سواها، ولا عن حبها متراخياً

وقول المتنبى[٣]:
إذا الجودُ لم يرزق خلاصا من الأذى ∴ فلا الحمدُ مكسوبا ولا المالُ باقيا

فأعملت (لا) مع كون اسمها (أنا) فى البيت الأول و(الحمد) و(المال) فى البيت الثانى معرفة، فقيل إنّ ذلك من النوادر، وغلط بعضهم المتنبى فى البيت الثانى.

ولم يشترط اقتران اسمها بأن، لأن (أن) لا تزاد بعد (لا) أصلا.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: حذف خبر (لا) النافية، وذلك غالب لا لازم، كما ادعى البعض، والتقدير: لا براح لى.

(٢) الشاهد فى البيت الثالث قوله: "لا أنا باغيا" حيث أعمل "لا" النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة، وهذا شاذ أو قليل.

(٣) الشاهد فى البيت الرابع (الحمد مكسوبا)، (المال باقيا) حيث أتى المتنبى باسم (لا) فى الجملتين معرفة، وهذا على غير القياس، حتى اعتبره البعض من القليل، وغلط البعض المتنبى فى ذلك.

٣- لات

من الحروف النافية التى تعمل عمل (ليس): (لات) وأصلها: "لا" زيدت عليها "التاء" لتأنيث اللفظ أو للمبالغة فى معناه، ولم يختلف أحد فى إعمالها، وله شرطان:

الشرط الأول: كون معموليها اسمى زمان، كالحين مثلا.

الشرط الثانى: حذف أحدهما، فلا يذكر معها الاسم والخبر معا، بل إنما يذكر أحدهما، والكثير الغالب حذف الاسم وبقاء الخبر، ومنه قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾، بنصب (حين)، والتقدير، ولات الحين حين مناص، أى: ليس الحين حين فرار، وقد قرئ شذوذا: ﴿ولات حينُ مناصٍ﴾، والتقدير: "ولات حينُ مناصٍ لهم"، وهل تعمل فى الحين فقط أو فيما رادفه من اسماء الزمان.

١- قال قوم: إن قول سيبويه: إن لات لا تعمل إلا فى (الحين): أنه أراد أنها لا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها، بل فى خصوص لفظه.

٢- وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا فى أسماء الزمان، فتعمل فى لفظ الحين، وفيما رادفه من أسماء الزمان.

٣- ونرى ابن هشام قد أطلق فى "أوضح المسالك" حيث قال بكون معموليها اسمى زمان[1] بينما قيد فى شرح قطر الندى فقال بأنها لا تعمل إلا فى لفظ الحين[2] بينما وقف موقفا وسطا فى شرح شذور الذهب بأن قال:[3] بأنها لا تعمل إلا فى ثلاث كلمات، وهى: "الحين" بكثرة، والساعة و"الأوان" بقلة، ثم قال: ومن إعمالها فى الساعة قول الشاعر[4]:

---

(١) انظر أوضح المسالك بتعليق محيى الدين ٢٠٥/١.

(٢) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى بتعليق محيى الدين ١٤٧.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ص٢٠٠.

(٤) الشاهد فى البيت قوله: "ولات ساعة مندم" حيث أعمل "لات" فى لفظ دال على الزمان، وهو لفظ "ساعة" ولم يعمله فى لفظ (الحين).

ندم البغاة ولات ساعة مندم ∴ والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وفى الأوان قوله[١]:

طلبوا صلحنا ولات أوان ∴ فأجبنا أنْ ليس حين بقاء

وأصله: ليس الحين أوان صلح، أو ليس الأوان أوان صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدر ثبوته، فبناه كما يبنى "قبل وبعد"، إلا أن "أوانا" شبيه بنزال فبناه على الكسر، ونونه للضرورة"

اهـ وأما ما يتوهم إعمال "لات" فى غير الزمان فى قول الشاعر[٢]:

لَهفى عليك للهفةٍ من خائف ∴ يبغى جوارَكَ حين لات مجيرُ

فارتفاع (مجير) على الابتداء، أو على الفاعلية، والتقدير: حين لات له مجير، أو يحصل له مجير و"لات" مهملة، لعدم دخولها على الزمان.

٤- إعمال (إن) النافية

إعمال "إن" النافية نادر، وهو لغة أهل العالية كقول بعضهم: "إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلّا بالعافية، وكقراءة سعيد بن جبير "إنِ الذينَ تدعوُن من دون الله عباداً أمثالَكم بنصب (العباد) وسكون نون (إن)، وقول الشاعر[٣]:

إنْ هو مستوليا على أحدٍ ∴ إلا على أضعف المجانين

---

(١) الشاهد: "ولات أوان" حيث أعمل "لات" فى لفظ "الأوان" وهو من معنى "الحين" وليس من لفظه.

(٢) الشاهد فى قوله: "لات مجير" حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان فتوهم انه اسمها وخبرها محذوف، ولكنه فى الحقيقة يعرب فاعلا بفعل محذوف (يحصل) وهو الأوجه، أو مبتدأ خبره محذوف (لات له مجير).

(٣) الشاهد فى البيت قوله: "إن هو مستوليا، حيث جاء اسمها معرفة، لأنه لا يشترط كون اسمها وخبرها نكرتين.

وتعمل فى اسم معرفة وخبر نكرة كما فى البيت، وفى نكرتين كالمثال السابق، وفى معرفتين، سمع: "إن ذلك نافعك ولا ضارك".

زيادة الباء فى خبر الناسخ

١- تزاد الباء بكثرة فى خبر "ليس" و"ما" نحو قوله تعالى: ﴿**أليس الله بكاف عبده**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وما الله بغافل عما تعملون**﴾.

٢- وتزاد بقلة فى خبر "لا" وكل ناسخ منفى، كقول الشاعر(١):

وكن لى شفيعا يوم لاذُو شفاعةٍ ∴ بمغنٍ فتيلا عن سوارِ بن قاربِ

وقول الشاعر(٢):

وإنْ مُدّتْ الأيدى إلى الزاد لم أكنْ ∴ بأعجلهم، إذْ أجشعُ القومِ أعجلُ

وقوله(٣):

دعانى أخى والخيل بينى وبينه ∴ فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

٣- ويندر دخول الباء فى خبر الناسخ المثبت، ومن ذلك قول الشاعر(٤):

فإن تنأ عنها حقبة لَا تُلَاقِهَا ∴ فإنك مما أحدثت بالمجرب

وقول الشاعر(٥):

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "بمغن: حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "لا" النافية كما تدخل على خبر "ما" النافية، إلا أن دخولها فى خبر "لا" قليل بالنسبة لخبر "ما".

(٢) الشاهد فى البيت الأول قوله (لم أكن بأعجلهم) حيث أدخل الباء الزائدة فى خبر (كان) المنفى بلم.

(٣) الشاهد فى البيت الثانى قوله: "لم يجدنى بقعدد" حيث زاد الباء فى المفعول الثانى ليجد الذى أصله الخبر.

(٤) الشاهد فى البيت الثالث قوله (المجرب) حيث زاد الخبر فى خبر "إن" فالباء حرف جر زائد، دخلت على الخبر المثبت، وهذا نادر.

(٥) الشاهد فى البيت الرابع قوله: (لكن أجزأ بهين) حيث زاد الباء فى خبر "لكن" المشددة النون، والخبر مثبت، فدخول الباء هنا من النادر.

وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر ∴ ولكن أجراً لو فعلت بهين

وقول الشاعر(١):

ألا ليت العيش اللذيذ بدائم

وإنما دخلت فى خبر "أن" فى قوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر﴾، لأن المعنى: أو ليس الله.

يقول ابن مالك:

إعمال "ليس" أعملت "ما" دون "إن" ∴ مع بقا النفى وترتيب زكن

وسبق حرف جرّ أو ظرف كـ"ما" ∴ بى أنت معنيًّا أجاز العلما

ورفع معطوف بلكن أو ببل ∴ من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وبعد "ما" و"ليس" جر البا الخبر ∴ وبعد "لا" ونفى كان قد يجر

فى النكرات أعملت كليس "لا" ∴ وقد تلى"لات" و"إن" ذا العملا

وما لـ"لات" فى سوى حين عمل ∴ وحذف ذى الرفع فشا، والعكس قل

شرح الأبيات:

أعملت "ما" عمل "ليس" فى رفع الاسم ونصب الخبر، بشرط ألا يزاد بعدها "إن"، وأن يبقى النفى بها، فلا ينتقض بنفى آخر أو ما فى معناه كما فى "إلا"، وأن يأتى اسمها أولا وخبرها ثانيا على الترتيب، إلا إذا كان خبرها ظرفا أو جاراً ومجرورا، فإن ذلك جائز كقولك: ما بى أنت معنياً.

وإذا كان عطف على خبر ما: بـ(بل) أو بـ(لكن) تعين رفع المعطوف، لأن (ما) لا تعمل فى الموجب.

---

(١) الشاهد فى البيت الخامس "ليت ذا العيش بدائم" حيث زاد الباء فى خبر "ليت" المثبت وهذا نادر، ويروى البيت: "هل ليت" فتكون زيادة الباء فىالخبر ليست من الندور، لأن الاستفهام هنا يكون بمعنى النفى.

ويجر خبر (ما) و(ليس) بالباء الزائدة، ويقل زيادتها فى خبر (لا)، وكذلك يقل فى خبر (كان) المنفى.

وتعمل (لا) النافية عمل "ليس" عند الحجازيين، ومعلوم أن "ليس" لا يتقدم خبرها على اسمها على الأصح واختار ذلك ابن مالك وذكر أن "لا" يشترط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين وقد تعمل (لات) و(إن) هذا العمل من رفع الاسم ونصب الخبر ولا تعمل "لات" إلا فى "زمان يدل على الحين" وكلام ابن مالك لا يوضح هل يقصد بالحين خصوصية اللفظ، أو ما دل على الحين من الأزمنة كالساعة والأوان، وبالقول الثانى ذهب فى التسهيل، ويحذف اسم (لات) أو خبرها، وحذف الاسم أكثر من حذف الخبر، وعكس ذلك قليل بأن يبقى الاسم ويحذف الخبر.

أفعال المقاربة

أفعال المقاربة من تسمية الكل باسم الجزء.

وتنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثة أنواع:

الأول: ما وضع للدلالة على مقاربة المسمى باسمها للخبر وهو ثلاثة أفعال: كاد وأوشك وكرب.

الثاني: ما وضع للدلالة على ترجى المتكلم للخبر، وهو ثلاثة - أيضاً -: عسى، واخلولق، وحرى.

الثالث: ما وضع للدلالة على شروع المسمى باسمها فى الخبر وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ ويعملن عمل "كان" فترفع المبتدأ اسما لها، وخبره خبراً لها ويكون منصوبا، إلا أنه يجب كونه جملة نحو: كاد زيد يقوم، وعسى زيد أن يقوم، ومنه قول الله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾،

﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾ وشذ مجئ الخبر مفردا بعد "كـاد" و"عسـى" ومـن ذلـك قول الشاعر[١]:

فأبت إلى فهم، وما كدت آئبا ∴ وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

وقولهم: "عسى الغوير أبؤساً[٢]. وأما قوله تعـالى: ﴿فطفق مسحا﴾ فـالخبر محذوف تقديره: يمسح مسحا، فليس الخبر مفرداً.

وشرط الجملة: أن تكون فعلية، وشذ مجئ الاسـمية بعد "جعـل" فـى قـول الشاعر[٣]:

وقد جعلت قلوص بنى سهيل ∴ من الأكوار مرتعها قريب

وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون رافعا لضمير الاسم الذى لهذه الأفعـال نحـو قولـه تعـالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، ويجوز فى "عسى" خاصة أن ترفـع السـببى، وهـو: الاسـم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود إلى اسمها كقول الشاعر:

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ∴ إذا نحن جاوزنا خفير زياد

يروى بنصب (جهده) على المفعولية بـ (يبلغ)، فرفع الضمير على القيـاس، ويروى برفع (جهده) على الفاعلية على غير القيـاس لرفـع الظـاهر، وهـذا محـل الاستشهاد.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "وما كدت آئباً" حيث أتى بخبر "كاد" اسما مفردا لا جملـة وهـذا شاذ، وأنكره بعضه وروى البيت "وما كنت".

(٢) هذا مثل قالته الزباء ملكة الجزيرة قالته لقومها عند رجوع قصير من الغزو إليها ومعه الرجال، و(الغوير) ماء لكلب علـى طريقـه، تريـد: لعل الشـر يـأتيكم مـن قبـل الغويـر و(أبؤسا) خبر (عسى) وهو مفرد، وهو شاذ.

(٣) الشاهد وقوع الجملة الاسمية (مرتعها قريب) خبر لـ(جعل) وهـذا شـاذ، والقيـاس أن يقول: (يقرب مرتعها) بالجملة الفعلية.

الشرط الثاني: أن يكون الفعل مضارعاً، وشذ مجئ خبر (جعل) فعلا ماضيا فى قول عباس: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسول" فجاء فعل الجملة التى وقعت خبر لـ(جعل) ماضيا وهو (أرسل).

الشرط الثالث: أن يكون الفعل من جهه الاقتران بأن على الوجه الآتى:

١- أن يكون الفعل مقرونا بأن مع "حرى" و"اخلولق" نحو: حرى زيد أن يأتى، واخلو لقت السماء أن تمطر، فيجب اقتران الخبر بأن إن كان الفعل دالاً على الرجاء.

٢- وأن يكون الفعل مجردا من (أن) إن كان الفعل دالاً على الشروع نحو قوله تعالى: ﴿وطفقا يخصفان﴾.

٣- والغالب فى خبر (عسى) وخبر (أوشك) اقتران الفعل بأن نحو: "عسى ربكم أن يرحمكم" وكان القياس وجوب الاقتران وذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد منها خاص بالشعر.

ومن ورود (أوشك) مقترنه بأن قول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملُّوا ويمنعوا

وتجرد خبر (عسى) وخبر (أوشك) من أن قليل كقول الشاعر:

عسى الكربُ الذى أمسيت فيه ∴ يكون وراءه فرج قريب

وقول الشاعر:

يوشك من فرَّ من منيته ∴ فى بعض غراته يوافقها

فقد أتى خبر (أوشك) مقترنا بأن (أن يملوا) وهو الغالب وأتى فى البيت الثانى خبر (يوشك) وهو (يوافق) مجردا من (أن) وهذا من القليل، وكذا أتى خبر (عسى) فى البيت مجردا من (ان) وهو قوله (يكون) وهو من القليل أيضاً وفيهما محل الاستشهاد.

٤- والغالب فى (كاد) و(قرب) وهما من أفعال المقاربة تجرد خبرهما من (أن) عكس خبر (عسى) و(أوشك)، فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، وقول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب ∴ حين قال الوشاة هند غضوب

١- فقد ورد خبر (كاد) فى الآية، وهو (يفعلون)، وخبر (كرب) فى البيت وهو (يذوب) مجردا من (أن) وهو الغالب فى الاستعمال.

٢- ومن ورود خبر (كاد) مقترنا بأن على غير الغالب، بل من القليل قول الشاعر يرثى ميتا:

كادت النفس أن تفيضَ عليه ∴ إذ غدا حشو ريطةٍ وبُرود

فـ(أن تفيض) خبر (كاد) اقترن بأن وهذا قليل الاستعمال و(الريطة) الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، والمراد الأكفان التى يلف بها الميت و(البرود) جمع (برد) وهو نوع من الثياب.

ومن ورود خبر (كرب) مقترنا بأن من القليل الاستعمال قول الشاعر:

سقاها ذوُو الأحلام سجلاً على الظما

وقد كربتْ أعناقُها أن تقطعـــا

فـ(أن تقطعا) خبر (كاد) وهو مقرون بأن، و(السجل) الدلو المملوء بالمـاء، ولم يذكر سيبويه فى خبر (كرب) إلاّ التجرد.

والحاصل أن الأفعال بالنسبة للاقتران والتجرد تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- ما يجب فيه الاقتران وهو فعلان: حرى واخلولق.

٢- ما يجب تجرده من (أن) وهو أفعال الشروع وهى: أنشـأ، وطفـق، وجعـل، وأخذ، وعلق، وأمثلتها أنشأ السائق يحدو، وطفق زيـد يدعـو، وجعـل يتكلم وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا.

٣- ما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران بأن فعلان: عسى وأوشك.

٤- ما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد من أن فعلان كاد وكرب.

الجامد والمتصرف من هذه الأفعال

١- المتصرف من هذه الأفعال أربعة أفعال فقط هي: (كاد) و(أوشك) و(طفق) و(جعل).

٢- وباقي الأفعال جامدة.

وقد استعمل للأربعة (كاد) و(أوشك) و(طفق) و(جعل) مضارع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يكاد زيتها يضئ﴾، وقول الشاعر(١):

يوشك من فر من منيته ∴ في بعض غراته يوافقها

و(الغرات): الغفلات.

واستعمال مضارع (أوشك) أكثر من ماضيه، وحكى الأخفش طفق يطفق كعلم يعلم، وطفق يطفق كضرب يضرب، وحكى "الكسائي" في (جعل): "إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء يمجه.

واستعمل اسم فاعل لثلاثة أفعال هي "كاد" قال الشاعر(٢):

أموت أسى يوم الرجام وإنني ∴ يقينا لرهن بالذى أنا كائد

وكذلك ورود اسم فاعل من (كرب) قول الشاعر(٣):

أبني إن أباك كارب يومه ∴ فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

---

(١) في البيت شاهدان، الأول ورود خبر (يوشك) وهو يوافقها مجردا من (أن) وهذا من القليل الاستعمال. والثاني: استعمال مضارع (أوشك)، (يوشك)، فالفعل متصرف.

(٢) الشاهد في البيت الثاني: ورود اسم فاعل من (كاد) وهو (كائد) و(كائد) خبر (رهن)، والعائد إلى الموصول (الذى) ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه واسم كاد ضمير مستتر فيه جوازا، والتقدير: بالذى أنا كائد ألقاه.

(٣) الشاهد في البيت الثالث (كارب) فهو اسم فاعل من (كرب) الناقصة وأضيف إلى ظرفه وفي (كارب) ضمير مستتر عائد إلى (أباك) وهو اسم (كائد) وخبره محذوف، والتقدير: (كارب في نومه يموت). وقيل إنه من (كرب) التامة واضيف إلى فاعله (يوم).

وكذلك ورود اسم فاعل من (أوشك) قول الشاعر[١]:

فإنك موشكٌ أن لا تراها ∴ وتعدُو دون غاضرة الأعادى

يقول ابن هشام[٢]: "والصواب أن الذى فى البيت الأول (كابد) من المكابدة والعمل، وأن (كارب) فى البيت الثانى من (كرب) التامة فى نحو قولهم: "كرب الشتاء إذا قرب" واستعمل مصدر لفعلين وهما: (طفق) و(كاد). حكى الأخفش (طفوقا) من (طفق) بالفتح و(طفقا) بفتح الفاء فى المصدر من (طفِق) بكسرها فى الماضى، وقالوا: كادوا كوداً ومكاداً ومكادة بفتح الميم فيهما.

جواز كسر سين (عسى)

إذا اتصل بـ(عسى) ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم نحو: عسيت (وعسينا) أو لمخاطب نحو: عسيتَ وعسيتِ وعسيتما و عسيتم و عسيتن أو لغائبات نحو: عسين جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، وقرأ نافع: "فهل عسِيتم إن توليتم" - بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها وهو المختار.

يقول ابن مالك فى أفعال المقاربة:

ككان كاد وعسى، لكن ندر ∴ غير مضارع لهذين خبره

وكونه بدون "أن" بعد "عسى" ∴ نزر، و(كاد) الأمر فيه عكسا

وكعسى (حرى) ولكن جعلا ∴ خبرها حتما بـ"أن" متصلا

والزموا اخلولق "أن" مثل حرى ∴ وبعد "أوشك" انتفا "أن" نزرا

ومثل "كاد" فى الأصح "كربا" ∴ وترك "أن" مع ذى الشروع وجبا

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (موشك) اسم فاعل لأوشك الناقصة فرفع الاسم، وهو الضمير المستتر فيه وخبره المصدر المؤول من (أن) والفعل (تراها).

(٢) انظر: أوضح المسالك ٢٣٤/١.

كأنشـأ السـائق يحـدو، وطفـق ∴ كـذا جعلـت وأخـذت وعلـق

واسـتعملوا مضارعـا لأوشـكا ∴ وكـاد لا غـير، وزادوا موشـكا

والفتح والكسر أجز فى السين من ∴ نحو "عسيت" وانتقا الفتح زكن

شرح الأبيات:

كاد وأخواتها تعمل عمل (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويندر استعمال خبر (كاد) و(عسى) غير مضارع، يريد مجئ الخبر اسما كما ذكر ذلك ابن عقيل، وتجرد خبر "عسى" من "أن" قليل، وأما "كاد" فالكثير فى خبرها التجرد والقليل اقترانه بأن عكس (عسى)، ومثل (عسى) فى الدلالة على الرجاء (حرى) ولكن يجب اقتران خبر (حرى) بأن، ومثل (حرى) اخلولق فى وجوب اقتران خبرها بأن، أما اوشك فيكثر الاقتران بأن فى خبرها ويقل التجرد، ومثل (كاد) فى تجرد خبرها من (أن) (كرب) فيكثر التجرد ويقل الاقتران ويجب تجريد (أن) من أخبار أفعال الشروع كأنشأ السائق يحدو وطفق وجعل وأخذ وعلق، ولم يذكر سيبويه فى كرب إلا التجرد خلافا لابن مالك، ومن أفعال هذا الباب ذكر تصرف كاد وأوشك فقط، وذكر غيره (كرب) و(جعل).

وأجز فى (سين) عسى فى نحو (عسيت) الكسر، والمختار فى السين الفتح، ومثل للضمير المرفوع لـ(عسيت)، ولكن ذلك جائز مع (التاء) و(النون) و(نا) إذا وقعت مرفوعا لعسى.

إن وأخواتها

١- أحرف ثمانية تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ وتصيره اسما لها، وترفع الخبر وتصيره خبراً لها، فهى من النواسخ التى تنسخ حكم المبتدأ والخبر، وتثبت لهما حكمين جديدين: واحداً من جهة الإعراب، وثانيهما من جهة مسماهما.

٢- إن وأخواتها تفيد ما تفيده الأفعال، فـ(إن) و(أن) تؤديان معنى: حققت وأكدت، و(كأن): شبهت، و(لكن): استدركت، و(ليت): تمنيت و(لعل): ترجيت، ولهذا: كان لهذه الأحرف مرفوع ومنصوب، بيد أن منصوب الأحرف تقدم على مرفوعها، تنبيها على أن هذه الأحرف فرع عن الفعل، ومشبهة به.

يقول الأشمونى: فعملت عملها معكوسا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيها على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابهما.

٣- معانيها:

إن، أن: تفيدان توكيد النسبة بين المسند والمسند إليه أو نسبة الخبر للاسم، وينفيان الشك عنها والإنكار لها، وهذا ما يسمى: توكيد مضمون الجملة فحين تقول: إن خالد بن الوليد قائد مظفر، لا يخلو أمر المخاطب من أن يكون عالما بنسبة القيادة المظفرة لخالد، أو شاكا فيها، أو منكراً لها.

فإن كان عالماً بها لم تفد "إن" سوى التوكيد لهذه النسبة، وإن كان شاكا فيها نفت شكه، وإن كان منكرا لها كانت سلاحا تمحو به هذا الإنكار، وهذا واضح فى علم البلاغة.

لكن: قد تأتى لإفادة التوكيد فقط، وذلك إذا كان ما قبلها مفيدا ضمنيا لما بعدها، كما تقول: لو تاب المذنب لعفا الله عنه، لكنه لم يتب، فإن مفهوم

"لو" أنها حرف امتناع لامتناع، أى امتنع العفو لامتناع التوبة، وذلك يفيد: أن المذنب لم يتب، وعلى هذا ما بعد (لكن) يكون تكريراً لما قبلها، فلا يفيد سوى التوكيد، ومثله: لو جاءنى اكرمته لكنه لم يجئ.
وقد تأتى مفيدة للاستدراك، إذا كان ما بعدها كالمستثنى مما قبلها نحو: محمد رجل فاضل لكنه بخيل، فإن حكمك على محمد بأنه فاضل يتوهم منه أنه كريم، فولك: لكنه بخيل استدراك على ما قد تتوهمه من كرمه.

وكذلك: ما زيد شجاع لكنه كريم، فقد تتوهم أن نفى الشجاعة عنه قد ينتفى معها كل الصفات المحمودة أو بعضها، فتعقب كلامك بذكر ما تريد إثباته له حتى لا يعلق بذهن السامع ما يخالفه، ولعلك قد عرفت بهذا الاستدراك، إذ هو: تعقيب الكلام بنفى ما يتوهم ثبوته، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وهذا معناها الأصلى.

كأن: تفيد التشبيه المؤكد، لأنها مركبة من كاف التشبيه و(أن) المفيدة للتوكيد نحو: كأن علياً أسد، وكقوله تعالى: ﴿**كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها**﴾.

ليت: تفيد التمنى، والتمنى يكون فى الأمر البعيد كقول الفقير المقعد، المعدم: ليت لى مالاً فأحج منه، فغناه وعودة الصحة إليه ليس مستحيلا على الله، ولكنه فى عرف البشر وقدرتهم ومفهومهم وظنه أمر بعيد، والأمر الثانى: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر، كقول الشاعر[١]:

ألا ليت الشبابَ يعودُ يوماً ∴ فأخبرَهُ بما فعل المشيبُ

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: ليت الشباب يعود، حيث دلت (ليت) على التمنى، ونصبت الاسم (الشباب) وخبرها جملة (يعود) فى محل نصب.

فقول الطاعن فى السن هذا الكلام أمر مستحيل لا أمل فيه.

لعل: تفيد التوقع، والتوقع نوعان:

ان كان فى الأمر المحبوب المرغوب فإنه يطلق عليه (الترجى) كقوله تعالى: ﴿**لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً**﴾.

وإن كان هذا التوقع لأمر مكروه ولا يرضاه المتكلم لمن يتوقعه له، فإنه يطلق عليه الإشفاق.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿**فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا بهذا الحديث أسفاً**﴾.

ولا يخفى على ذى لب أن الإشفاق والترجى محالان على الله تعالى ومصروفات إلى المخاطب.

وأثبت الأخفش والكسائى لها معنى ثالثا وهو: التعليل: نحو قولهم: أفرغ عملك لعلنا نتغذى، وكقوله تعالى: ﴿**فقولا له قولا ليناً لعله يتذكر أو يخشى**﴾.

وأثبت الكوفيون لها معنى رابعا، وهو الاستفهام محتجين بأن الفعل قد علق عن العمل بها على أساس أن لها الصدارة.

ولا تكون لها الصدارة إلا إذا كانت دالة على الاستفهام، وذلك فى قوله تعالى: ﴿**وما يدريك لعله يزكى**﴾، وقوله: ﴿**لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً**﴾، والتقدير: وما يدريك أيزكى؟

ولا تدرى: أألله يحدث بعد ذلك أمراً، والمعنى: وما يدريك، ولا تدرى جواب هذا الاستفهام.

ولكن البصريين لا يرتضون هذا المعنى، ويجعلون "لعل" فى الآيتين بدءا لجملة جديدة غير معلقة، فالكلام قد انتهى عند قوله: وما يدريك، ولا تدرى.

تذييل: لغة عقيل:

١- تسيغ استعمال "لعل" حرف جر زائداً فتجر ما بعدها جراً ظاهريا، قال شاعرهم:

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا

فجر لفظ الجلالة بها وهو مبتدأ، على غرار "بحسبك درهم".

٢- كما أنهم يجيزون كسر لامها الأخيرة.

٣- ويجيزون حذف لامها وإثباتها.

عسي: الأصل والشائع فيها أنها فعل من أفعال الرجاء جامد من باب "كاد وأخواتها" ويكون خبرها جملة فعلية وهنا لها استعمال آخر فى لغة ضعيفة، إذ ترد داخلة على ضمير نصب متصل، فخبرها مفرد أو جملة فى محل رفع فتكون حرفا من أخوات (إن) ومن ذلك قول صخر بن العود الحضرمى[1]:

فقلت عساها نار كأسٍ وعلّها ∴ تشكّىَ فآتى نحوها فأعودها

وقول الشاعر (عمران بن خطان)[2]:

ولى نفسٌ تنازعــنى ∴ أقولُ لها لعلّنِى أو عسانى

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (عساها نار كأس) حيث نصب اسمها وهو (ها) محلا، ورفع خبرها (نار) وقد أتت (عسى) حرفا بمعنى (لعل) فى لغة قليلة واشترط فى اسمها أن يكون ضميرا.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (عسانى) فقد ورد (عسى) فى البيت حرفا بمعنى (لعل) خلافا للجمهور، وهو إذا كان حرفا فقد اشترطوا كون اسمه ضميراً، (الياء) هنا وخبره محذوف، وتقدير الكلام: عسانى أن أرجع إليها.

فهى هنا حرف وفاقاً لابن السراج القائل بحرفية (عسى) مطلقا، وللسيرافى وسيبويه القائلين بحرفيتها بالشرط السابق، والجمهور يطلقون القول بفعلية (عسى) وأجاب المبرد والفارسى بأن الضمير فى البيت الأول خبر (عسى) تقدم على اسمها.

لا النافية للجنس: وستأتى فى باب مستقل.

حكم توسط خبرها

هذه الأحرف، كما سبق فى أول الكلام عنها ضعيفة فى العمل والتأثير، فهى إنما عملت لشبهها بالفعل، ولذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذا تقدم عليها، فلا يصح أن تقول: "تاجرٌ إنّ خالدا" ولا "أسدٌ كأنّ محمداً، بل يلزمها ترتيب معموليها، فيأتى الاسم أولاً ثم الخبر. إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجرورا، فإنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا فى غيرهما، ولذا جاء متوسطا بين الحرف واسمه فيما عدا "عسى" الحرفية، و"لا" النافية للجنس.

وقد كثر ذلك فى القرآن الكريم، قال تعالى: **﴿إن لدينا أنكالاً وجحيماً﴾** وقال: **﴿إن علينا جمعه وقرآنه﴾**، وقال: **﴿إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى﴾**.

كسر همزة إن

يتعين كسر همزة إن بشرط أن لا يمكن أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، ويتعين فتحها إن أمكن ذلك، ويجوز الفتح والكسر إن صح الاعتباران.

مواضع كسر همزة إن:

١- أن تقع فى أول الكلام حقيقة:

أ - بمعنى أن تبتدئ بها حديثك كقوله تعالى: **﴿إنا أنزلناه﴾**، **﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾**، **﴿إن مع العسر يسرا﴾**.

ب- أو يسبقها حرف استفتاح كقوله سبحانه: ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم﴾ وقوله: ﴿ألا إنهم من إفكهم ليقولون ولد الله، وإنهم لكاذبون﴾.

٢- أن تقع بعد "حيث" فإن هذا الظرف المكانى لا يضاف إلا إلى جملة فعلية أو اسمية، فإذا دخلت على جملة اسمية مبدوءة بان وجب كسر همزتها، وأن المفتوحة ومعمولاها فى تأويل المفرد، ومثال حيث: جلست حيث إن زيدا جالس.

٣- أن تقع بعد "إذ"، لأن حكمها حكم حيث فى وجوب إضافتها إلى جملة نحو: جئتك إذ إن زيداً أمير.

٤- أن تقع فى بدء جملة الصلة ذلك أن صلة الموصول دائما جملة أو شبه جملة، ولا تقع مفرداً إلا إذا كانت صلة لأل، ولعلنا ندرك لماذا اشترطنا فى هذا الموضع أن تكون فى بدء جملة الصلة، فقد ترد فى حشوها فيجب فتح همزتها على أساس أن مدخولها مؤول بمفرد يكون جزءا من جملة. مثالها فى البدء: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة﴾ فـ"ما" اسم موصول بمعنى الذى مفعول ثان لآتينا، وقد بدأت جملة صلتها بـ"إن" فكسرت.

أما مثال وقوعها حشوا فكقولك: جاء الذىعندى أنه فاضل وقولهم: لا أفعله ما أن حراء مكانه، ففى المثال الأول هى ومعمولاها مبتدأ تقدم خبره فى الظرف قبله، والمبتدأ وخبره صلة "الذى" وفى المثال الثانى وقعت "ما" موصولا حرفياً، وذلك وحده دليل على أنها ليست صدر جملة الصلة، ولابد أن هنا فعلاً محذوفا تقديره "ثبت" فكأنه قال: لا أفعله ما ثبت كون حراء مكانه، والمعنى: لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه، فيكون

المصدر المؤول من "أن" ومعموليها فاعلاً لهذا الفعل، ويقوى هذا التقدير: أن "ما" مصدرية و"أن" مصدرية، والحرف المصدرى لا يدخل على مثله.

٥- أن تقع جوابا لقسم نحو: ﴿**حم والكتاب المبين إنا أنزلناه**﴾ فإن جواب القسم يجب أن يكون جملة، والمفتوحة مع معموليها كما قلنا فى تأويل المفرد.

٦- أن تقع محكية بالقول، أى فى بدء جملة القول، لأن المحكى بالقول لا يكون إلا جملة نحو: ﴿**قال إنى عبد الله**﴾ ﴿**ومن يقل منهم إنى إله من دونه**﴾ ﴿**قل إن ربى يقذف بالحق**﴾.

٧- أن تقع فى أول جملة الحال، سواء اقترنت بالواو، أولا، لأن الحال إن كان مفرداً كان نكرة، فإذا فتحنا الهمزة تحولت إلى مفرد معرفة، فلا يصلح أن يكون حالا، أما إذا كان الحال جملة فلا محظور، ومن هنا وجب كسر الهمزة، وذلك كقوله تعالى: ﴿**كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون**﴾، ونحو: جاء زيد إنه فاضل.

٨- أن تقع فى بدء جملة تقع صفة لاسم عين، ومن المعروف أن الجمل بعد النكرات صفات، ولو فتحنا الهمزة لأدى إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر، وذلك ممنوع.

٩- أن تقع بعد عامل علق عن العمل بلام الابتداء التى لها الصدارة قبل أن يأخذ هذا العامل معموله، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**والله يعلم إنك لرسوله، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**﴾ فالعاملان: "يعلم" و"يشهد" معلقان عن العمل بدخول اللام فى خبر "إن"، ولا يصح لك أن تعرب جملة "إنك لرسوله" ولا جملة "إن المنافقين لكاذبون" مفعولا به لهذين العاملين فإن اللام جعلتهما جملتين لا مفردين، فهما فى محل نصب سدتا مسد المفعول فى "يشهد" والمفعولين فى "يعلم".

فإن لم تقع اللام فى خبر "إن" وجب فتح الهمزة مثل: علمت أن هشاما حضر.

١٠- أن تقع خبراً عن اسم ذات، حتى لا يخبر باسم معنى عن اسم ذات، ففتح الهمزة يجعل الجملة مؤولة بالمصدر وهذا المصدر يسمى اسم معنى، لأنه لا يدل إلا على مجرد الحدث، ولا يخبر بهذا عن أسم ذات الا بتأويل أو تقدير، فقولك: محمد عدل، يؤول فيه (العدل) بمعنى (العادل) أو يقدر مضاف قبل المصدر، أى: ذو عدل، وكذلك لو قلت محمد أنه عدل، لو فتحت الهمزة لكان التقدير: محمد عدل، أى ذو عدل، أو عادل.

ولا تبنى القواعد على التقدير أو التأويل، وكذلك يجب الكسر حتى يكون الخبر جملة، قال تعالى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة**﴾ فكسر همزة (إن الله يفصل بينهم يوم القيامة" الواقعة خبرا عن اسم الذات وهو (الذين آمنوا) واجب.

فتح همز (أن)

تفتح همزة (أن) فى كل موضع يتطلب مفرداً له موقع من الإعراب، أى أن الجملة التى تقع فيها "أن" يمكن أن يسد مسدها مصدر، وقد حدد ابن هشام فى التوضيح ثمانية مواضع لذلك:

أولها: أن يقع المصدر المؤول منها ومن معموليها فاعلاً لقوله تعالى: ﴿**أولم يكفهم أنا أنزلنا**﴾، ﴿**فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه**﴾، ﴿**ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون**﴾.

ثانيها: أن يقع مفعولا به لغير القول: كقوله تعالى: ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا**﴾، ﴿**وكتبنا عليهم فيها أن النفس**

بالنفس...﴾، **﴿أولا يذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا﴾**، **﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾** ويشمل هذا صورتين أيضاً:

الأولى: أن يقع مفعولا، كقوله تعالى: **﴿إنى جزيتهم اليوم بما صبروا أنهم هم الفائزون﴾**.

الثانية: أن يقع ساداً مسد مفعولين كقوله سبحانه: **﴿فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم﴾**، وقوله: **﴿واعلموا أن الله مع المتقين﴾**، وقوله: **﴿وظن أنه الفراق﴾**.

ثالثها: أن يقع نائب فاعل كقوله تعالى: **﴿قل أوحى إلى أنه استمع نفر﴾**، وقوله: **﴿وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن﴾**، وقوله: **﴿يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى﴾**.

رابعها: أن يقع مبتدأ سواء ذكر الخبر معه مقدما كقوله تعالى: **﴿ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة﴾**، **﴿وآية لهم أنا حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون﴾** أم كان الخبر محذوفا وجوبا بعد لولا الامتناعية **﴿فلولا أنه كان من المسبحين للبث فى بطنه إلى يوم يبعثون﴾**.

خامسها: أن يقع خبراً للمبتدأ بشرط أن يكون خبراً لمبتدأ هو اسم معنى، وغير قول، ولا يصدق الخبر على المبتدأ نحو: اعتقادى أنه فاضل فلا يصح: قولى: أنه فاضل (للفظ القول) وكذلك: اعتقاد زيد أنه حق لصدق الخبر وهو (حق) على المبتدأ وهو (اعتقاد).

سادسها: أن يقع مجرورا بالحرف كقوله: **﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾**، وقوله: **﴿واشهدوا بأنا مسلمون﴾**.

سابعها: أن يقع مجرورا بالإضافة إلى غير ظرف كقوله: ﴿**إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾.

ثامنها: أن يقع بدلا من مفرد، قال تعالى: ﴿**وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم**﴾ فالبدل هو المصدر، والمبدل منه "إحدى"، وقوله: ﴿**كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم**﴾، فالمصدر المؤول من (أنه عمل منكم سوءا) بدل من كلمة (الرحمة).

تاسعها: أن يقع معطوفاً على مفرد، كقوله تعالى: ﴿**اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين**﴾، وقوله: ﴿**يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين**﴾.

مواضع جواز الكسر والفتح

إذا صلحت الجملة لأن تقع موقع المفرد، وصلحت في نفس الوقت لأن تظل جملة جاز فتح همزة "إن" وجاز كسرها ويتحقق ذلك في تسعة مواضع:

١- أن تقع بعد فاء الجزاء، لأن ما بعد هذه الفاء يكون جملة غير أن هذه الجملة يمكن أن تبدأ بـ"إن" المكسورة الهمزة، كما يمكن أن تكون "أن" مفتوحة والمصدر المؤول منها ومن معموليها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف كقوله تعالى: ﴿**من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم**﴾ فالكسر على أساس بدء جملة الجزاء بـ"إن" والفتح على احتمالين: إما بجعل المصدر المؤول مبتدأ فيكون التقدير: فالغفران والرحمة ثابتان أو حاصلان.

وإما أن يكون هذا المصدر خبراً على تقدير: فجزاؤه مغفرة ورحمة أو فالحاصل الغفران والرحمة.

٢- أن تقع بعد "إذا" الفجائية كقول الشاعر[١]:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً ∴ إذا إنه عبدُ القفا واللهازم

فالكسر على الابتداء بالجملة على معنى: فإذا هو عبد وإذا فتحت كان المصدر مبتدأ كأنه قال: فإذا عبوديته حاصلة، أو خبر على معنى فإذا شأنه العبودية.

٣- أن تقع فى موضع التعليل، فإن كسرت كانت الجملة مفصولة مما قبلها، وكأن سائلا سأل: لماذا فعلت؟ فجئت بالجملة الثانية توضح السبب، وإن فتحت كان مجرورا بحرف علة محذوف، وذلك كقوله تعالى: ﴿**إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم**﴾ فقد قرأ نافع والكسائى بالفتح على تقدير لام العلة، وقرأ الباقون بالكسر على أنها جملة تعليلية مستأنفة، وكقوله: ﴿**وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم**﴾، وقول النبى ﷺ: [لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك].

٤- أن تقع بعد فعل قسم ولا يقترن خبرها بلام الابتداء، وهذا الوضع هو الذى أشرنا إليه فى مواضع كسر الهمزة، ومثاله قول أعرابى، وقد قدم من سفره فوجد امرأته تضع[٢]:

لتقعدن مقعد القصىِّ ∴ منى ذى القاذورة المقلىِّ

أو تحلفى بربك العلىِّ ∴ أنى أبو ذيالك الصبىِّ

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "إذا إنه" حيث يجوز فى همزة "إن" الوجهان: الفتح والكسر، فأما الفتح فعلى تأويلها مع معموليها بمفرد، وأما الكسر فتقديرها مع معموليها فى جملة تامة.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "أنى أبو..." حيث يجوز فتح همزتها وكسرها، فأما الفتح فعلى تأويل (أن) مع معموليها بمصدر مجرور بحرف جر والتقدير: أو تحلفى على كونى أبا لهذا الصبى وأما الكسر فبجعل (إن) واسمها وخبرها جملة واقعة فى جواب القسم.

فالكسر على أنه جواب القسم، والبصريون يوجبون ذلك والفتح بتقدير (على).

ولو أضمر فعل القسم، أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا نحو: والله إن زيداً قائم، وحلفت إن زيداً لقائم.

٥- أن تقع خبراً عن قول، ومخبراً عنها بقول، والقائل للقولين واحد نحو: قولى أنى أشكر الله، فشكر الله قول، والقائل والشاكر هو المتكلم، على هذا يمكنك أن تكسر الهمزة، فتكون الجملة مقول القول، ويمكنك أن تفتحها فيكون المصدر خبراً للمبتدأ، وهو القول،

فإذا انتفى الشرط الأول فقلت: عملى أنى أحمد الله،

أو لم يتحقق الشرط الثانى فقلت: قولى: إنى مؤمن

أو لم يتحقق الشرط الثالث فقلت: قولى إن محمداً يحمد الله

لم يجز لك الوجهان، بل وجب الكسر فى المثالين الأخيرين على أنها جملة مقول القول، ووجب الفتح فى المثال الأول حيث لا قول.

٦- أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، فيجوز لك أن تفتح الهمزة وتعطف المصدر المؤول على هذا المفرد ويجوز كسرها فتكون الواو للاستئناف، أو للعطف على جملة سابقة، وذلك كقوله تعالى: **﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾** قرأ نافع وأبو بكر بالكسر عطفا على الجملة المبدوءة بـ "إن" المكسورة، أو على الاستئناف، وقرأ غيرهما بالفتح عطفا على المصدر المؤول من "أن لا تجوع" وهو مفرد كما تعرف، والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم العرى...

٧- أن تقع بعد "حتى"، لأن "حتى" قد يكون جارة أو عاطفة فيقع بعدها مفرد، فتفتح لها همزة "أن"، وقد تكون ابتدائية فتقع بعدها جملة فتكسر الهمزة، تقول: مرض فلان حتى إنهم لا يرجونه، إذا كسرت الهمزة كانت (حتى)

ابتدائية، وإذا فتحتها كانت جارة نحو: عرفت أمورك حتى انك فاضل، والتقدير: عرفت أمورك إلى فضلك، أو عاطفة، فيكون التقدير: عرفت أمورك وفضلك، فهي معطوفه على المفعول.

وهذا الموضع يختلف عن المواضع السابقة، فهي تارة يجب كسرها، وتارة يجب فتحها، وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبلها، بل يختص الكسر بالابتدائية، لأن حتى الابتدائية منزلة منزلة (ألا) الاستفتاحية فتكسر (إن) بعدها ويختص الفتح بالجارة والعاطفة.

٨- أن تقع بعد (أما) بفتح الهمزة، وتخفيف الميم، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا) فتكون حرفا واحداً، والفتح على أنها مركبة من همزة الاستفهام و(ما) العامة بمعنى (شئ) وصارا بعد التركيب بمعنى (أحقا) ثم حذفت الهمزة، وذلك قليل.

٩- أن تقع بعد (لا جرم)، والغالب الفتح نحو: لا جرم أن الله يعلم، فالفتح عند سيبويه: جرم فعل ماض بمعنى (وجب) و(لا) صلة، أى زائدة للتوكيد، والمصدر المؤول فاعل.

والفراء: أن (لا) نافيه و(جرم) اسم فهما بمنزلة (لا رجل)، و(من) بعدهما مقدرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (لا).

فتقديره عند سيبويه: وجب أن الله يعلم.

وعند الفراء: لابد من أن الله يعلم.

والكسر على ما حكاه الفراء من ورودها بمعنى القسم فتقع "إن" في أول جملة جواب القسم، فتقول: لا جرم إنك مهذب، كما قالوا: لا جرم لآتينك ولا جرم لقد أحسنت، ولا جرم إنك ذاهب فهي منزلة منزلة اليمين.

دخول لام الابتداء "اللام المزحلقة بعد (إن) المكسورة"

لام الابتداء: سميت بذلك لدخولها على المبتدأ، وتفيد التوكيد، وتدخل على غيره، وهذه اللام تكون مفتوحة، وتسمى بعد (إن) اللام المزحلقة وسميت بذلك، لأن أصل الجملة ان لزيداً قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون (ان).وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

١- أن تدخل على الخبر، ولابد لذلك من تحقق ثلاثة شروط:

أ - كون الخبر في مكانه متأخرا عن الاسم حتى يتأتى الفصل بين الحرفين المؤكدين.

ب- أن يكون الخبر مثبتا غير منفي.

جـ- أن لا يكون مبدوءا بفعل ماض.

مثال الخبر الذى تحققت فيه الشروط **﴿إن ربي لسميع الدعاء﴾ ﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ ﴿إن ربك ليعلم ما تكن صدورهم﴾**، **﴿إنك لعلى خلق عظيم﴾ ﴿وانا لنحن نحيي ونميت﴾**.

، ولم تدخل في الخبر في قوله: **﴿إن لدينا أنكالا﴾** لتقدمه، ولا في نحو: **﴿إن الله لا يظلم الناس شيئا﴾** لنفيه، أما قول الشاعر[1]:

وأعلم ان تسليما وتركا .·. للا متشابهان ولا سواء

فشاذ، ولا تدخل الفعل الماضي نحو" **﴿إن الله اصطفى﴾** .

أ - وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك دخول اللام في الخبر إذا كان الفعل الماضي جامداً لشبهه الاسم.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "للامتشابهان) حيث جاء باللام في خبر (إن) المنفي وهو (لا متشابهان) وهو شاذ.

ب- وأجاز الجمهور دخول اللام على الماضي المقرون بقد، لشبهه حينذاك بالمضارع لقرب زمانه بالحال، ومثال الأول: إن زيدا لنعم الرجل ولعسى أن يقوم، ومثال المقرون بقد: ان زيدا لقد قام على اعتبار اللام لام الابتداء وليست لام القسم وقدرها بعضهم لام القسم حين تقترن بـ(قد).

وأما تجويز بعضهم: إن زيداً لقام فعلى تقدير إضمار (قد).

٢- أن تدخل فى معمول الخبر، وقد وضع النحاة لذلك ثلاثة شروط أيضاً:

أ - تقدمه على الخبر بأن يتوسط بين الاسم والخبر حتى لا تتأخر اللام عن الصدارة بأكثر من الضرورة المحققة للفصل بينها وبين "إن".

ب- أن لا يكون هذا المعمول حالا، لأن الحال لا يتأتى وقوعها مبتدأ أو خبرا، وهى حال كبقية المعمولات.

جـ- كون الخبر صالحا لدخول اللام بأن لا يكون منفيا أو مقدما على اسمه أو مبدوءا بفعل ماض غير مقترن بقد مثال ما تحققت فيه الشروط نحو: إن زيداً لعمراً ضارب.

فلا يجوز (إن زيدا جالس لفى الدار) لتأخر المعمول ولا (إن زيد لراكبا منطلق) لكون المعمول حالا ولا(ان زيدا لعمراً ضرب) لكون الخبر فعلا ماضيا.

٣- الاسم: بشرط تأخره عن الخبر نحو: "إن فى ذلك لعبرة" أو عن معمول الخبر "إن فى الدار لزيداً جالس".

<u>الرابع:</u> ضمير الفصل "إن هذا لهو القصص الحق" إذا لم يعرب "هو" مبتدأ.

<u>ضمير الفصل:</u> هذا أحد ضمائر الرفع المنفصلة توسط بين المبتدأ والخبر أو بين اسم كان وخبرها، أو بين المفعول الأول لظن والمفعول الثانى.

ويفيد التوكيد: مثل زهير هو الشاعر، وظننت عبد الله هو الكاتب، قال تعالى: ﴿فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم﴾، وقال تعالى: ﴿إن ترن أنا أقل منك مالا وولداً﴾.

وأصح الأقوال في إعرابه:

أنه حرف لا محل له من الإعراب، ومنهم من يعربه ضمير رفع منفصل فى محل رفع مبتدأ ثان خبره ما جاء بعده، والجملة خبر المبتدأ الأول، أو خبر الفعل الناسخ أو المفعول الثانى الناصب مفعولين.

فائدة: يغلب على الاسم الواقع بعد ضمير الفصل أن يكون معرفة مثل: أحمد هو المجتهد، وإنما سمى ضمير فصل؛ للفصل بين ما هو خبر أو نعت، ففى المثال السابق جاز أنك تريد الإخبار، وأنك تريد النعت، فإذا أردت أن تفصل بين الأمرين من أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله لا نعت له.

اتصال (ما) الزائدة كافة لان وأخواتها

تتعرض معظم هذه الأحرف لدخول ما يمنع سريان تأثيرها فيما بعدها ويزيل اختصاصها بالدخول على الجمل الاسمية، وذلك إذا ما دخلت عليها "ما" الزائدة فإنها تجعلها صالحة للدخول على الجمل الفعلية فيترتب على هذا زوال اختصاصها بالجملة الاسمية، فيزول عملها نتيجة لذلك، فإن العمل فرع الاختصاص، وهذا الحكم يشمل الحروف الستة إلا "ليت" فإن دخول "ما" لم يزل اختصاصها بالاسمية، فظل لها حق العمل، وإن جاز - أيضاً - إهمالها حملا على باقى أخواتها مثال "إن" ﴿إنما أنذركم بالوحى﴾، ﴿قل إنما أنا بشر مثلكم﴾،

ومثال "أن" ﴿قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد﴾ ومثال "كأن" ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ ومثال "لعل" قول الشاعر(١):

أعدْ نظرا يا عبدَ قيسٍ لعلما ∴ أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا

ومثال "لكن" ولكنما أسعى لمجد مؤثل(٢).

بخلاف "ما" الموصولة، فإن دخولها لا يبطل العمل كقول الشاعر(٣):

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ∴ ولكنَّ ما يُقضَى فسوف يكون

أما "ليت" فكما ذكرت يجوز فيها الإعمال بناء على عدم زوال اختصاصها، ويجوز إهمالها حملا على باقي أخواتها، ومثالها قول الشاعر(٤):

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ∴ إلى حمامتنا أو نصفه فقد

يروى برفع "الحمام" ونصبه، فالرفع على الإهمال، والنصب على الإعمال.

ويجوز الإعمال في "إنما" على ندور نحو: إنما زيداً قائم، بنصب (زيد) رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعا.

---

(١) الشاهد في البيت الأول قوله: (لعلما أضاءت) حيث اتصلت (ما) بلعل فكفتها عن العمل وأزالت اختصاصها بالاسم، ولذلك دخلت على الأفعال.

(٢) الشاهد في البيت قوله (ولكنما أسعى) حيث اقترنت (ما) الحرفية بـ(لكن) فكفتها عن العمل، وأدخلت على الفعل.

(٣) الشاهد في البيت الثالث (ولكنما يقضى) حيث أن (ما) الموجودة هنا هي (ما) الموصولة بمعنى (الذي) فلم تكف (لكن) عن العمل، بل هي اسمها وخبر (لكن) الجملة الفعلية "فسوف يكون".

(٤) الشاهد في البيت قوله (ليتما هذا الحمام) حيث اتصلت بـ(ليت) ما الحرفية، ولكنها لم تزل اختصاصها بالأسماء، فجاز إهمالها كباقي أخواتها، وجاز إعمالها، لعدم زوال الاختصاص وعلى هذا: فالحمام بالرفع بدل من (هذا) الواقع مبتدأ، وبالنصب باعتبارها بدلا من (هذا) الواقع في محل نصب على الإعمال و"لنا" في محل رفع خبر للمبتدأ على إهمال (ليت) وخبر لاسم (إن) على أنها عاملة النصب.

العطف على اسم هذه الأحرف

١- يجوز العطف بالنصب على أسماء هذه الأحرف.
قبل مجئ الخبر وبعده كقول الشاعر(١):

إن الربيعَ الجوكَ والخريفَا ∴ يدَا أبى العباسِ والصُّيوفا

أ - فعطف (الخريف) على (الربيع) قبل مجئ الخبر (يدا أبى العباس).
ب- وعطف (الصيوف) جمع (صيف) على (الربيع) بالنصب بعد مجئ الخبر.

٢- ويعطف بالرفع على محل أسماء هذه الأحرف بشرطين:
أولهما: استكمال الخبر. وثانيهما: كون العامل: إن أو أن أو لكن نحو: ﴿أن الله برئ من المشركين ورسوله﴾، فعطف (رسوله) على محل لفظ الجلالة بعد مجئ الخبر وهو (برئ) وكذلك قول الشاعر(٢):

فمن لم يكُ ينجبْ أبوه وأمّهُ ∴ فإن لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

فعطف (الأب) على محل (الام) بعد استكمال الخبر وهو (لنا) وقول الشاعر(٣):

وما قصرت بى فى التسامى خؤولةٌ ∴ ولكنَّ عمِّى الطيبُ الأصلِ والخالُ

فعطف (الخال) على محل (عمى) بعد استكمال الخبر وهو (الطيب).

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله: (الخريفا) حيث عطفه بالنصب على (الربيع) اسم (إن) قبل الخبر (يدا...) وعطف (الصيوفا) على اسم (إن) - أيضاً - بعد استكمال الخبر (يدا أبى العباس).

(٢) الشاهد فى البيت الثانى: قوله (والأب) حيث عطفه بالرفع على محل اسم "إن" المنصوب بعد أن جاء بخبر "إن" وهو قوله: "لنا".

(٣) الشاهد فى البيت الثالث قوله: "والخال" حيث جاء به مرفوعا بالعطف على محل اسم "لكن" "عمى" فإنه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، بعد أن جاء بخبر "لكن"، وهو قوله "الطيب الأصل.

١- وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين.

٢- والمحققون من البصريين مجمعون على أن رفع ذلك ونحوه ليس بـالعطف على محل الاسم بل:

أ - على أنه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه، فهو من عطف جملة على جملة. والتقدير: ورسوله برئ، ولنا الأب النجيب، والخال الطيب الأصل.

ب- أو على أنه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه، وذلك إذا كان بينهما فاصل، فهو من عطف مفرد على مفرد، فرسوله معطوف على الضمير المستتر في برئ، أي برئ هو ورسوله، لوجود الفصل بالجار والمجرور، وهو: من المشركين، والأب معطوف على الضمير المستتر فى لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف، والخال: معطوف على الضمير المستتر فى الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه وليس العطف على محل الاسم هنا قوياً فيؤيدونه كما فى: ما جاءنى من رجل ولا امرأة، فإن عطف امرأة بالرفع على محل (رجل)، لأن الرافع لمحل رجل. الفعل وهو باق ولا يمنعه عن العمل فى محل رجل الحرف الزائد، لأن الزائد وجوده كلا وجود، أما الرافع فى مسئلتنا التى نحن فيها الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، وهو ان وان ولكن، والعامل اللفظى يبطل العامل المعنوى.

تخفيف (إن) وأخواتها

١- تخفف (إن) المكسورة لثقلها بالتضعيف،

أ - فيكثر اهمالها، لزوال اختصاصها نحو: ﴿**وإن كل لما جميع لدينا محضرون**﴾ فى قراءة من خفف (لما)، فكل مبتدأ واللام لام الابتداء

و(ما) زائدة، وجميع، أى مجموعون خبر المبتدأ، و(محضرون) نعت له.

ب- ويجوز إعمالها على قلة استصحابا للأصل نحو: ﴿وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم﴾ بتخفيف (إن ولما) فى قراءة نافع وابن كثير، إن مخففة من الثقيلة عاملة و(كلا) اسمها واللام لام الابتداء و(ما) موصولة خبر إن، وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة (ما) والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم.
وقيل إن (ما) نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله.

وتلزم لام الابتداء بعد (إن) المكسورة المخففة المهملة فارقة بين الإثبات والنفى فى نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ بتخفيف (إن) ورفع (زيد)، فلولا اللام لتوهم "إن" نافية والمعنى: ما زيد قائم فلما جئ باللام ارتفع التوهم، وهذه اللام قد تغنى عنها قرينة لفظية بأن يكون الخبر منفيا نحو: إنْ زيدٌ لن يقومَ، فيجب حينئذ ترك اللام، لأن الخبر المنفى لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم أو قرينة معنوية كأن يكون الكلام سيق للإثبات والمدح كقول الشاعر[1]:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ∴ وإن مالك كانت كرام المعادن

ولو قال: لكانت باللام لجاز، ولكن استغنى عنها لكونه فى مقام المدح، وتوهم النفى هنا ممتنع.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "وإن مالك" حيث لم يأت بلام الابتداء خبر إن المخففة من الثقيلة فارقة بين المؤكدة والنافية، وذلك لوجود قرينة معنوية تنفى هذا الاحتمال، فإنه فى شطر البيت الأول يمدح قبيلته بأن آل مالك يأبون الضيم ولا يقبلون به، فلا يعقل أن يأتى فى الشطر الثانى فينفى عنها كرم معدنها.

وإن ولى إن المكسورة المخففة من الثقيلة فعل

أ - كثر كونه مضارعا ناسخا نحو: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾.

ب- وأكثر من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ ﴿إن كدت لتردين﴾، ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾.

جـ- وأندر منه ماضيا غير ناسخ كقول الشاعر[1]:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما ∴ حلت عليك عقوبة المتعمد

فأدخلت (إن) المخففة على (قتلت) وهو فعل ماض غير ناسخ.

د - ومنه كونه لا ماضيا ولا ناسخا كقوله: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهية، فقد وقع مضارعا غير ناسخ.

تخفيف (أن)

تخفف (أن) المفتوحة فيبقى العمل وجوبا، لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها فى الجملة الاسمية، لأنها أكثر شبها للفعل من المكسورة.

١- ما يجب فى اسمها: يجب فى اسمها:

أ - كونه مضمرا لا ظاهرا.

ب- محذوفا لا مذكورا، فأما قول الشاعر[2]:

بأنْكَ ربيع وغيثٌ مريعٌ ∴ وأنْكَ هناك تكونُ الثمالا

فضرورة من وجهين:

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "إن قتلت لمسلما" حيث ولى إن المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو (قتلت) وذلك نادر لا يقاس عليه.

(٢) الشاهد فى البيت: بأنك ربيع، وأنك هناك تكون الثمالا فقد ورد اسم (أن) المخففة من الثقيلة فى شطرى البيت ضمير المخاطب - غير الشأن - ومذكورا، وهو ضرورة شعرية.

الأول: كونه غير ضمير الشأن.

الثاني: كونه مذكورا.

٢- ما يجب في خبرها: أن يكون جملة:

أ - فإن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل نحو قوله تعالى: ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ وقوله: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وقوله: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها﴾.

ب- وان كانت جملة فعلية فعلها متصرف فصل بينها وبين (أن) بقد، لأنها تقرب الماضي من الحال نحو قوله تعالى: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ او حرف تنفيس نحو: ﴿علم أن سيكون منكم مرضى﴾، أو نفي بلا نحو: ﴿وحسبوا ألا تكون فتنة﴾، أو (لن) نحو: ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾، أو (لم) نحو: ﴿أيحسب أن لم يره أحد﴾، أو (لو) نحو: ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾.

ويندر ترك الفصل بواحد مما سبق كقول الشاعر[١]:

علموا أن يؤمّلون فجادوا ∴ قبل أنْ يُسألوا بأعظم سؤل

تخفيف كأن

تخفف كأن فيبقى إعمالها استصحابا للأصل، لكن يجوز ثبوت اسمها وحذفه، كما يجوز إفراد خبرها، ومن ذلك قول الشاعر[٢]:

كأن وريديهِ رشاءُ خلب

---

(١) الشاهد قوله: "أن يؤملون" حيث جاء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء ولم يأت بفاصل، وهذا نادر.

(٢) الشاهد في البيت "كأن وريديه رشاء" حيث خفف كأن وذكر اسمها وخبرها، وجاء بخبرها وهو (رشاء) مفرد، وذلك جائز.

فـ(وريديه) وهما عرقان فى الرقبة اسم كان، ورشاء خلب: حبل من ليف، ورشاء خبر وهو مفرد، وقول الشاعر[١]:

ويوما توافينا بوجه مقسَّمٍ ∴ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم

أ - يروى برفع (ظبيةٌ) على الخبرية واسمها محذوف والتقدير: كأنها ظبيةٌ.

ب- وبنصب (ظبيةً) على الاسمية وخبرها محذوف، والتقدير: كأن مكانها.

جـ- وبجر (ظبيةٍ) على زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها وعلى الأوجه الثلاثة فجملة (تعطو) صفة لظبية.

وإذا حذف الاسم فإن كان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كقول الشاعر:

ووجهٍ مشرقِ اللون ∴ كأن ثدياهُ حُقّانِ[٢]

فاسم كأنْ ضمير الشأن محذوف تقديره: كأنه و(ثدياهُ حقان) مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن، ولم يفصل الخبر منها بفاصل وإن كان الخبر جملة فعلية فصلت فى المضارع بـ(لم) كقوله تعالى: ﴿كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ وفى الماضى بـ(قد) نحو قول الشاعر[٣]:

---

(١) الشاهد فى البيت (كأن ظبية) على رواية الرفع يكون الاسم محذوفا والتقدير: كأنها ظبية، ويجوز النصب بحذف الخبر، والتقدير: كأن مكانها ويروى بالجر ولا شاهد لنا هنا فيه، وعلى هذا فيجوز ثبوت الخبر وحذفه وثبوت الاسم وحذفه، ويجوز كون الخبر مفردا.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (كأن ثدياه حقان) حيث خففت كان وحذف الاسم، وجاء الخبر جملة اسمية فلم يحتج لفاصل.

(٣) الشاهد فى البيت قوله: (كأن قد ألما) حيث استعمل فيه كأن المخففة وأعملها فى ضمير الغيبة العائد إلى المحذور وجاء خبرها جملة فعلية فعلها ماض مثبت وقد فصل بـ(قد).

لا يهولنّكَ اصطلاءُ لظَى الحـر .:. ب فمحذورُها كأنْ قد ألما

تخفيف (لكن)

إذا خففت (لكن) أهملت وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الأسمية ومن تخفيفها وإهمالها قوله تعالى: ﴿ولكن الله قتلهم﴾ فما بعدها مبتدأ وخبر، وأجاز يونس والأخفش إعمالها.

" لا " العاملة عمل " إن " المشددة

وتسمى النافية للجنس، وإنما عملت عمل (إن) لمشابهتها لها من أربعة أوجه: أحدها: أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية. الثاني: أن كلا منهما للتأكيد، فـ(لا) لتأكيد النفى، و(إن) لتأكيد الإثبات، والثالث: أن (لا) نقيضة (إن) والشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، والرابع: أن كلا منهما له صدر الكلام.

شروط عملها

١- أن تكون (لا) نافية لا زائدة.

٢- أن يكون المنفى بها الجنس كله.

٣- أن يكون نفيه نصا، وذلك إذا دخلت على نكرة وأريد بها النفى العام وقدر فيه (من) الاستغراقية، لأن (مـن) هـى الموضوعة للجنس، فإذا قلت: لا رجل فى الدار، وأنت تريد نفى الجنس كله، لم يصح "إلا" بتقدير (من)، ولو لم ترد (من) لكنت نافيا رجلا واحدا، وجاز أن يكون فى الدار اثنان فأكثر، ومن هنا قال النحويون: "إن" (لا رجل) جواب لمن قال: هل من رجل فى الدار؟ فهو سائل عن الجنس.

٤- وأن يكون اسمها نكرة.

٥- وأن تكون النكرة متصلة بها.

٦- وأن يكون خبرها أيضاً نكرة نحو: لا غلام سفر حاضر.

٧- وأن لا يدخل عليها جار، وهو المراد بقولهم: أن لا تقع بين عامل ومعمول.

فإن كانت غير نافية لم تعمل شيئا، وشذ إعمال (لا) الزائدة فى قوله[1]:

لو لم تكن غطفان لا ذنوبَ لها

إذًا للام ذوُو أحسابها عمرا

فأعمل (لا) الزائدة، و(ذنوب) اسمها و(لما) خبرها ولو كانت (لا) لغير نفى الجنس بل لنفى الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو: لا رجل قائما، فالمنفى هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه: بل رجلان، فيكون المنفى واحدا والمثبت اثنين، وكذا تعمل عمل ليس إن أريد بها نفى الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الظهور نحو: لا رجل قائما، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان.

والحاصل: أن (لا) إذا عملت عمل ليس احتمل نفى الواحد ونفى الجنس، وهو الظاهر، لأن النكرة فى سياق النفى تعم، فإذا أردت نفى الواحد ميزته بقولك عقبه: بل رجلان، وإذا أردت نفى الجنس لم تعقبه بشئ، بل لا يجوز أن تقول بعده: بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل.

و(إن) وقعت (لا) بين عامل ومعمول؛ كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئا و(خفض) الخافض (النكرة) نحو: (جئت بلا زاد، وغضبت من لا شئ) بالجر فيهما بحرف الجر وشذ جئت بلا شئ بالفتح، ركبت (لا) مع اسمها تركيب خمسة عشر، و(لا) وما دخل عليها فى موضع جر.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "لا ذنوب لها" فإن كلمة (لا) فيها زائدة لا تدل على النفى، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء، ولكنه مع ذلك أعملها فى الاسم فبناه على الفتح.

و(إن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا، (ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) فى الصورتين مع العاطف نحو: لا زيد فى الدار ولا عمرو. ونحو: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾ وإنما لم تكرر فى قولهم: لا نولك أن تفعل، وقوله[١]:

أشاءُ ما شئت حتى لا أزال لما ∴ لا أنت شائيةً من شأننا شانِى

للضرورة فى هذا البيت.

ولتأول (لانولك) بلا ينبغى لك، و(لا) إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها، لأنه فى معنى النكرة ونولك من التنويل.والنوال: العطية، ونولك: مبتدأ وأن تفعل سد مسد الخبر.

حكم اسم لا

متى يبنى؟

أ - إذا كان اسمها مفردا (غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح) ويشمل المفرد: ما دل على الواحد، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم.

ب- (١) وإن كان جمع مؤنث: يجوز فيه الفتح والكسر.

تقول: لا رجل ولا رجال ولا (لذات) ولا (لذات) فى قول الشاعر[٢]:

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبه ∴ فيه نلذُّ ولا لذات للشيب

(٢) وقيل: إن المازنى هو الذى يجيز فتح جمع المؤنث فقط.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: "لا أنت شائية"، حيث دخلت (لا) على الضمير المرفوع وهو معرفة، فلم تعمل، وكان الأصل تكرارها وترك التكرار للضرورة الشعرية.

(٢) الشاهد فى البيت الأول: وقوع اسم (لا) وهو (لذات) جمع مؤنث سالم وروى ببنائه على الكسرة، وروى ببنائه على الفتح.

جـ- إن كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالم بنى على الياء نحو قول الشاعر[1]:

تعزَّ فلا إلفين بالعيش مُتِّعا ∴ ولكن لِوُرَّادِ المنون تتابعُ

وقوله[2]:

يحشرُ الناس لا بنينَ ولا آ ∴ باء إلا وقد عنتهم شئونُ

علة البناء: تضمن معنى (من) الاستغراقية بدليل ظهورها فى قوله[3]:

فقام يذودُ الناس عنها بسيفه ∴ وقال الا لا من سبيل إلى هند

وقيل: لتركب الاسم مع الحرف تركيب خمسة عشر.

متى يعرب:

١- إذا كان مضافا: لا غلام سفر حاضر.

٢- الشبيه بالمضاف: وهو: ما اتصل به شئ من تمام معناه لا قبيحا فعله محمود - لا طالعاً جبلاً حاضر - لا خيرا من زيد عندنا.

ما الحكم إذا تكررت (لا)

إذا تكررت (لا) فى الأسلوب مع اسمها فى مثل: "لا حول ولا قوة إلا بالله" فلك فيها خمسة أوجه:

---

(١) الشاهد قوله: "فلا إلفين" حيث جاء اسم "لا" مثنى وبنى على الياء التى هى علامة نصبه.

(٢) الشاهد قوله: "لا بنين" حيث جاء فيه اسم "لا" جمع مذكر سالما وبنى على الياء التى هى علامة نصبه.

(٣) الشاهد قوله: "من سبيل" حيث أضمر "من" فى البيت مع اسم "لا" فدل ذلك على إضمارها فى غيره.

أحدها: فتح ما بعد (لا) الأولى وما بعد (لا) الثانية وهو الأصل على اعتبار أن كلا منهما نافية للجنس فى جملتها واسمها مفرد فيبنى على الفتح ومثاله: "لا بيعَ فيه ولا خلةَ" فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو بن العلاء.

الثانية: رفعها: إما بالابتداء ولا نافية مهملة أو على إعمال (لا) عمل ليس وذلك عند الحجازيين ومثاله كالآية عند الباقين "لا بيعٌ فيه ولا خلةٌ" وقول الشاعر(١):

وما هجرتكِ حتى قلتِ معلنةً ∴ لا ناقةٌ لى فى هذا ولا جملُ

برفع (ناقة) و (جمل).

الثالث: فتح الأول ورفع الثانى كقول الشاعر(٢):

هذا لعمركمُ الصغار بعينه ∴ لا أمَّ لى إن كان ذاك ولا أبُ

باعتبار (لا) الأولى نافية للجنس والثانية حجازية أو مهملة أو زائدة وما بعدها معطوف على محل اسم لا مع اسمها فهما فى محل رفع بالابتداء وقول الشاعر(٣):

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله (لا ناقة... ولا جمل) حيث تكررت (لا)، وورد الاسمان مرفوعين باعتبار أن لا الأولى نافية مهملة وما بعدها مرفوع على الابتداء أو إعمال (لا) عمل ليس وما بعدها اسمها. ورفع الثانى: على أن (لا) الثانية زائدة وما بعدها معطوف على ما بعد (لا) الأولى أو نافية مهملة وما بعدها مبتدأ حذف خبره أو أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس.

(٢) الشاهد: (ولا أب) حيث جاء مرفوعا إما بالعطف على محل لا مع اسمها أو أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس و(أب) اسمها وخبرها محذوف أو (لا) زائدة مهملة.

(٣) الشاهد: (لا يدين ولا صدر) حيث كررت (لا) وما بعد الأولى مفتوحا وما بعد الثانية مرفوعا، أما فتح الأول بالياء نيابة عن الفتحة على أن (لا) لنفى الجنس وأما رفع الثانى فعلى: أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس وما بعدها اسمها، أو (لا) نافية مهملة وما بعدها مبتدأ أو (لا) زائدة وما بعدها معطوف على محل لا مع اسمها.

بأى بلاء يا نمير بن عامر ∴ وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر

الرابع: عكس الثالث برفع الأول وفتح الثانى كقول الشاعر(١):

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها ∴ وما فاهوا به أبداً مقيم

باعتبار (لا) الأولى نافية مهملة أو حجازية فترفع اسمها والثانية نافية للجنس فيبنى اسمها على الفتح.

الخامس: فتح الأول ونصب الثانى كقول الشاعر(٢):

لا نسبَ اليوم ولا خلةً ∴ اتسع الخرق على الراقع

باعتبار (لا) الأولى نافية للجنس والثانية زائدة فينصب ما بعدها عطفا على محل اسم (لا) الأولى.

ما الحكم إذا عطفت ولم تكرر ؟

وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى:

١- النصب عطفا على محل الأول.

٢- والرفع عطفا على محل (لا) مع اسمها، وامتنع الفتح كقول الشاعر(٣):

فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه ∴ إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

---

(١) الشاهد (فلا لغو ولا تأثيم) بإلغاء (لا) الأولى أو إعمالها عمل ليس فرفع ما بعدها وأعمل (لا) الثانية عمل (إن) فبنى اسمها على الفتح.

(٢) الشاهد: (ولا خلةً) بنصبه على تقدير زيادة (لا) للتأكيد و(خلة) معطوفا بالواو على محل اسم لا وهو (نسب) من عطف مفرد على مفرد.

(٣) الشاهد قوله: (لا أب وابنا) حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم يكرر (لا) من العطف على المحل، ويجوز رفعه على محل (لا) مع اسمها فانهما فى محل رفع بالابتداء عند سيبويه.

يروى (وابناً) بالنصب ويجوز (وابن) بالرفع، ولا يجوز الفتح وأما حكاية الأخفش "لا رجل وامرأة بالفتح شاذة"، لأن بناء (امرأة) إنما تكون على نية تركيب (لا) مع اسمها تركيب العدد واسم (لا) محذوف، فلا تركيب لفظا.

وصف النكرة المبنية

إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز في الوصف المفرد:

١- فتحه على أنه ركب مع اسم لا قبل مجئ لا تركيب خمسة عشر.

٢- ونصبه مراعاة لمحل النكرة.

٣- ورفعه مراعاة لمحلها مع لا نحو: لا رجل ظريف فيها، ولا رجل ظريفاً، ولا رجل ظريف، ومنه: لا ماء ماء باردا، ولا ماء ماءً باردا ولا ماء ماء بارد.

لأنه يوصف بالاسم الجامد إذا وصف، والقول بأنه توكيد لفظي، أو بدل (خطأ) لأن الماء الثاني لمَّا وصف وتقيَّد بقيد خرج عن كونه مرادفا للأول، فلا يصح كونه توكيداً له، ولا بدلاً منه لعدم مساواته للأول.

٢- فإن فقد الإفراد في النعت نحو: لا رجل قبيحًا فعلُه عندنا:

أ - أو فقد الإفراد في المنعوت نحو: لا غلامَ سفرٍ ظريفًا عندنا.

ب- أو فقد الاتصال، بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو: لا ماءَ عندنا ماءٌ باردًا امتنع الفتح فيهن لأنه يستدعي التركيب، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز:

(١) الرفع بالنظر إلى المحل.

(٢) والنصب بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا ومحله إن كان مبنيا كما تقدم في المعطوف بدون تكرار (لا)، فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار (لا) وكما في البدل الصالح لعمل (لا) وهو المنكر،

ومثال العطف بلا تكرار لا رجل وامرأة فيها بنصب (رجل) وامرأة، ورفعهما، (والبدل) الصالح لعمل (لا) نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل، لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله، لأن البدل على نية تكرار العامل فإن لم يصلح البدل له، أي لعمل (لا) بأن كان معرفه فالرفع واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا، لأنها لا تعمل في معرفة نحو "لا أحد زيد وعمرو فيها"، فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو: لا امرأة فيها ولا زيد) لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة.

دخول همزة الاستفهام على (لا)

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس لم يتغير الحكم، بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها.

١- ثم تارة يكون الحرفان (الهمزة ولا) باقيين على معنيهما من الاستفهام والنفي، وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي كقوله[١]:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدُ

وهذا قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع.

٢- وتارة يراد بالهمزة ولا التوبيخ والإنكار كقوله[٢]:

---

(١) الشاهد في البيت الأول (ألا اصطبار) حيث عامل (لا) بعد دخول الهمزة مثل ما كان يعاملها قبل دخولها، فالهمزة للاستفهام و(لا) نافية عاملة عمل ليس.

(٢) الشاهد في البيت قوله: (ألا ارعواء) حيث أبقى لـلا النافية عملها مع دخول همزة الاستفهام عليها مع أنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار.

ألا اعواء لمن ولت شبيبته

وهو الغالب في الاستعمال.

٣- وتارة يراد بهما التمنى لقوله(١):

ألا عمرَ ولَّى مستطاع رجوعه ∴ فيرأبَ ما أثأتْ يدُ الغفلاتِ

وهذا كثير الاستعمال.

أ - ويرى سيبويه: أن (ألا) التى للتمنى ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى بمنزلة (أتمنى) فلا خبر لها كما أن (أتمنى) لا خبر لها - وبمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت كما أن (ليت) لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى، فلا تعمل (ألا) عند سيبويه والخليل إلا في الاسم فقط، فيبنى إن كان مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه.

ب- وخالفهما المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام، فلها عندهما مجردة من تركيب ونصب وخبر وإتباع للفظ اسمها أو محلّه، واستدلا بالبيت السابق: ألا عمرَ ولَّى مستطاعُ رجوعُه.

وجه الدلالة منه:

أن (مستطاع) إما خبر لـ(ألا)، وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع: اسمها لا لمحل اسمها فقط، وإلاَّ نصب و(رجوعه) مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل، فاللازم أحد الأمرين: إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيًّامًّا كان فهو المدعى ورد عليهم بأنه لا دليل لهما فى البيت الذى استدلا به:

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: "ألا عمر" حيث أريد بالاستفهام مع (لا) مجرد التمنى، وهذا كثير فى كلام العرب، ومما يدل على كون (ألا) للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه (فيرأبَ).

١- إذ لا يتعين كون (مستطاعا) خبرا لـ(ألا).
٢- أو صفة لاسمها و(رجوعه) نائب فاعل.

بل يجوز: كون (مستطاع) خبراً مقدما و(رجوعه) مبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر صفة ثانية (لعمر) وصفته الأولى جملة (ولى).

ألا الاستفتاحية

قد ترد (ألا) للاستفتاح، والتنبيه بقصد توجيه الذهن إلى كلام هام يجئ بعدها، فهى حرف يدل على بدء الكلام، والتنبيه على أن هذا الكلام هام، ومؤكد عند المتكلم.

و(ألا) الاستفتاحية: كلمة واحدة لا عمل لها تدخل على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿**ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ وتدخل على الجمل الفعلية، كقوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**﴾ فقد دخلت على "ليس".

وقد تجئ ألا: ويراد بها العرض والتحضيض، فتختص بالجملة الفعلية، والعرض يكون للحث على تحقيق شئ بلطف.

والتحضيض: حث بشدة، مثال العرض قوله تعالى: ﴿**ألا تحبون أن يغفر الله لكم**﴾ ومثال التحضيض قوله تعالى: ﴿**ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم**﴾.

خبر " لا " النافية للجنس

١- يجرى على خبر (لا) ما يجرى على سائر الأخبار من جواز الحذف.
٢- وكثرته: إن دل عليه دليل.

مثال حذفه شبه جمله:

إذا كان إصلاحى لجسمى واجبا ∴ فإصلاح نفسى لا محالةَ أوجبُ

، أى لا محالة واجب فى ذلك، ومثال المحذوف جملة: أن يقال: هل من معتوه يصلح للقيادة، فيجاب: لا معتوه، أى لا معتوه يصلح للقيادة، ويكون

المحذوف مفرداً كأن يقال: من الراسب؟ فيقال: لا أحد... وقد يكون الحذف لدليل مفهوم من المقام كقولك للمريض: لا بأس، أى عليك.

وإذا علم الخبر فحذفه كثير كقوله تعالى: ﴿...﴾.

، أى لهم، "قالوا لا ضير"، أى علينا.

وجوب ذكر الخبر: اذا جهل الخبر وجب ذكره نحو قول الرسول ﷺ: [أنا أغَارُ، والله يَغار، ولا أحدٌ أغيرُ من الله، ولذا حرَّمَ الفواحشَ..].

ويلتزم التميميون والطائيون حذف الخبر إذا كان هناك قرينة تدل عليه، أما الحجازيون فيجيزون ذلك. فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع.

ظن وأخواتها

١- أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً وتغير اسمهما فيسمى كل منها مفعولا به للناسخ.

٢- أفعال هذا الباب نوعان:

أحدهما: أفعال القلوب: وسميت بأفعال القلوب، لأن معانيَها متصلة تترجم أحاسيسه وتبلور مشاعره وليس كل قلبى ينصب المفعولين؛ إذ الواقع أن:

أ - بعض هذه الأفعال لازم لا يتعدى بنفسه نحو: فكر، تفكَّر، حزن، جبُنَ.

ب- ونوع يتعدى لواحد، أى ينصب مفعولا به واحداً نحو: عرف، فهم، أحب، كره، خاف.

جـ- ونوع ثالث يتعدى لاثنين، وهو المراد هنا. وهذا النوع ينقسم أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد فى الخبر يقينا، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم الذى لا يعارضه دليل آخر يسلم به المتكلم، وقد يكون هذا الاعتقاد صحيحا فى الواقع، أو يكون غير صحيح وهو أربعة: وجد، ألفى، تعلم - بمعنى اعلم - درى.

وجد: يكون هذا الفعل بمعنى "لقى" وبمعنى "صادف" فينصب مفعولا واحدا، وقد يكون بمعنى "استغنى فلا يحتاج لمفعول نحو: "وجد الفلاح فى زراعته بأولاده" ويأتى ناصبا لمفعولين بمعنى "علم" ومصدرها الوجد أو الوجود أو الوجدان نحو قوله تعالى: ﴿**تجدوه عند الله هو خيرا**﴾.

ألفى: لا يستعمل هذا الفعل إلا مزيدا بالهمزة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿**إنهم ألفوا آباءهم ضالين**﴾ وقد يكون بمعنى "وجد" فينصب مفعولا به واحداً نحو: "ضاع كتابى ثم ألفيته".

تعلَّمْ: ينصب مفعولين حين يكون جامدا بمعنى "اعلم" فإن كان متصرفا نصب مفعولا به واحداً نحو: تعلم حرفة تحفظك من الفقر.

وبين الفعلين فرق فى اللفظ والمعنى والاستعمال فالفعل الأول: تعلم: بمعنى اعلم فعل أمر جامد لا ماضى له ولا مضارع ولا مصدر ولا شئ من المشتقات.

والغالب فى استعماله: دخوله على "أن" ومعموليها كقول الشاعر:

فقلت تعلم أن للصيد غرة ∴ وإلا تضيعها فإنك قاتله

فى قوله "تعلم" استعملها بمعنى "اعلم" وعداهـا إلـى مفعوليهـا بواسـطة "أن" المؤكدة المفتوحـة الهمـزة وصلتهـا، وقـد ينصـب مفعوليـن بـدون (أن) كقـول الشاعر(١):

تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها ∴ فبالغ بلطف فى التخيل والمكر

دري: نحو قول الشاعر:

دُرِيتَ الوفِىَ العهد يا عرو فاغتبط(٢)

و(دريت) مبنى للمجهول، والتاء مفعوله الأول نائب فاعل. والوفى مفعولـه الثانى: والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الإضافة.

والأكثر فى (درى) هذا أن يتعدى بالباء نحو: دُرِيتَ بزيد، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو: "ولا أدراكُمْ به" فضمير المخاطبين مفعوله الأول، والمجرور بالباء مفعوله الثانى.

والنوع الثانى: ما يفيد فى الخبر رجحانا، وهو خمسة:

جعل وحجا وعد وهَبْ "وزعم" نحو:

﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾

وقول الشاعر(٣):

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد (تعلَّم) بمعنـى (اعلم) ونصب (شفاء) مفعول أول و(قمر) مفعول ثان.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: "دريت الوفى العهد" حيث نصب "درى" مفعولين أحدهما (التـاء) التى صارت نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول، والثانى قوله (الوفى).

(٣) الشاهد فى البيت قوله: (أحجو أبا عمرو أخا) حيث جـاء المضـارع مـن (حجـا) ناصبـا مفعولين أحدهما (أبا عمرو) والثانى (أخا ثقة).

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ∴ حتى ألمت بنا يوما ملمات

وقول الشاعر(١):

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى ∴ ولكنما المولى شريكك فى العدم

وقول الشاعر(٢):

فقلت أجرنى أبا مالك ∴ وإلا فهبنى امرأ هالكا

وقول الشاعر(٣):

زعمتنى شيخاً ولست بشيخ ∴ إنما الشيخ من يدب دبيباً

والأكثر فى زعم هذا وقوعه على أن أو أن وصلتهما نحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ وقول كثر عزة(٤):

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ∴ ومن ذا ياعز لا يتغير

النوع الثالث: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان: رأى وعلم كقوله جل ثناؤه: ﴿إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً﴾ الأول للرجحان والثانى لليقين، وقوله تعالى: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله﴾ وقوله: ﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾ الأولى لليقين والثانية للرجحان.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى قوله (فلا تعدد المولى شريكك) حيث جاء مضارع (عد) بمعنى (الظن) ناصبا المفعولين أحدهما (المولى) والثانى (شريك).

(٢) الشاهد فى البيت قوله (فهبنى امرأ) فإن (هب) بمعنى الظن ونصب مفعولين: أحدهما ياء المتكلم وثانيهما قوله (امرأ).

(٣) الشاهد فى البيت الرابع قوله: "زعمتنى شيخا" حيث استعمل فيه (زعم) بمعنى الظن ونصب مفعولين: (ياء المتكلم) و(شيخا).

(٤) الشاهد فى البيت الخامس قوله: (زعمت أنى تغيرت) حيث استعمل فيه (زعم) بمعنى الظن وعداه إلى مفعولين بواسطة (أن) المؤكدة وهذا هو الغالب فى تعديته.

والنوع الرابع: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: ظن وحسب وخال، فالرجحان كقول الشاعر(١):

ظننتكَ إن شبتْ لظىَ الحرب صالياً ∴ فعرّدْتَ فيمن كان عنها معردا

واليقين نحو قوله تعالى: ﴿يظنون أنهم ملاقو ربهم﴾، أى يتيقنون ذلك، والرجحان فى حسب كقول الشاعر(٢):

وكنا حسبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ∴ عشيّة لاقينا جذامَ وحميرَا

واليقين فيها نحو قول لبيد(٣):

حسبت التقى والجود خيرَ تجارة ∴ رباحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا

والرجحان فى خال كقول الشاعر(٤):

إخالكِ ان لم تغضضِ الطرفَ ذاهوى ∴ يسومك ما لا يستطاعُ من الوجد

وقول الشاعر(٥):

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا ∴ اشكو إليكم حموة الألم

---

(١) الشاهد فى البيت السادس: (ظننتك...صاليا) حيث استعمل (ظن) بمعنى الرجحان ونصب مفعولين (كاف الخطاب) و(صاليا).

(٢) الشاهد فى البيت السابع: (حسبنا كل بيضاء شحمة) حيث جاء فيه (حسِب) من الرجحان ونصب مفعولين: (كل بيضاء)، (شحمة).

(٣) الشاهد فى البيت الثامن: (حسبت التقى خير) حيث استعمل فيه (حسب) بمعنى (علم) ونصب مفعولين: (التقى) و(خير تجارة).

(٤) الشاهد فى البيت التاسع: (إخالك ذا هوى) استعمل المضارع وهو فعل قلبى دل على الرجحان ونصب مفعولين: (كاف الخطاب) و(ذا هوى).

(٥) الشاهد فى البيت العاشر: (خلتنى) حيث استعمل (خال) للرجحان ومفعوله الأول (ياء المتكلم) و(ضمنا) مفعوله الثانى وجملة (زلت بعدكم) اعتراضية.

تنبيهان اثنان:

الأول: ترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم، وترد رأى بمعنى ذهب من الرأى، أى المذهب، وترد حجا بمعنى قصد فيتعدين، أى هذه الأفعال الأربعة إلى مفعول واحد فقط، فأولهما نحو: **﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾**، أى لا تعرفون شيئا، والثاني نحو: **﴿وما هو على الغيب بظنين﴾** بالظاء، أى بمتهم، وثالثها: تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، وذهب الشافعى إلى حرمته. ورابعها: حجوت بيت الله، أى نويته وقصدته، وترد وجد بمعنى: حزن وحقد فلا يتعديان، يقال، وجد زيد، إذا حزن أو حقد، ويختلفان فى المصدر، فمصدر وجد بمعنى حزن: وجد، ومصدر وجد بمعنى: حقد: موجدة.

التنبيه الثانى من التنبيهين:

ألحق العرب رأى الحلمية بـ رأى العلمية فى التعدى لاثنين كقوله تعالى: **﴿إني أراني أعصر خمرا﴾** فـ"أرى" عملت فى ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل، وثانيهما مفعول أول، وجملة (أعصر خمرا) المفعول الثانى، كقول الشاعر[1]:

أراهم رُفقتى حتى إذا ما ∴ تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول، ورفقتي - بضم الراء وكسرها - مفعول ثان، والرؤيا هنا حلمية، بدليل قوله: حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل، أى: انطوى وانقطع، ورأى الحلمية لا يدخلها إلغاء ولا تعليق، ومصدرها: الرؤيا نحو: "هذا تأويل رؤياى من قبل" ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل قد تقع مصدراً للبصرية خلافا للحريرى وابن مالك، بدليل: **﴿وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة**

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (أراهم رفقتى) حيث أعمل (أرى) فى مفعولين: أحدهما: الضمير المتصل بها (هم) والثانى: رفقتى، و(رأى) هنا بمعنى (حلم).

للناس﴾، قال ابن عباس ﷺ: هى رؤيا "عين" ولكن المشهور استعمال الرؤيا فى الحلمية.

النوع الثانى من أنواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين:

أفعال التصيير: وإنما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى. كجعل ورد واتخذ وتخذ وصيَّرَ، ووهَبَ. قال تعالى: **﴿فجعلناه هباء منثورا﴾**، وقال: **﴿لو يردونكم كفاراً حسدا﴾** وقال:: **﴿واتخذ الله ابراهيم خليلا﴾**، **﴿وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض﴾**، وقال الشاعر[1]:

تخِذْتُ غراز إثرهم دليلا ∴ وفرُّوا فى الحجاز ليعجزونى

وهو مفعول أول لا ينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية.

وقال رؤبة[2]:

ومسهم ما مس أصحاب الفيل ∴ فَصُيِّرُوا مثل كعصف مأكول

والواو فى (صيروا) نائب فاعل، وهى المفعول الأول، ومثل المفعول الثانى و(كعصف) مضاف إليه على زيادة الكاف وقالوا فى الدعاء: وَهَبنى الله فداك، أى صيَّرنى، فياء المتكلم مفعوله الأول، وفدا ك مفعوله الثانى و "هب" هذا ملازم للمضى، لأنه إنما سمع فى مثل والأمثال لا يتصرف فيها.

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله (تخذت غراز... دليلا) حيث استعمل فيه (تخذ) دالاً على التصيير ونصب به مفعولين: (غراز) و(دليلا).

(٢) الشاهد فى البيت الثانى قوله: (فصيروا مثل) حيث استعمل فيه (صير) بمعنى (حول) ونصب به مفعولين أولهما: واو الجماعة الذى أنابه عن الفاعل والثانى (مثل).

الإلغاء والتعليق

الإلغاء: هو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العـامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر، أو تأخره عنهما، فالمتوسط كزيد ظننت قـائم، والمتـأخر نحـو: زيـد قـائم ظننت.

قال الشاعر(١):

أبا لأراجيز يابنَ اللؤم تُوعِدُنى ∴ وفى الأراجيز خلتُ اللؤم والخورُ

فوسط (خلت) بين المبتدأ المتأخر والخبر المقدم وإلغاء العامل المتأخر عن المبتدأ والخبر أقوى من إعماله لضعفه بالتأخر ومثاله قول الشاعر(٢):

هما سيدانا يزعمانِ وإنما ∴ يسوداننا إن أيسرت غنماهما

والعامل المتوسـط بـالعكس: فالإعمـال فيـه أقـوى مـن إهمالـه، لأن العـامل اللفظى أقوى من الابتداء.

وقيل: هما، أى الإلغاء والإعمال فـى المتوسـط بيـن المفعوليـن سـواء، لأن ضعف العامل بالوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح.

التعليق: إبطال العمل لفظا لا محلاً لمجئ ماله صدر الكلام بعده.

سر تسميته بذلك: وسمى تعليقا، لأنه إبطال فى اللفظ مع تعلـق العـامل فـى المحل، وتقدير إعماله.

---

(١) الشاهد قوله: (وفى الأراجيز خلت اللؤم) حيث توسط (خال) مع فاعله بين المبتدأ الذى هو قوله (اللؤم) والخبر الذى هو قولـه (وفـى الأراجيز) فلمـا توسـط الفعل ألغـى عن العمل فيهما.

(٢) الشاهد فى البيت الرابع قولـه (همـا سيدانا يزعمـان) حيث أخر الفعل (يزعم) عن مفعوليه فرفعهما بالابتداء والخبر (هما) و(سيدان).

والمانع من إعماله: اعتراض ماله صدر الكلام وهو:

١- لام الابتداء: نحو: ﴿ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق﴾ فـ(من) مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة (اشتراه) صلة (من) وعائدها فاعل (اشتراه) المستتر فيه و(ما) نافية و(له) و(فى) متعلقان بالاستقرار خبر (خلاق) و(من) زائدة، وجملة (ماله فى الآخرة من خلاق) خبر (من) والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة (من وخبره) فى محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتداء، لأن لها الصدر، فلا يتخطاها عامل.

٢- لام القسم: كقوله[1]:

ولقد علمت لتأتينَّ منيتى ∴ إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام فى (لتأتين) لام القسم، وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه فى محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط.

٣- (ما) النافية نحو: ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ فـ(ما) نافية و(هؤلاء) مبتدأ و(ينطقون) خبره والجملة الاسمية فى موضع نصب بـ(علمت) وهى معلق عنها العامل فى اللفظ بـ(ما) النافية.

٤،٥-(لا) و(إن) النافيتان الواقعتان فى جواب (قسم ملفوظ به) أى بالقسم، أو قسم مقدر بالقسم الملفوظ به نحو: علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو، وعلمت والله إنَّ زيدٌ لقائم، والقسم المقدر نحو: علمت لا زيدٌ فى الدار ولا عمرٌو، وعلمت إنَّ زيد قائم.

---

(١) الشاهد فى البيت قوله: (علمت لتأتين منيتى) حيث وقع الفعل (علمت) قبل لام القسم فعلق عن العمل فى لفظ الجملة لا المحل، فلو عطف عليها لعطف بالنصب.

٦- الاستفهام وله صورتان:

إحداهما: أن يعترض حرف استفهام بين العامل والجملة بعده نحو: **﴿وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون﴾** فـ(قريب) مبتدأ و(أم بعيد) معطوف عليه و(ما) موصول اسمى فى محل رفع خبر المبتدأ أو فاعل سد مسد الخبر أو (قريب) خبر مقدم و(ما) مبتدأ مؤخر والجملة فى محل نصب بأدرى المعلق بالهمزة.

الثانية: أن يكون فى الجملة اسم استفهام عمدة كأىّ نحو: **﴿لنعلم أى الحزبين أحصى﴾** فأى اسم استفهام مبتدأ و(أحصى) خبره، وهو فعل ماض، وقيل: اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد، وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها (نعلم)، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله (أو فضلة) نحو: **﴿وسيعلم الذين ظلموا أىَّ منقلب ينقلبون﴾**، فأىَّ منقلب مفعول مطلق منصوب بـ(ينقلبون) مقدم من تأخير، والأصل: ينقلبون أىَّ انقلاب، وليست (أى) مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم، لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة (ينقلبون) معلق عنها العامل فهى فى محل نصب.

لا يدخل الإلغاء ولا التعليق:

١- أفعال التصيير لقوتها.

٢- ولا فى قلبى جامد لعدم تصرفه، وهو اثنان: هبْ وتعلَّمْ، فإنهما يلزمان الأمر، وماعداهما من أفعال الباب متصرف إلا (وهَبَ) كما مر.

ويدخل الإلغاء والتعليق سائر ما تصرف من هذه الأفعال، تقول فى المضارع: أظنُّ زيداً قائما، وفى اسم الفاعل: أنا ظانٌّ زيدا قائما، وفى الإلغاء: زيدٌ أظنُّ قائمٌ، وزيد أنا ظانٌّ قائمٌ، وزيد قائمٌ أنا ظانٌّ، وفى التعليق: "أظنُّ ما زيدٌ قائمٌ، وأنا ظانٌّ ما زيدٌ قائمٌ".

الفرق بين الإلغاء والتعليق:

يفترق الإلغاء والتعليق فى أمرين:

أولهما: العامل الملغى لا عمل له مطلقا، لا فى اللفظ ولا فى المحل والعامل المعلق، لا عمل له فى اللفظ، وله عمل فى المحل ففى قولك: علمت لزيد قائم يجوز أن تعطف عليه بالنصب على المحل تقول: وعمراً جالساً، ومن العطف على المحل قول الشاعر(١):

وما كنت أدرِى قبل عزّةَ ما البكا

ولا موجعاتِ القلبِ حتى تَوَلَّتَ

فنصب (موجعاتِ) عطفا على محل (ما البكا).

الثانى: أن تعليق العامل عن العمل فى لفظ المفعولين فى اللفظ لا فى المحل واجب، بمعنى أنه إذا وجد أحد المعلقات للفعل فيجب إبطال العمل فى اللفظ بخلاف الإلغاء، فإنه إذا تأخر العامل عن المفعولين أو توسط بينهما فأنت بالخيار فى الإعمال أو الإلغاء ولا مانع من الإعمال مع التوسط أو التأخر، فيجوز أن تقول: زيدٌ ظننتُ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ ظننتُ ويجوز أن تقول: زيدًا ظننت قائماً، وزيداً قائمًا ظننتُ. ولقد جوز الكوفيون ومعهم الأخفش من البصريين إلغاء العامل عن العمل فى المفعولين مع تقدم الفعل عليهما مستدلين بقول الشاعر(٢):

أنى رأيتُ مِلاكُ الشيمةُ الأدبُ

---

(١) الشاهد فى البيت الأول قوله: (أدرى ما البكى ولا موجعات) حيث علق الفعل (أدرى) عن العمل فى قوله (ما البكى) لوجود الاستفهام وهو (ما) وصار (ما) اسم استفهام مبتدأ و(البكى) خبره ولكنه عطف على محلهما بالنصب (موجعاتِ) فدل على ان التعليق فى اللفظ لا المحل.

(٢) الشاهد فى البيت قوله: (أنى رأيتُ ملاك الشيمة الأدب) حيث استدل به الأخفش والكوفيون على جواز إلغاء عمل العامل مع تقدمه على مفعوليه: (ملاك) و(الأدب).

وقول الشاعر: وما إخال لدينا منك تنويل[١]

وقد ضعف البصريون ما استدلو به.

وأجيب على استدلالهم بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل: (لملاك) و(للدنيا) ثم حذفت اللام وبقى التعليق.

ثانيها: أن يكون من الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل فى الكلام مقتض ايضا. نعم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا سبق بأنى وبما النافية، ونظيره: "متى ظننت زيدا قائما" فيجوز فيه الإلغاء.

ثالثها: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن، والأصل: "وجدته" و"إخاله" كما حذف فى قولهم: "إن بك زيد مأخوذ".

إجراء القول مجرى الظن

١- تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب، وكذا الاسمية عند بعضهم، فلا يعمل القول فى جزءيها.

٢- قبيلة "سليم" تعمل القول عمل الظن فى جزءى الجملة بلا شروط، فعندهم يروى قوله[٢]:

تقول: هزيز الريح مرت بأثأب

---

(١) الشاهد فى البيت الثالث قوله: (وما إخال لدينا منك تنويل) حيث استشهد به على جواز إلغاء عمل العامل مع تقدمه (إخال) و(لدينا) ظرف خبر مقدم و(تنويل) مبتدأ مؤخر على قول من ألغى.

(٢) الشاهد فى البيت الأول: تقول هزيز الرمح مرت بأثأب، حيث اعملت سليم القول عمل الظن ونصبت بها المفعولين (هزيز) وجملة (مرت بأثأب).

بنصب (هزير) مفعول أول وجملة (مرت بأثأب) مفعول ثان.

وقول الشاعر[1]:

إذا قلت أنى آئب أهل بلدة ∴ وضعت بها عنه الولية بالهجر

بفتح همزة (أن) وهذا دليل على أن القول ليس على لفظه.

وغير سليم يعملونها عمل الظن بشروط:

الأول: كونه فعلا مضارعا، وسوى به "السيرافى" قلت فى الخطاب بتاء الفاعل، وسوى به الكوفى "قل" أمر للمخاطب فى إعمال ذلك عمل المضارع.

الشرط الثاني: إسناد المضارع للمخاطب، أى بتاء الخطاب (تقول).

الشرط الثالث: كون المضارع زمنه الحال قال بذلك ابن مالك ورد على اشتراطه الحال بقول الشاعر:

فمتى تقول الدار تجمعنا ∴ أما الرحيل فدون بعد غد

قال أبو حيان: "وفيه رد على من اشترط الحال، لأنه لم يستفهم عن ظنه فى الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، بل استفهمه عن وقوع ظنه فى الحال. وهذا مبنى على أن (متى) ظرف لتقول. قال ابن هشام: "والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول.

الشرط الرابع: كونه بعد استفهام بحرف أو باسم، سمع الكسائى: "أتقول للعميان عقلا؟ وقال الشاعر: علام تقوم الرمح يثقل كاهلى.

---

(١) الشاهد فى البيت الثانى: إعمال سليم القول عمل الظن مطلقا فقلت هنا ماض ونصب مفعولين والدليل فتح همزة (أن) ولو كان القول على حقيقته لكسرت همزة (إن).

الشرط الخامس: قال به سيبويه والأخفش: وهو: كونهما متصلين، فلو فصلت بين القول والاستفهام كان ذلك على الحكاية وليس على إعمال القول عمل الظن نحو: أأنت تقول؟

الشرط السادس: قال به السهيلى: وهو: أن لا يتعدى باللام نحو: تقول لَزيدٌ عمرو منطلق.

وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى: **﴿أم تقولون إن ابراهيم....﴾** الآية فى قراءه الخطاب.

باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهى أعلم وأرى اللذان كان أصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم ورأى المتعديين لاثنين، وإنما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع، وأما بقية أخواتها، وهى: ظننت وأخواتها، فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين، وقصروا ذلك على السماع، ومنعوا أن يقال: أظننت زيداً عمراً قائماً، لأنه لم ينقل عن العرب، فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى. وما ضمن معناهما من (نبّأ) و(أنبأ) و(خبَّر) و(أخبر) و(حدث) نحو: **﴿كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم﴾** **﴿إذ يريكم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم﴾**.

أسئلة عامة على منهج النحو

س١: ما المراد بالكلام والكلم والقول واللفظ مع التمثيل لكل؟

س٢: يقال إن بين الكلام والكلم عموما وخصوصا من وجه فما توضيح ذلك؟

س٣: يقال إن بين القول وكل من الكلام والكلام والكلمة عموما مطلقا فما توضيح ذلك.

س٤: ما ضابط كل من العموم الوجهى، والخصوص الوجهى، والعموم الوجهى؟

س٥: استخرج الكلام والكلم والقول

زيد قام - إن قام زيد - زيد قام أبوه

عجبت من قيام زيد - استقم - كتاب جميل

أزيد ؟ - لا أحد فى الدار - ما جئت

س٦: قال الله تعالى: ﴿كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ ؟

فما المراد بتلك الكلمة ؟ وكيف يطلق على ذلك كلمة ؟

س٧: عرف اسم الجنس الجمعى، واسم الجنس الإفرادى ومثل لكل منهما؟

س٨: بم تفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده ؟

س٩: ما العلامات التى يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف ؟

س١٠: ما المقصود من الجر ؟

س١١: يقال إن العامل الذى يحدث الجر فى الاسم على ثلاثة أنواع، فما هى أنواع العامل ؟

س١٢: يقولون: لقد اجتمعت فى "بسم الله الرحمن الرحيم" أنواع الجر بالعوامل الثلاثة للجر" فما توضيح ذلك ؟

س١٣: عرف التنوين وأخرج المحترزات ؟

س١٤: لماذا لا تعد النون فى الألفاظ الآتية من قبيل التنوين:

ضيفن - لتضربن - انكسر - لنسفعاً - رعشن

س١٥: ما أنواع التنوين ؟ وما تعريف كل نوع، ومثل لكل نوع ؟

س١٦: هل هناك فرق بين: سيبويه وسيبويه ؟

س١٧: بين المعوض عنه بالتنوين في:

جوار - ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله﴾

س١٨: من بين أنواع التنوين أنواع خصصوها للاسم، وغيرها لا تخص الاسم، أذكر كلا من النوعين، مدللا على دعواهم على تلك التي لا تخص الاسم ؟

س١٩: يرى ابن هشام أن كلا من (تنوين الترنم) و(التنوين الغالي) ليسا من أقسام التنوين، وضح رأي ابن هشام ودليله على رأيه الذي ذهب إليه؟

س٢٠: يعتبر النداء من علامات الاسم فبماذا تفسر دخول النداء على الحرف في قوله تعالى: ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ وعلى الفعل في (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي ؟

س٢١: تعتبر (ال) من علامات الاسم فهل يدخل في ذلك كل أنواع (ال)؟

س٢٢: تعتبر (ال) من علامات الاسم، فكيف تفسر دخولها على الفعل المضارع في قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته

س٢٣: علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية مع ذكر محل الشاهد:

١- أقلي اللوم عاذل والعتابن ∴ وقولي: إن أصبت لقد أصابن

٢- قالت بنات العم يا سلمى وإنن ∴ كان فقيراً معدماً، قالت: وإنن

٣- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ∴ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

س٢٤: للفعل علامات يتميز بها عن كل من الاسم والحرف فما هي ؟

س٢٥: زعم بعضهم أن كلا من (ليس) و(عسى) حرف.فكيف ترد هذا الزعم؟

س٢٦: يرى بعض النحويين أن (هات) و(تعال) اسما فعلين، فما هو الرأى الصحيح لنوع كل منهما، وكيف ترد القول السابق؟

س٢٧: يقولون إن نون التوكيد تخص الأفعال فكيف تستقيم هذه الدعوى مع دخولها على الاسم فى قول الشاعر: أقائلن أحضروا الشهودا ؟

س٢٨: هناك حروف تختص بالدخول على الأسماء، وحروف تختص بالدخول على الأفعال، وحروف مشتركة بينهما، فمثل لكل نوع بمثال أو أكثر.

س٢٩: لكل من الماضى والمضارع والأمر علامات يتميز بها. وضح ذلك مع التمثيل؟

س٣٠: ما معنى (المضارع)، ولماذا أعرب الفعل المضارع دون أخويه؟

س٣١: لماذا لم تعد الكلمات الآتية أفعالا مع اتفاقها مع الأفعال فى المعنى؟
أوه - أف - هيهات - شتان

س٣٢: أكمل العبارات الآتية:

١- إن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأمر فهى......نحو.......

٢- وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهى........نحو.........

س٣٣: متى يبنى الاسم؟

س٣٤: ما أنواع شبه الاسم بالحرف؟

س٣٥: ما ضابط كل من الشبه الوضعى والشبه المعنوى، والشبه الاستعمالى؟

س٣٦: بم أشبهت تاء "قمت" من الحروف، وبم أشبهت "نا" من "قمنا"؟

س٣٧: لماذا أعرب نحو "أب" و"أخ" مع كونهما على حرفين؟

س٣٨: لماذا أعرب كل من "أى" الشرطية فى "أيما الأجلين قضيت" والاستفهامية فى "فأى الفريقين أحق بالأمن" مع بناء "متى" الشرطية فى "متى تقم أقم" والاستفهامية فى: "متى نصر الله"؟

س٣٩: علل لبناء "هنا" المتضمنة لمعنى الإشارة مع أنه لم يوضع حرف لمعنى الإشارة.

س٤٠: علل لإعراب (هذان) و(هاتان) مع وضعهما للإشارة؟

س٤١: ما سر بناء "هيهات ، وصه، وأوه" وبم أشبهت من الحروف؟

س٤٢: ما سبب إعراب "ضربا" فى ضرباً زيداً مع نيابته عن الفعل واتفاقه مع هيهات وما أشبهها فى تلك النيابة وبنيت دونه؟

س٤٣: وجه بناء "إذ" و"إذا" و"حيث" من الظروف وإعراب "يوم" و"عند" وهما أيضاً ظرفان؟

س٤٤: لماذا أعرب "اللذان" و"اللتان" مع وجود داعى البناء فيهما وهو الافتقار كالحرف؟

س٤٥: لماذا حكمنا على "الفتى" وهو لا يظهر عليه حركات الإعراب بالإعراب مع أن المبنى أيضاً لا نرى على آخره حركات للإعراب، فإنك تقول: جاء الفتى، رأيت الفتى، مررت بالفتى، وتقول: جاء هذا، رأيت هذا، ومررت بهذا. فلماذا قلنا فى (الفتى) معرب بالحركات المقدرة، وفى (هذا) مبنى؟

س٤٦: ما المعرب وما المبنى من الأفعال؟

س٤٧: علام يبنى الماضى مع التمثيل؟

س٤٨: ما أحوال بناء الأمر مع التمثيل؟

س٤٩: متى يعرب المضارع، ومتى يبنى مع التمثيل؟

س٥٠: علام يبنى المضارع مع التمثيل؟

س٥١: قد تلحق نون التوكيد الفعل المضارع ومع ذلك يكون معربا. وضح ذلك مع التمثيل؟

س٥٢: بين إعراب كل من (لتبلون - فإما ترين - ولا تتبعان). مع بيان أصل كل منها، وما الخطوات التى حدثت فى كل منها حتى صارت إلى ما هى فيه؟

س٥٣: ما أنواع البناء؟ ولماذا دخل السكون والفتح الحرف والفعل والاسم، ولماذا لم يدخل كل من الكسر والضم الفعل ودخلا الاسم؟

س٥٤: عرف الإعراب وبين أنواعه، موضحا المشتركة منها بين الفعل والاسم، وما يخص كلا من الفعل والاسم، واذكر العلامة الأصلية لكل نوع؟

س٥٥: نابت علامات فرعية عن العلامات الأصلية فما هى العلامات الفرعية، وما الأبواب التى دخلتها مع التمثيل؟

س٥٦: ما الأسماء الستة، وما إعرابها؟ وما شروط إعرابها؟

س٥٧: كيف تعرب (فو) و(فم) مع التمثيل؟

س٥٨: أعرب ما تحته خط فيما يأتى: إن له أبا - وأخى هارون - وله أخ - إنى لا أملك إلا نفسى وأخى.

س٥٩: ما إعراب (أب) و(أخ) مفردة، ومضافة إلى ياء المتكلم؟

س٦٠: ما الأفصح فى استعمال (الهن) وكيف تعربه؟

س٦١: اذكر الأوجه الجائزة فى (أب، أخ، حم) مع التمثيل والتوضيح لكل وجه؟

س٦٢: بين الشاهد فى الأبيات التالية مع إعراب ما تحته خط فيها:

١- فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا.

٢- بأبه اقتدى عدى فى الكرم ∴ ومن يشابه أبه فما ظلم

٣- إن أباها وأبا أباها ∴ قد بلغا فى المجد غايتاها

س٦٣: عرف المثنى وبين إعرابه، والألفاظ التى حملت عليه فى إعرابه مع التمثيل؟

س٦٤: متى تعرب كلا وكلتا إعراب المثنى، ومتى تعرب إعراب الاسم المقصور مع التمثيل؟

س٦٥: ما إعراب جمع المذكر السالم، وما شروط الاسم الذى يجمع هذا الجمع؟

س٦٦: علل لامتناع جمع الألفاظ الآتية جمع مذكر سالم:

واشق علما (لكلب) - جريح - حائض - طلحة - سابق صفة (لفرس) - صبور

معد يكرب - أحمر - علامة - سكران - برق نحره

س٦٧: اذكر الأنواع التى حملت على جمع المذكر السالم فى إعرابه وموضحا معالم كل نوع مع التمثيل لكل نوع؟

س٦٨: لماذا لم تعد الألفاظ الآتية من جموع التكسير التى حملت على جمع المذكر السالم فى جمعها هذا الجمع؟

تمرة - عدة - زنة - يد - دم

وما سر شذوذ (أبون) و(أخون)، و(شاة) و(شفة)؟

س٦٩: لماذا أعد جمع (أهل) و(وابل) جمع تصحيح (أهلون) و(وابلون) ملحقا بجمع المذكر السالم وليسا بجمع؟

س٧٠: بين الأوجه الجائزة فى إعراب (عليون) و(زيدون)؟

س٧١: ما الأوجه الجائزة فى إعراب باب (بنين) و(سنين)؟

س٧٢: ذكر بعض النحويين اطراد إعراب (غسلين) فى جمع المذكر السالم وما حمل عليه وضح ذلك مع التمثيل؟

س٧٣: - علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية؟

- أعرب ما تحته خط فيها:

١- طال ليلي وبت كالمجنون ∴ واعترتنى الهموم بالماطرون

٢- وكان لنا أبو حسن على ∴ أبا براء، ونحن له بنين

٣- دعانى من نجد، فإن سنينه ∴ لعبن بنا شيبا وشيبننا مـــردا

٤- رب حيّ عرندس ذى طلال ∴ لا يزالون ضاربين القبـــاب

٥- وماذا تبتغى الشعراء مـنى ∴ وقد جاوزت حد الأربعـــين

٦- على أحوذيين استقلت عشية ∴ فما هى إلا لمحة وتغـــيب

٧- أعرف منها الجيد والعينانـا ∴ ومنخران أشبها ظبيانـــا

٨- عرفنا جعفراً وبنى أبيـــه ∴ وأنكرنا زعانف آخريـــن

س٧٤: لماذا عدل ابن هشام عن التسمية بالجمع المؤنث السالم إلى: ما جمع بألف وتاء مزيدتين؟

س٧٥: لماذا أعربت الكلمات الآتية بالفتحة نصبا؟

سكنت أبياتاً - وكنتم أمواتاً - رأيت قضاة

مع أنها ختمت بالألف والتاء

س٧٦: يقال إن جمع المؤنث السالم خرج عن الأصل فى الإعراب. فما هو الأصل الذى خرج عليه؟ وما الأصل الذى لم يخرج عليه فى الإعراب؟

س٧٧: اذكر ما حمل على ما جمع بألف وتاء مزيدتين فى إعرابه مع التمثيل.

س٧٨: اذكر الأوجه الجائزة فى "عرفات" مسمى بها مع التمثيل والتفصيل لكل ما تذكر رفعا ونصبا وجرا.

س٧٩: يقال: إن "ما لا ينصرف" خرج عن أصل من أصول الإعراب فما هو الأصل الذى خرج عليه، فما هو الفرع الذى خرج إليه؟

س٨٠: متى يجر ما لا ينصرف بالفتحة ومتى يجر بالكسرة مع التمثيل؟

س٨١: ما الأمثلة الخمسة، وبم تعرب؟ مثل لكل ما تذكر.

س٨٢: - قال الله تعالى:

﴿إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح وأن تعفوا أقرب للتقوى﴾.

- وتقول: المسلم يعفو ويصفح، والمسلمون يعفون ويصفحون، والمسلمات يعفون ويصفحن.

١- أعرب ما تحته خط فيما سبق.

٢- ما نوع الواو، والنون فيهن؟

٣- ما المعرب والمبنى؟

٤- اذكر وزن (يعفون) فى: (المسلمون يعفون) وفى:(المسلمات يعفون)

س٨٣: بماذا يجزم المضارع المعتل الآخر مع التمثيل؟

س٨٤: بين الشاهد فى الأبيات التالية وأعرب ما تحته خط:

١- تنورتها من أذرعات وأهلها ∴ بيثرب أدنى دارها نظر عالى

٢- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ∴ شديداً بأعباء الخلافة كاهله

٣- ألم يأتيك والأنباء تنمى ∴ بما لاقت لبون بني زياد

س٨٥: قال الله تعالى:-

﴿إنه من يتقى ويصبر﴾

فى قراءة قنبل

١- ما نوع (من) ؟

٢- كيف تعرب (يتقى) بالياء ؟

٣- ما الأوجه الجائزة فى تسكين راء (يصبر)

س٨٦: عرف كلا من الاسم المقصور والمنقوص مع إخراج محترزات كل تعريف.

س٨٧: ما إعراب الاسم المقصور، والاسم المنقوص مع التمثيل.

س٨٨: كيف تعرب كلا من: مررت بقاض - مررت بظبى ؟

س٨٩: ما الحركات التى تقدر فى كل من الفعل المعتل بالألف، والمعتل بالياء، والمعتل بالواو وبماذا تسمى المعتل المختوم بكل منها، ولماذا تظهر الفتحة على الياء والواو دون الألف ؟

س٩٠: أعرب الجملة الآتية: إن القاضى لن يقضى بزور.

س٩١: للنكرة نوعان اذكرهما ومثل لكل منهما.

س٩٢: للمعرفة نوعان اذكرهما ومثل لكل منهما.

س٩٣: اذكر أقسام المعارف.

س٩٤: عرف الضمير وقسمه بحسب ما يدل عليه ممثلا لكل ما تذكر.

س٩٥: قسم الضمير بحسب ظهوره فى الكلام وعدمه معرفا كل قسم.

س٩٦: عرف الضمير البارز واذكر قسميه.

س٩٧: ما المراد بالضمير المتصل وما المراد بالمنفصل ممثلا لكل منهما.

س٩٨: قسم الضمير المتصل بحسب مواقعه من الإعراب، واذكر ضمائر كل نوع ومثل لكل ما تذكر.

س٩٩: ذكر بعض النحويين أن "الياء: ضمير مشترك بين الرفع والنصب والجر" فكيف ترد زعمهم هذا ؟

س١٠٠: بم يختص الضمير المستتر؟

س١٠١: عرف المستتر وجوبا والمستتر جوازا.

س١٠٢: اذكر مواضع الاستتار وجوبا مع التمثيل.

س١٠٣: اذكر مواضع الاستتار جوازا مع التمثيل.

س١٠٤: قسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الإعراب، واذكر ضمائر كل نوع.

س١٠٥: اذكر القول المختار فى "إياك" و"إياى" و"إياه".

س١٠٦: متى يأتى اتصال الضمير ولم يعدل عنه إلى الانفصال بين ذلك بالمثال؟

س١٠٧: متى يجب فصل الضمير مما قبله مع التمثيل؟

س١٠٨: اذكر مواضع فصل الضمير المتصل مما قبله وجوبا.

س١٠٩: متى يجوز فصل الضمير ووصله مع ترجيح الوصل مع التمثيل؟

س١١٠: متى يجوز فصل الضمير ووصله مع ترجيح الفصل عند جمهور النحاة مع التمثيل.

س١١١: لابن مالك ومن وافقه رأى آخر فى الموضع الذى رجح جمهور النحاة فصله اذكره مع التمثيل.

س١١٢: ما حكم فصل الضمير ووصله إن كان منصوبا بفعل من باب "كان وأخواتها" عند الجمهور، وعند ابن مالك ومن وافقه مع التمثيل.

س١١٣: متى يجب وصل الضمير الثانى بما قبله مع التمثيل؟

س١١٤: متى يجب فصل الضمير الثانى مما قبله مع التمثيل؟

س١١٥: متى يباح وصل الضمير الثانى مع التمثيل؟

س١١٦: إذا اجتمع ضميران أولهما أعرف من الثانى وعملهما واحد فما الحكم؟ فصل القول موضحا بالمثال كل ما تذكر.

س١١٧: إذا اجتمع ضميران أولهما مرفوع بغير كان فما حكم الضمير الثانى منهما مع التمثيل؟

س١١٨: إذا اجتمع ضميران منصوبان وثانيهما أعرف من الأول فما حكم الضمير الثانى؟

س١١٩: إذا اتحدت رتبتا الضميرين لمتكلم أو لمخاطب أو لغيبة فما حكم الضمير الثانى من الأول مع التمثيل؟

س١٢٠: إذا اتحدت رتبتا الضميرين في الغلبة. فماذا أباح النحاة فى الضمير الثانى؟

س١٢١: ما حكم ذكر نون الوقاية قبل ياء المتكلم إن كان الناصب لها:

أ- فعلا. ب- اسم فعل. جـ- ليت مع التمثيل.

س١٢٢: وما حكم نون الوقاية إن كان الناصب "لعل" مع التمثيل.

س١٢٣: وما حكم نون الوقاية إن كان الناصب حرفا ناسخا مع التمثيل؟

س١٢٤: ما حكم نون الوقاية إن كانت ياء المتكلم مخفوضة بحرف؟

س١٢٥: متى يجب ذكر نون الوقاية قبل الياء المجرورة بحرف ومتى يمتنع مع التمثيل؟

س١٢٦: ما حكم نون الوقاية من حيث ذكرها وحذفها قبل ياء المتكلم المجرورة باسم مع التمثيل؟

س١٢٧: متى يجب حذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم المجرورة بالاضافة؟

س١٢٨: متى يكون ذكر نون الوقاية قبل ياء المتكلم واجبا؟ ومتى يجوز الإثبات والحذف والحذف أكثر؟ ومتى يتساوى الذكر والحذف، ومتى يجب الحذف؟ ومتى يغلب الإثبات على الحذف؟

س١٢٩: علام استشهد ابن هشام بالأبيات الآتية؟
اذكر محل الشاهد؟

١- وما علينا إذا ما كنت جارتنا ∴ أن لا يجاورنا إلا ك ديار

٢- وما أصاحب من قوم فأذكرهم ∴ إلا يزيدهم حباً إلى هم

٣- بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت ∴ إياهم الأرض فى دهر الدهارير

٤- أنا الزائد الحامى الذمار وإنما ∴ يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

٥- لئن كان حبك لى كاذبا ∴ لقد كان حبيك حقا يقينا

٦- أخى حسبتك إياه،وقد ملئت ∴ أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

٧- بلغت صنع امرئ بر إخالكه ∴ إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

٨- لئن كان إياه لقد حال بعدنا ∴ عن العهد، والإنسان قد يتغير

٩- لوجهك فى الإحسان بسط وبهجة ∴ أنا لهماه قفو أكرم والد

١٠- تمل الندامى ماعدانى فإننى ∴ بكل الذى يهوى نديمى مولع

١١- أرينى جوادا مات هزلاً لعلنى ∴ أرى ما ترين، أو بخيلا مخلدا

١٢- وإننى على ليلى لزار وإننى ∴ على ذاك فيما بيننا مستديمها

١٣- أيها السائل عنهم وعنى ∴ لست من قيس ولا قيس منى

١٤- فى فتية جعلوا الصليب إلاههم ∴ حاشاى إنى مسلم معذور

١٥- قدنى من نصر الخبيبين قدى ∴ ليس الإمام بالشحيح الملحد

س١٣٠: عرف علم الشخص واخرج المحترزات.

س١٣١: قسم العلم باعتبار التشخص وعدمه مع التمثيل.

س١٣٢: ما أقسام علم الشخص مع التمثيل؟

س١٣٣: ما أقسام علم الجنس مع التمثيل؟

س١٣٤: قسم العلم باعتبار الوضع مع التمثيل.

س١٣٥: ما المقصود بالعلم المرتجل مع التمثيل.

س١٣٦: قد يكون العلم مرتجلا، وقد ينقل إلى العلمية مما استعمل فيه قبلها. اذكر الأنواع التى نقل منها مع التمثيل.

س١٣٧: قسم العلم باعتبار لفظه مع التمثيل.

س١٣٨: عرف المركب الإسنادى ومثل له، وما حكمه الإعرابى مع التمثيل.

س١٣٩: عرف المركب المزجى ومثل له.

س١٤٠: كيف تعرب المركب المزجى المختوم بويه، وما لم يختم بويه مع التمثيل.

س١٤١: عرف المركب الإضافى، وبين بالمثال كيف تعربه.

س١٤٢: قسم العلم باعتبار دلالته مع التمثيل.

س١٤٣: ما اللقب وما الكنية مع التمثيل؟

س١٤٤: ما حكم الترتيب بين أقسام العلم: الاسم واللقب والكنية عند اجتماعها مع التمثيل؟

س١٤٥: بين الأوجه الجائزة فى اعراب اللقب والاسم عند اجتماعهما واجتماع أحدهما مع الكنية.

س١٤٦: متى تجوز إضافة الأول إلى الثانى عند اجتماع اللقب إلى الاسم أو الاسم إلى اللقب ومتى يمتنع ذلك مع التمثيل؟

س١٤٧: بين الجائز والممتنع فى إضافة الأول للثانى مما يأتى:
زيد قفة – زيد زين العابدين – زين العابدين زيد – محمد المهدى – سعيد كرز – الحارث زيد – عبد الله زين العابدين – على بطة – هارون الرشيد

س١٤٨: بين علم الشخص وعلم الجنس شبه.بيِّنْ هذا الشبه مع التمثيل.

س١٤٩: ما ألفاظ الإشارة لكل من المفرد المذكر والمؤنث والمثنى والجمع بنوعيه؟

س١٥٠: متى تلحق الكاف اسم الإشارة، وما نوع تلك الكاف؟

س١٥١: متى يجوز إلحاق اسم الإشارة اللام، ومتى يمتنع ذلك مع التمثيل؟

س١٥٢: ما الألفاظ التى يشار بها إلى المكان القريب، وإلى المكان البعيد؟

س١٥٣: عرف الموصول الحرفى، مع التمثيل؟

س١٥٤: اذكر الموصولات الحرفية ومثل لها.

س١٥٥: ما الموصول الاسمى، وما الفرق بينه وبين الموصول الحرفى؟

س١٥٦: ينقسم الموصول الاسمى إلى موصول خاص وموصول مشترك. فما هى الموصولات الخاصة، وما هى الموصولات العامة مع التمثيل؟

س١٥٧: تستعمل (من) الموصوله للعالم وغيره، فما هى المسائل التى تقع فيها لغير العالم مع التمثيل؟

س١٥٨: تستعمل (ما) لغير العالم فى اصل وضعها، وقد تستعمل لغير العاقل فمتى يكون ذلك مع التمثيل؟

س١٥٩: لأى الموصولة حالات أربع اذكرها، وبين مذهب سيبويه فى إعرابها وبنائها، ومذهب غيره معه التمثيل؟

س١٦٠: عند من تكون (ذو) موصولة، وما إعرابها عندهم وما المشهور فى استعمالها.

س١٦١: ما شروط استعمال (ذا) موصولة مع التمثيل.

س١٦٢: متى تكون (ذا) للإشارة، ومتى تكون موصولة، مع التمثيل؟

س١٦٣: ما حكم (ذا) فى (ماذا صنعت) إذا قدرتها مركبة مع (ما)؟

س١٦٤: استدل باثبات الألف فى (ما) الاستفهامية فى قولك عماذا تسأل على كون (ذا) غير موصولة بين ذلك؟

س١٦٥: لم يشترط الكوفيون سبق (ما) ولا (من) الاستفهاميتين لـ (ذا) الموصولة فبماذا احتجوا؟

وكيف رد عليهم دليلهم؟

س١٦٦: تفتقر الموصولات الاسمية إلى صلة متأخرة عنها. فما الذى تحتاجه تلك الصلة للربط بينها وبين الموصول؟

س١٦٧: على كم قسم تأتى صلة الموصول الاسمى؟

س١٦٨: ما شرط جملة الصلة مع التمثيل؟

س١٦٩: قد تكون الصلة شبه جملة فما أنواع شبه الجملة مع التمثيل؟

س١٧٠: ما شرط الظرف والجار والمجرور الصالحين لوقوعهما صلة؟

س١٧١: ما المقصود بالصفة الصريحة التى يمكن أن تقع صلة للموصول، وبأى الموصولات تختص؟

وما حكم وقوع الصفة التى تغلب عليها الاسمية صلة للموصول؟

س١٧٢: ما حكم حذف عائد الموصول المرفوع؟ فصل القول فى ذلك مع التمثيل.

س١٧٣: متى يجوز حذف العائد المرفوع، ومتى يمتنع حذفه مع التمثيل؟

س١٧٤: متى يجوز حذف العائد المنصوب مع التمثيل؟

س١٧٥: ما شرط حذف العائد المنصوب مع التمثيل؟

س١٧٦: متى يكثر حذف العائد المنصوب ومتى يقل؟

س١٧٧: ما حكم حذف العائد المجرور بالاضافة مع التمثيل؟

س١٧٨: ما شرط حذف العائد المجرور بالاضافة مع التمثيل؟

س١٧٩: ما حكم حذف العائد المجرور بالحرف مع التمثيل؟

س١٨٠: ما شرط حذف العائد المجرور بالحرف مع التمثيل؟

س١٨١: علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية:

١- نبئت أخوالى بنى يزيد

٢- أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ∴ أبوه منذر ماء السماء

٣- أقسم بالله أبو حفص عمر

٤- وما اهتز عرش الله من أجل هالك ∴ سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو

٥- ذم المنازل بعد منزلة اللوى ∴ والعيش بعد أولئك الأيام

٦- أبنى كليب إن عمى اللذا ∴ قتلا الملوك وفككا الأغلالا

٧- نحن الذون صبحوا الصباحا

٨- محاجبها الألى كن قبلها ∴ وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

٩- فما آباؤنا بأمن منه ∴ علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

١٠- أسرب القطا هل من يعير جناحه ∴ لعلى إلى من قد هويت أطير

١١- ألا عم صباحاً أيها الطلل اللبالى ∴وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

١٢- فإما كرام موسرون لقيتهم ∴ فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

١٣- فإن الماء ماء أبى وجدى ∴ وبئرى ذو حفرت وذو طويت

١٤- ألا تسألان المرء ماذا يحاول ∴ أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

١٥- ألا إن قلبى لدى الظاعنين ∴ حزين فمن ذا يعزى الحزينا

١٦- عدس ما لعباد عليك إمارة ∴ أمنت وهذا تحملين طليق

١٧- ما أنت بالحكم الترضى حكومته ∴ ....

١٨- من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ∴ولا يحد عن سبيل المجد والكرم

١٩- ما الله موليك فضل فاحمدنه به ∴ فما لدى غيره نفع ولا ضرر

٢٠- ما المستفز الهوى محمود عاقبة

٢١- لاتركنن إلى الأمر الذى ركنت .·.أبناء يعصر حين اضطرها القدر

٢٢- ومن حسد يجور على قومى .·. وأى الدهر ذو لم يحسدونى

٢٣- وإن لسانى شهدة يشتفى بها .·. وهو على من صبه الله علقم

س١٨٢: ما اقسام (ال) المعرفة مع التمثيل؟

س١٨٣: ١- قد تكون (ال) الجنسية لبيان الحقيقة.

٢- وقد تكون لشمول أفراد الجنس.

٣- وقد تكون لشمول خصائص الجنس مبالغة..

فكيف تفرق بينها؟

س١٨٤: تنقسم (ال) العهدية إلى أقسام، بين أقسامها مع التمثيل.

س١٨٥: قد ترد (ال) زائدة فى العلم، فما معنى زيادتها؟

س١٨٦: قد تكون (ال) الزائدة لازمة فما المواضع التى يمكن أن يتحقق فيها اللزوم، ولماذا عدت لازمة مع زيادتها؟

س١٨٧: متى تكون (ال) الزائدة عارضة مع التمثيل؟

س١٨٨: قد تكون (ال) العارضة للمح الصفة فما معنى ذلك؟

س١٨٩: متى يكثر وقوع (ال) التى للمح الصفة مع التمثيل؟

س١٩٠: ما مواضع وقوع (ال) التى للمح الصفة؟

س١٩١: هل يقاس النقل فى إلحاق (ال) للمح الصفة فى جميع الأعلام؟

س١٩٢: علل لعدم دخول (ال) فى نحو (يزيد) و(يشكر) مع كونهما علمين منقولين.

س١٩٣: هناك علم بالغلبة فما هو؟ ومن أى أقسام المعرفة يقع؟ مثل لكل ما تذكر.

س١٩٤: ما نوع (ال) الموجودة فى: النجم للثريا، والعقبة والبيت والمدينة والأعشى؟ متى تلزم، ومتى تحذف؟

س١٩٥: علام استشهد ابن هشام بالأبيات التالية:
اذكر موضع الشاهد.
١- ولقد جنيتك أكموْا وعساقلاً ∴ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر
٢- صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٣- رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ∴ شديدا بأعباء الخلافة كاهله

س١٩٦: عرف المبتدأ وأخرج المحترزات.

س١٩٧: قال الله تعالى: ﴿**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾. ورد فى الآية إعرابان. اذكرهما.

س١٩٨: بين الشاهد فيما يأتى:
خليلى ما واف بعهدى أنتمـــا
أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا

س١٩٩: اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ اعتماده على نفى أو استفهام، وأجازه الكوفيون والأخفش دون شرط، واحتجوا بقول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا.................
وأبطل البصريون دليل الكوفيين وجه ذلك

س٢٠٠: قال الله تعالى: ﴿**وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ**﴾
والقاعدة: تطابق الخبر المفرد مع مبتدئه.
فكيف صح الإخبار بـ(ظهير) عن (الملائكة)؟

س٢٠١: متى تتعين ابتدائية الوصف، ومتى تتعين خبريته، ومتى يجوز الأمران مع التمثيل؟

س٢٠٢: بين فيما يأتى ما يحتمله الوصف من وجوه الإعراب مع التوجيه.
أجميل خلقك-أمهذب اليوم فتاة-أو مخرجى هم-أطاهر قلبه محمد

س٢٠٣: أقائم <u>أخوك</u> – أقائم <u>أخواك</u> – أقائمان <u>أخواك</u>
اذكر فيما تحته خط ما تتعين فيه ابتدائية، وما يتعين فيه خبريته، وما يحتملهما.

س٢٠٤: اذكر ما قيل من مذاهب فى رافع كل من المبتدأ والخبر.

س٢٠٥: عرف الخبر وأخرج المحترزات.

س٢٠٦: ما أقسام الخبر مع التمثيل؟

س٢٠٧: ١- ما المقصود بالمفرد فى باب (الخبر)؟

٢- ينقسم المفرد إلى جامد ومشتق، فمتى يتحمل الجامد الضمير، ومتى لا يتحمل المشتق الضمير مع التمثيل؟

س٢٠٨: تقع الجملة خبرا، فمتى لا تحتاج جملة الخبر إلى رابط؟ مثل لما تذكر.

س٢٠٩: ذكر ابن هشام بعض روابط الجملة الواقعة خبرا. اذكرها مع التمثيل؟

س٢١٠: ذكر النحويون فى باب (الخبر):

أن الصحيح أن الخبر هو متعلق الظرف أو الجار المجرور محذوفا لا الظرف أو الجار والمجرور، وأن الضمير الذى كان فى المتعلق قد انتقل إليهما، فبماذا استدل ابن هشام على ذلك؟

س٢١١: ما حكم الإخبار بالمكان والزمان عن المبتدأ مع التمثيل؟

س٢١٢: متى يجوز الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات مع التمثيل؟

س٢١٣: كيف صح قولهم: الورد فى أيار - اليوم خمر - الليله الهلال.

والقاعدة تمنع الإخبار بالزمان عن الذوات؟

س٢١٤: متى يجوز الابتداء بالنكرة مع التمثيل؟

س٢١٥: علل لامتناع قولهم فى الجملة الاسمية:

(رجل فى الدار) - و(عند رجل مال)

س٢١٦: ذكر ابن هشام بعض مسوغات وقوع المبتدأ نكرة. اذكرها مع التمثيل؟

س٢١٧: متى يجب تأخر الخبر مع التمثيل؟

س٢١٨: اذكر مواضع تقديم المبتدأ وجوبا مع التمثيل؟

س٢١٩: أ- علام استشهد ابن هشام بالبيتين الآتيين؟ اذكر موضع الشاهد

١- فأما الصبر عنها فلا صبرا

٢- فإن فؤادى عندك الدهر أجمع

ب- أين الخبر فى البيتين؟

جـ- أعرب ما تحته خط فى البيت الثانى.

س٢٢٠: ما حكم تقدم الخبر فيما يأتى مع التوجيه؟

أبو يوسف أبو حنيفة - رجل صالح حاضر

س٢٢١: علام استشهد ابن هشام بالبيتين الآتيين ؟

١- بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا ∴ بنوهن أبناء الرجال الأباعد

٢- فيارب هل إلا بك النصر يرتجى ∴ وهل إلا عليك المعول؟

س٢٢٢: ذكر النحويون أنه يجب تقديم الاسم المقترن بلام الابتداء فكيف توفق بين قولهم، وتأخير الاسم المقترن باللام فى قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربة . . . .

س٢٢٣: اعتبر العلماء الاسم الموصول الذى اقترن خبره بالفاء مشبها باسم الشرط ومجوزا لوقوعه مبتدأ كالشرط.

ما وجه شبه الموصول للشرط مع التمثيل؟

س٢٢٤: بين مواضع تقدم الخبر مع التمثيل.

س٢٢٥: علل لما يأتى:

لماذا امتنع تأخر الخبر فى الأمثلة الآتية؟

فى الدار رجل - عندك مال - قصدك غلامه رجل

ولم يجب فى:

وأجل مسمى عنده - وأما أننى جزع

س٢٢٦: علام استشهد ابن هشام بالبيتين الآتيين:

عندى اصطبار وأما أننى جزع ∴ يوم النوى فلوجد كاد يبرينى

س٢٢٧: متى يجوز تقديم الخبر وتأخيره مع التمثيل؟

س٢٢٨: متى يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر مع التمثيل؟

س٢٢٩: بين مواضع حذف المبتدأ وجوبا مع التمثيل.

س٢٣٠: بين الشاهد فى البيتين الآتيين:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا . . . .

س٢٣١: يقال: زيد نعم الرجل

ذكر ابن هشام إعرابين للمبتدأ. اذكرهما.

س٢٣٢: اذكر مواضع حذف الخبر وجوبا مع التمثيل.

س٢٣٣: يقال: لولا زيد لأكرمتك، لولا أنصار زيد ما سلم.

اذكر حكم حذف الخبر فى الجملتين.

س٢٣٤: ويقال:

لولا زيد موجود لأكرمتك، لولا قومك حديثو عهد لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم. اذكر حكم حذف الخبر فى الجملتين.

س٢٣٥: للجمهور رأى فى ذكر الكون الخاص بعد لولا. اذكره، وبين ما ذكروه فى بيت المعرى:

فلولا الغمد يمسكه لسالا

وفى الحديث الشريف:

[لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم]

س٢٣٦: ما حكم حذف الخبر فى المثالين الآتيين:

لعمرك لأفعلن – عهد الله لأفعلن

س٢٣٧: بين محل الشاهد فى البيتين الآتيين:

فلولا الغمد يمسكه لســــالا

وكل امرئ والموت يلتقيان

س٢٣٨: ١- علل لعدم جواز: ضربى زيداً شديدا

فمع أن المبتدأ مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال لم يعد من مواضع حذف الخبر وجوبا.

٢- علل لشذوذ قولك: حكمك مسمطا

س٢٣٩: لماذا لم يعتبر من تعدد الخبر ما يأتى:

١- يداك يد خيرها يرتجى ∴ وأخرى لأعدائها غائظه

٢- الرمان حلو حامض

٣- ﴿والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم﴾.

س٢٤٠: تنقسم كان وأخواتها باعتبار عملها إلى ما يعمل بشرط وما لا يعمل بغير شرط، وضح ذلك فى التمثيل.

س٢٤١: متى تكون كان زائدة مع التمثيل؟

س٢٤٢: متى تحذف كان وحدها، ومتى تحذف مع اسمها مع التمثيل.

س٢٤٣: ما حكم ايلاء معمول خبر كان وأخواتها لها مع التمثيل؟

س٢٤٤: تستعمل كان تامة، وكذا بعض أخواتها، فما المقصود بذلك مع التمثيل؟ وما هى الأفعال التى لم تستعمل إلا ناقصة؟

س٢٤٥: اذكر الدليل على جواز تقديم أخبار كان وأخواتها عليهن مع التمثيل.

س٢٤٦: ما حكم تقديم خبر "ليس" عند البصريين وغيرهم مع التمثيل والتوضيح؟

س٢٤٧: أجاز الكوفيون تقديم معمول خبر كان وأخواتها مستدلين بهذا البيت:

قنافذ هداجون حول بيوتهم ∴ بما كان اياهم عطية عودا

فما دليلهم؟ وكيف خرج المانعون هذا البيت؟

س٢٤٨: علل لما يأتى:

أ - لماذا شذ قول؟

١- أم عقيل: أنت تكون ماجد نبيل

٢- وقول الشاعر: على كان المسومة العراب

ب- امتناع حذف نون (كان) فى:

"إن يكنه فلن تسلط عليه"

"من تكون له عاقبة الدار"

س٢٤٩: ما المحذوف فى المثال الآتى؟ وما حكم حذفه، وما أصله؟ موجها ما تقول:

١- أما أنت منطلقا انطلقت.

٢- افعل هذا إمالا.

س٢٥٠: ﴿الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا وإن شراً فشر﴾ فى القول السابق أوجه إعرابية اذكرها مع بيان المحذوف فى كل، ورجح ما تختار.

س٢٥١: لماذا قل الحذف فى: ؟

١- من لد شولا فإلى إتلائها

٢- أزمان قومى والجماعة كالذى

س٢٥٢: أجاز يونس حذف نون كان المتصلة بساكن فبماذا استدل، وبماذا رد عليه؟

س٢٥٣: أ- ما الشاهد مع ذكر موضع الاستشهاد فى الأبيات الآتية: ؟

١- فقلت يمين الله أبرح قاعدا ∴ ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى

٢- ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى ∴ ولازال منهلا بجرعائك القطر

٣- يبذل وحلم ساد فى قومه الفتى ∴ وكونك إياه عليك يسير

٤- لا طيب للعيش مادامت منغصة ∴ لذاته بادكاد الموت والهرم

٥- قنافذ هواجون حول بيوتهم ∴ بما كان إياهم عطية عودا

٦- لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ∴ جنوده ضاق عنها السهل والجبل

٧- أبا خراشة أما انت ذا نفر ∴ فإن قومى لم تأكلهم الضبع

٨- فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ∴ فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

ب- أعرب ما تحته خط فى الأمثلة السابقة.

س٢٥٤: ما شروط اعمال "ما" النافية عمل "ليس" عند الحجازيين مع التمثيل.

س٢٥٥: علل لما يأتى:

١- لماذا وجب رفع الخبر بعد (ما) فى قول الله تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ وبعد (بل) و(لكن) فى نحو: ما زيد قائما بل قاعد، أو "لكن قاعد"، وعلام رفع؟

٢- لماذا انتصب ما تحته خط فى البيت الآتى فى خبر (ما) مع سبقه بإلا؟

وما الدهر إلا منجنونا بأهله ∴ وما صاحب الحاجات إلا معذبا

٣- كيف توجه نصب (مثلهم) فى قول الشاعر:؟

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ∴ إذهم قريش وإذ ما مثلهم بشر

٤- لماذا جاز تقديم معمول خبر (ما) فى قول الشاعر:

وقالوا تعرفها المنازل من منى ∴ وما كل من وافى منى أنا عارف

س٢٥٦: ما حكم إعمال "لا" عمل ليس؟ وما شروط إعمالها؟ وما الغالب فى خبرها، ولماذا لم يشترط عدم اقتران اسمها بإن الزائدة مع التمثيل؟

س٢٥٧: ما حكم إعمال "لات" عمل "ليس" وما شرط الإعمال؟ مثل لما تذكر.

س٢٥٨: "ولات حين مناص" قرئ بنصب (الحين) ورفعه. فكيف توجه القراءتين، وأيهما ترجح؟

س٢٥٩: لماذا امتنع رفع (مجير) على خبريته للات، وعلام ارتفع وما التقدير؟

س٢٦٠: ما حكم دخول الباء خبر "ليس" وما أشبهها من الحروف الناسخة مع التمثيل؟

س٢٦١: قسم أفعال المقاربة باعتبار معانيها التى وضعت لها مع التمثيل.

س٢٦٢: ما شرط إعمال "كاد وأخواتها" إعمال "كان" مع التمثيل؟

س٢٦٣: هناك شروط لرفع "كاد وأخواتها" الاسم ونصب الخبر، وشروط للفعل المخبر به عن كاد، فاذكرها مع التمثيل.

س٢٦٤: ما الفرق بين وقوع ما تحته خط خبرا لفعل المقاربة فى:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا

ووقوعه خبرا فى قوله تعالى: ﴿فطفق مسحا﴾؟د

س٢٦٥: اشترط فى فعل الجملة الواقعة خبرا لأفعال المقاربة أن يكون رافعا لضمير الاسم، فكيف تخرج عدم رفعه للضمير فيما يأتى:

١- وقد جعلت إذا ماقمت يثقلنى ∴ ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

٢- وأسقيه حتى كاد مما أبثه ∴ تكلمنى أحجاره وملاعبه

٣- وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ∴ إذا نحن جاوزنا خفير زياد

س٢٦٦: ما الشذوذ الواقع فيما يأتى وما القياس؟

١- عسى الغوير أبؤسا.

٢- وقد جعلت قلوص بنى سهيل ∴ من الأكوار مرتعها قريب

٣- "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا".

س٢٦٧: قسم أفعال "كاد وأخواتها" باعتبار الاقتران بأن مع التمثيل؟

س٢٦٨: متى يجب اقتران خبر "كاد وأخواتها" بأن، ومتى يجب تجرده منها، ومتى يغلب الاقتران، ومتى يقل التجرد مع التمثيل؟

س٢٦٩: بين حكم اقتران خبر كاد وأخواتها بأن فى الأبيات الآتية:

١- ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ∴ إذا قيل: هاتوا أن يملوا ويمنعوا

٢- عسى الكرب الذى أمسيت فيه ∴ يكون وراءه فرج قريب

٣- يوشك من فر من منيته ∴ فى بعض غراته يوافقها

٤- كرب القلب من جواه يذوب ∴ حين قال الوشاة هند غضوب

٥- كادت النفس أن تفيض عليه ∴ إذ غدا حشو ربطة وبرود

٦- سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما ∴ وقد كربت أعناقها أن تقطعا

س٢٧٠: قسم أفعال باب "كاد وأخواتها" من حيث الجمود والتصرف مع بيان مدى تصرف المتصرف منها مع التمثيل.

س٢٧١: متى يجوز كسر سين (عسى) مع التمثيل؟

س٢٧٢: اذكر معانى الأحرف الناصبة للاسم والرافعة للخبر مع التمثيل.

س٢٧٣: ما المعانى التى تأتى لها "لعل" مع التمثيل؟

س٢٧٤: من معانى "لعل" التوقع، فما معناه فى الأمر المحبوب، وفى الأمر المكروه، مع التمثيل لكل بمثال؟

س٢٧٥: لعقيل استعمال انفردت به فى "لعل" اذكره ومثل له.

س٢٧٦: ذهب قوم فى لغة ورود "عسى" بمعنى "لعل"، فما شرط ذلك، وما أقوال العلماء فيها حينئذ. ممثلا لها فى ورودها بمعنى "لعل"؟

س٢٧٧: ما حكم توسط خير "إن وأخواتها" بينها وبين الاسم، وما حكم تقدم أخبارها عليها مع التمثيل؟

س٢٧٨: متى يجوز توسط خبر "إن وأخواتها" مع التمثيل؟

س٢٧٩: متى يتعين كسر همز "إن" ومتى يتعين فتح همزتها ومتى يجوز الاعتبار مع التمثيل؟

س٢٨٠: ما مواضع كسر همزة إن، وما مواضع فتحها، وما المواضع التى يجوز فيها الكسر والفتح مع التمثيل؟

س٢٨١: تفتح همزة "أن" وتكسر همزتها بعد "حتى" فما معنى "حتى" مع كل وجه من الوجهين؟

س٢٨٢: ما معنى "لا جرم" مع كسر همزة "إن" وفتحها، وما نوعها وكيف تعرب ما بعدها؟

س٢٨٣: قال الله تعالى: ﴿**من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم**﴾ قرئ (فإنه) بكسر همزة "إن" وفتحها، وجه المعنى على كلتا القراءتين.

س٢٨٤: قال الشاعر:

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً ∴ إذا إنه عبد القفا واللهازم

ورد البيت بكسر همز (ان) وفتحها فما التقدير في كل منهما؟

س٢٨٥: بين فيما يأتي ما يكسر فيه همزة (ان) وما يفتح، وما يجوز فيه الوجهان مع التوجيه:

قولي انه فاضل – اعتقادي انه فاضل – قولي ان زيدا يحمد الله – علمي انى أحمد الله – قولي: ان الله حق – قولي انى احمد الله.

س٢٨٦: قال الله تعالى: ﴿**إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى**﴾ قرئ بكسر همزة (أنك) وبفتحها. وجه كلتا القراءتين.

س٢٨٧: قال الشاعر:

أو تحلفي بربك العلى ∴ أنى أبو ذيالك الصبى

روى البيت بكسر همزة (أنى) وبفتحها، وجه كلتا الروايتين.

س٢٨٨: متى يجب كسر همزة (ان) في جواب القسم، ومتى يجوز الكسر والفتح مع التمثيل؟

س٢٨٩: علل لكسر همزة إن في قوله تعالى: ﴿**وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم**﴾.

س٢٩٠: ما الأشياء التى تدخلها لام الابتداء بعد "إن المكسورة مع التمثيل"؟

س٢٩١: ما شروط دخول لام الابتداء خبر "إن" مع التمثيل؟

س٢٩٢: علل لما يأتي:

لماذا امتنع دخول الابتداء في الأخبار الآتية:

﴿**ان لدينا أنكالا**﴾ – ﴿**إن الله لا يظلم الناس شيئا**﴾ – ﴿**ان الله اصطفى**﴾

س٢٩٣: علام اعتمد الجمهور في إجازتهم دخول لام الابتداء على الفعل الماضي؟

وعلام اعتمد الأخفش والفراء وابن مالك إجازتهم دخول لام الابتداء الفعل الجامد فى نحو: "إن زيداً لنعم الرجل".

س٢٩٤: ما شروط دخول لام الابتداء معمول خبر إن مع التمثيل؟

س٢٩٥: علل لامتناع دخول لام الابتداء معمول الخبر فيما يأتى:

إن زيداً جالس فى الدار - إن زيداً راكبا منطلق - إن زيدا عمرا ضرب

س٢٩٦: ما شرط دخول لام الابتداء اسم ان مع التمثيل؟

س٢٩٧: تتصل (ما) الزائدة ببعض الأحرف الناسخة فتكفها عن العمل، وقد تتصل ببعضها فلا تكفها عن العمل ويمتنع اتصالها ببعضها بين أحرف كل قسم مع التمثيل والتوجيه.

س٢٩٨: علل لعدم إبطال عمل (لكن) المتصلة بـ (ما) فى البيت الآتى:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ∴ ولكن ما يقضى فسوف يكون

س٢٩٩: روى البيت الآتى بنصب (الحمام) ورفعه فما توجيه كلتا الروايتين؟

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

س٣٠٠: ما حكم إن المكسورة إذا خففت مع التوجيه والتمثيل؟

س٣٠١: علل لما يأتى:

١- دخول اللام وجوبا فى "إن زيد قائم".

٢- ترك اللام فى "إن زيد لن يقوم" وقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك ∴ وإن مالك كانت كرام المعادن

س٣٠٢: أ - ما حكم (أن) المخففة من حيث الإعمال والإهمال؟

ب- وما الذى يجب فى اسمها وخبرها؟

جـ- متى يحتاج فى الخبر لفاصل ومتى لا يحتاج مع التمثيل؟

س٣٠٣: أ - ما حكم (كأن) إذا خففت من حيث الإعمال والإهمال مع التمثيل؟

ب- ما حكم ذكر اسمها وحذفه مع التمثيل؟

جـ- ما حكم إفراد خبرها مع المثيل؟

س٣٠٤: قال الشاعر: كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

ما الأوجه الجائزة فى (ظبية) مع التوجيه، وما تقدير الكلام على كل وجه؟

س٣٠٥: ما شروط إعمال (لا) عمل (إن) مع التمثيل؟

س٣٠٦: ما حكم إعمال (لا) إذا وقع اسمها معرفة، وما حكمها إذا انفصل عنها اسمها؟

س٣٠٧: متى يبنى اسم (لا) ومتى يعرب؟ وما أحوال بنائه مع التمثيل؟

س٣٠٨: ما علة بناء اسم (لا) مع التوجيه؟

س٣٠٩: ما الأوجه الجائزة فى قولك: لا حول ولا قوة إلا بالله.

وفى قولك: لا حول وقوة مع التوجيه.

س٣١٠: ما حكم النكرتين إذا عطفت على اسم (لا) ولم تكرر مع التمثيل؟

س٣١١: إذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل فى باب (لا) النافية للجنس فما حكم الصفة، وما الحكم إذا فقد الافراد أو فقد الاتصال مع التمثيل والتوجيه لكل ما تذكر؟

س٣١٢: ما الإلغاء وما التعليق، وما أسباب كل؟ وما الفرق بينهما مع التمثيل والتوجيه؟

س٣١٣: أجاز بعض النحويين إلغاء العامل المتقدم فى باب (ظن وأخواتها) فما وجه استدلالهم، وبماذا رد عليهم؟

س٣١٤: ينزل القول منزلة (ظن) عند سليم وغيرهم فما مذهب كل منهما فى إعمال القول عمل الظن؟

س٣١٥: اشترط غير سليم لإعمال القول شروطا اذكرها؟

س٣١٦: ما الأفعال التى لا يدخلها الإلغاء والتعليق مع التمثيل؟

س٣١٧: ما الشاهد فى الأبيات الآتية مع ذكر موضع الاستشهاد؟

١- كذاك أدبت حتى صار من خلقى ∴ انى رأيت ملاك الشيمة الأدب

٢- ولقد علمت لتأتين منيتى ∴ إن المنايا لا تطيش سهاما

٣- وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ∴ ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

٤- فلا اب وابنا مثل مروان وابنه

٥- لا نسب اليوم ولا خلة ∴ اتسع الخرق على الراقع

٦- فلا لغو ولا تأثيم فيها ∴ وما فاهوا به أبدا مقيم

٧- وما هجرتك حتى قلت معلنة ∴ لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

٨- هذا لعمركم الصغار بعينه ∴ لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

٩- إن الشباب الذى مجد عواقبه ∴ فيه نلذ ولا لذات للشيب

١٠- لا يهولنك أصطلاء لظى الحر ∴ ب فمحذورها كأن قد ألما

١١- بأنك ربيع وغيث مريع ∴ وأنك هناك تكون الثمالا

